دراسات في

علم الرجال

تأليف

الشيخ حميد الزبيدي البغدادي

دراسات في علم الرجال

تأليف

الشيخ حميد الزبيدي البغدادي

بسم الله الرحمن الرحيم

دار الاعتصام

للطباعة والنشر

دراسات في علم الرجال

تاليف

الشيخ حميد الزبيدي البغدادي

الطبعة: الأولى ربيع الأول ١٤٢٠هـ.ق، العدد: ١٠٠٠ نسخة

المطبعة: مهر، عدد الصفحات: ١٩٠ صفحة، السعر: ٧٠٠ تومان

قم المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

«رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ
اللهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَـخَافُونَ
يَـوْمـاً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُـوبُ وَالْأَبْصَارُ»

سورة النور، الآية ٣٧

الاهداء

إليك يا صاحب الأمر

إليك يا حامي الشريعة

هذا الجهد المتواضع

المُضْعِف في علوّ قدركم

حميد

المقدّمة

الْحَمْدُ للهِ الذي خلق فسوّى وقدّر فهدى، والصلاة والسلام على نبيّه كهف التقى ونبيّ الهدى وعلى آله أُولي النهى.

وبعد .. فالمصدر الثاني لاستنباط الحكم الشرعي هو السنّة، وهي المصدر الأساسي حيث يتعرّض القرآن في الغالب للعمومات.

وشاء الله سبحانه أن يهيّىء رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، فشمّروا سواعد الجدّ، وَوَدّعوا الكرى، وهبّوا لحماية أحاديث الرسول الأكرم ﷺ وأهل بيته الحجج الميامين، وبذلوا الغالي والرخيص ليحافظوا عليها من الكذب والدسّ.

فكان علم الرجال العلم الذي يُشكّل المصفاة التي تمرّ بها الأحاديث، ولا أرى بُدّاً من أن أقول إنّها ليست المصفاة الوحيدة، فشهرة الحديث وكونه في الأُصول المعتمدة التي غربلها علمائنا جيلاً بعد جيل والقرائن المحتفة بالحديث كلّها أُمور تساعد على تشخيص الحديث الضعيف عن غيره.

وعلم الرجال أحد العوامل المساعدة في هذا الباب.

وكان لهذا العلم موقعاً مهمّاً على مرّ السنين في الحوزة العلمية المقدّسة، وإن تضاءل الاهتمام به في العقود الأخيرة، حتى انبرى بعض العلماء لسدّ هذا النقص والفراغ ولعلّ أبرزهم سماحة آية الله العظمى السيّد أبو القاسم الخوئي ﷺ والشيخ محمّدتقي التستري ﷺ حيث قدّم الكثير لأجل أن يأخذ هذا العلم مكانه المناسب.

وللباحث في هذا العلم أمور لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار أهمّها التتبّع الكثير في الكتب والمصادر فلا ينبغي أن يكلّ المرء أو يتعب فلعلّه يعثر على قرينة تنفعه في التوثيق أو فهم كلام القدماء أو ترجيح بعضه على بعض.

وللإطلاع على الظروف السياسية والتأريخية المحيطة بالرواة أثر كبير في تكوين الصورة الطبيعية للراوي.

وهناك أمور لا بُدّ من رعايتها لسنا بصدد سردها وإنّما أشرنا إلى الأمرين السابقين لاهمّيتها وبالأخص الأمر الثاني والذي يؤدّي إلى نتائج مهمّة لو راعيناه.

وهذهِ بحوث كتبتها في مناسبات مختلفة فمنها ما كتبتها سنة ١٤٠٧هـ ومنها ما كتبته في السنة الماضية وهي بحوث تعبّر عن مجهود متواضع ومجهول أقدّمه للحوزة يُعَبّر عن شكري لما استفدته من نميرها المعين، ولعلّ البعض يستفيد منه، وأرجو كلّ قارىء أن يرشدني إلى مواطن الخطأ فإنّ من حقّ المؤمن على المؤمن النصيحة ورحم الله امرىءٍ أهدى إليّ عيوبي.

اسأل الله أن يهدينا إلى الصواب وسواء السبيل وأن يخلص نيّاتنا له وحده سبحانه وأن يوفّقنا لخدمة مذهب أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

حميد الزبيدي البغدادي

الاربعاء لاثنى عشر خلون من ثاني الربيعين
المصادف للميلاد المبارك والمسعود
لسيّدي ومولاي الحسن العسكري ﷺ من
سنة ألف وأربعمئة وسبعة عشرة للهجرة

«توثيقات المتأخّرين»

اختلف علماؤنا في مدرك حجّية قول الرجالي.

وأهمّ الآراء فيه ثلاثة:

١ ـ أنّها من باب النبأ والأخبار.

٢ ـ أنّها من باب الشهادة.

٣ ـ أنّها من باب الخبروية «كونه من أهل الخبرة».

أمّا الأوّل فيشترط فيه نفس شروط الراوي، ولا يحتاج إلى التعدّد والعدالة دون الثاني؛ فإنّه يشترط ذلك فيه، أمّا على الثالث فيشترط كونه ممارساً وصاحب خبرة لا شخصاً عادياً.

والصحيح هو الأوّل، وعليه المشهور، فإنّ المطلوب في الراوي هو ثبوت وثاقته وهو أمر إمّا أن يثبت بالقطع واليقين الذي هو حجّة بذاته، أو يثبت بطريق معتبر شرعاً وهو أخبار الثقة، فلو أخبر الثقة عن وثاقة شخص ثبتت وثاقته ووجب علينا قبول روايته.

ونذكر هنا بعض المؤيدات لهذا الرأي:

١ ـ إنّ هذا ديدن علمائنا وما عليه مشهورهم من قبول تزكية الثقة للراوي،

ولم يشترطوا أكثر من ذلك .

٢ ـ لازمه بطلان هذا العلم؛ فإنّ عمدة التوثيقات المذكورة هي من توثيقات الثقة الواحد ، وهذا اللازم باطل جزماً ، هذا بلحاظ الرأي الثاني أي الحجّية من باب الشهادة .

٣ ـ أنّ أصل الرواية كما ذكروا لا يشترط فيها أكثر من واحد فكذلك الفرع الذي هو التوثيق والتزكية .

ويردّ الثاني ما ورد في المؤيّد الثاني ، وكذلك إطباقهم على قبول جرح وتزكية بعض الرجاليّين الذين هم غير مؤمنين مع إطباقهم أيضاً على اشتراط الإيمان في الشاهد ممّا يكشف عن عدم اعتبارهم للتزكية من باب الشهادة بل من باب الأخبار لا غير .

وأمّا الأخير فيردّه: أنّ الإخبار بوثاقة شخص من الأُمور البيّنة الواضحة الحسّية ، أو القريبة من الحسيّة التي لا تحتاج إلى ممارسة وتدريب وإعمال نظر .

نعم ، يمكن لصاحب الخبرة أن يثبت وثاقة شخص بتجميعه قرائن على ذلك . وبتعبير آخر: يُعْمِل اجتهاده لإثبات ذلك ، لكنّ ذلك خارج عن مدار البحث كما هو واضح .

فإذا كانت تزكية الرجالي من باب الإخبار ، ترتّب على ذلك أن يكون قوله عن حس لا حدس ؛ لأنّ أدلّة حجّية خبر الثقة قاصرة عن إثبات الحجّية لخبر الثقة الناشئ عن الحدس لا سيّما السيرة العقلائية .

ويبقى كلام هنا وهو: هل أنّ خبر الثقة حجّة في الموضوعات أم لا ؟

أقـول: هذا بحث موكول إلى محلّه في علم الأُصول، ونقول هنا على سبيل الإجمال: أنّ الصحيح هو حجّيته مطلقاً في الكلّيات والموضوعات لعموم الأدلّة، وعدم قوّة ما يعارضهاكما توهّم البعض.

ومن هذه المقدّمة يتبيّن أنّ قول الثقة حجّة في تزكيته للرواة وفي جرحه لهم، وأيضاً في ضبط أسمائهم وطبقاتهم وما شابه ذلك أيضاً.

البحث

لا شبهة ولا شكّ في حجّية قول الرجاليّين المتقدّمين لما ذكرناه.

لا يقال: من أين نعلم بكون إخباراتهم حسيّة ؟

فإنّه يقال: انّ احتمال الحسيّة كافٍ لقيام سيرة العقلاء على قبول خبره في مثل هذا الحال. نعم، مع العلم باجتهاد المخبِر يشكّل قبول خبره لعدم انعقاد السيرة على ذلك.

أمّا المتأخّرون فمع وجود طريق حسي لهم فلا ريب بكفاية توثيقاتهم وجرحهم، فإنّ ذلك ممّا لم يقع فيه خلاف.

لكن الكلام في حالة ما إذا لم يوجد مثل هذا الطريق، أو احتمل وجوده مع عدم قيام الدليل عليه.

اختلف الأصحاب في ذلك، فمنهم من اعتمد على توثيقاتهم، ومنهم من عارض في ذلك ولم يقبل توثيقات المتأخّرين كابن طاووس والعلّامة وابن داود (أعلى الله مقامهم) وسنستعرض أدلّة القوم لنرى مَن منهم إلى جانبه الحقّ ومن الذي جافاه:

أدلّة الطائفة الأُولى:

١ ـ احتمال وجود الطريق الحسي المعتبر في التوثيقات؛ إذ كثيراً ما استدرك المتأخّرون على القدماء أُموراً فاتتهم، ذكر ذلك الغريفي وأيّده بقول الشهيد الثاني في درايته: «.. **ولكن ينبغي للماهر في هذه الصناعة.. تدبّر ما ذكروه ومراعاة ما قرّروه، فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، ويطّلع على توجيه في القدح والمدح قد أُغفلوه، كما اطّلعنا عليه كثيراً، ونبّهنا عليه في مواضع كثيرة وضعناها على كتب القوم**»[١]

وأضاف مؤيّداً لرأيه انّ كتب القدماء الرجالية من غير الأُصول كثيرة فيمكن وصول بعضها إلى العلّامة ونظائره.

٢ ـ انّ الفقهاء أجمع يعتبرون توثيقات الشيخ الطوسي والنجاشي ونظائرهما من القدماء مطلقاً حتى إذا وَثّقوا بعض أصحاب النبيّ ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام مع انّ الفاصل الزمني يربو على الأربعمائة سنة.

٣ ـ على فرض عدم قبول توثيقات المتأخّرين يلزم انسداد باب العلم في التوثيق ويتنزّل إلى العمل بالظنّ فتقبل لذلك.

والنتيجة قبولها لعدم الفرق بينها وبين توثيقات القدماء، أو لإفادتها الظنّ الانسدادي.

ما ذكرناه عمدة الأدلّة التي ذهب أصحابها إلى كفاية توثيقات المتأخّرين من علمائنا الأبرار.

---

(١) قواعد الحديث / الغريفي: ١٨٩.

أدلّة الطائفة الثانية:

١ ـ عدم وجود طريق حسي للمتأخّرين كالعلّامة ﵀ وأمثاله ولا احتمال ذلك كما سيتّضح من النقاش في أدلّة الطائفة الأُولى.

٢ ـ الخدشة في جميع ما تُوهِمَ كونه دليلاً على الخلاف كما سيأتي، فإذا أثبتنا بطلان أدلّة الخصم فلا مصير إلّا إلى القول بعدم حجّية تلك التوثيقات. ونتعرّض الآن لتلك الأدلّة المدّعاة:

الدليل الأوّل: انّ استدراك المتأخّرين على المتقدّمين أُموراً لا يدلّ على وجود الطريق الحسيّ أو احتماله، فمن الواضح أنّ استدراك المتأخّرين لا بدّ أن ينشأ من الحدس، وإلّا كيف يُتصوَّر أنّ المتأخّر يستدرك على المتقدّم أمراً حسياً؟ كما أنّ ما نقله عن الشهيد الثاني ﵀ يدلّ على خلاف مقصوده، فإنّ الشهيد الثاني «قدّس الله نفسه الزكية» يقول في العبارة الآنفة الذكر: «..**ويطّلع على توجيه في القدح والمدح قد أُغفلوه كما اطّلعنا عليه كثيراً ونبّهنا عليه..**»[(١)].

وهذا واضح جدّاً بأنّ المراد الالتفات إلى قرائن تعين الباحث على القول بالمدح أو القدح، وليت شعري كيف يتوهّم انّ مثل الشهيد قد وصل إليه طريق حسي؟ فهو يقول: «كما اطّلعنا عليه كثيراً..» حتى يطّلع على كثير وينبّه على مواضع كثيرة، فإنّ مقصوده (طيّب الله تربته) هو ما ذكرنا، لا مشاحة فيه، لكنّه لا يدلّ على المقصود كما هو واضح.

---

(١) الرعاية في علم الدراية / الشهيد الثاني: ١٧٩.

أقول: لا بأس بنقل عبارة الشهيد بكاملها ليتّضح ما قلناه.

قال ﷺ: «**ولكن ينبغي للماهر في هذه الصناعة ومن وهبه الله حسن البضاعة، تدبّر ما ذكروه ومراعاة ما قرّروه فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه، ويطّلع على توجيه في المدح والقدح قد أغفلوه، كما اطّلعنا عليه كثيراً، ونبّهنا عليه في مواضع كثيرة وضعناها على كتب القوم خصوصاً مع تعارض الأخبار في الجرح والقدح، فإنّه وقع لكثير من أكابر الرواة، وقد أودعه الكشيّ في كتابه من غير ترجيح، وتكلّم من بعده في ذلك، واختلفوا في ترجيح أيهما على الآخر اختلافاً كثيراً، فلا ينبغي لمن قدر على البحث تقليدهم في ذلك بل يُنْفِقُ مما آتاه الله فلكلّ مجتهد نصيب؛ فإنّ طريق الجمع بينهما يلتبس على كثير حسب اختلاف طرقه وأصوله في العمل بالأخبار الصحيحة والحسنة والموثّقة وطرحها أو بعضها..**»(١).

ومن البيّن من الكلام أعلاه أن مقصوده يؤيّد ما ذكرناه لا ما ذهب إليه الفاضل الغريفي.

بقي الكلام في ما ذكره من المؤيّد وهو كثرة الكتب الرجالية للمتقدّمين غير الأصول فيمكن وصول بعضها للعلّامة الحلّي ومن قاربه. لكن هذا غير تامّ أيضاً حيث يرد عليه:

إنّ تلك الكتب الموجودة في زمن الشيخ الطوسي والنجاشي ﵎ لم يبق لها أثر في عصر المتأخّرين. نعم، ينقل العلّامة وابن داود بعض

---

(١) المصدر السابق: ١٧٩ ـ ١٨٠.

الأحيان توثيقات عن ابن عقدة لكن العلّامة لم يذكر طريقه إلى كتاب ابن عقدة في إجازته الكبيرة لبني زهرة ، وكذلك ينقلان كثيراً عن الغضائري وكذلك أستاذهما ابن طاووس (طيّب الله أرواحهم) لكن ابن طاووس ذكر أنّه لا طريق له إلى هذا الكتاب ،كذلك لم يذكر العلّامة طريقه إلى كتاب الغضائري في إجازته الكبيرة التي ذكر فيها أسماء الكتب التي له إليها طريق ممّا تقدّمت على الشيخ أو تأخّرت ، بل ذكر كثيراً من كتب العامّة حتى الأدبية منها ، وهو كاشف عن عدم طريق له إلى كتاب الغضائري وكذلك ابن داود ، خصوصاً بعد أن ذكر ابن طاووس عدم طريق له إلى هذا الكتاب .

فالمتأخّرون عن زمان الشيخ الطوسي ﷺ لا طريق لهم للتوثيق إلّا بالحدس وإعمال النظر .

وبذلك يتبيّن أنّ المطمئنّ به عدم وجود طريق حسي لابن طاووس وتلميذيه فضلاً عمّن تأخّر عنهما .

الدليل الثاني: وهو يرجع بالحقيقة إلى إشكال معروف بمراسيل الجرح والتعديل ، وذلك أنّهم قالوا : إنّ مراسيل الأحاديث غير معتبرة لجهالة الواسطة ، فكذلك مراسيل الجرح والتعديل لا بدّ أن تكون كذلك ، فإذا وثّق الشيخ الطوسي أحد الرواة في عصر الإمام عليّ عليه السلام دون أن يذكر طريقه إلى ذلك فأنّى لنا أن نعلم بصحّة الطريق ؟ ولعلّه اعتمد على من لا نذهب إلى وثاقته ، ولذلك لا نقبل مراسيل الشيخ الطوسي وغيره من علمائنا الأعلام .

وصاحب الدليل يريد أن يقول بأنّه لا فرق بين الموردين والحالتين ، فإمّا أن نرفضهما معاً أو نقبلهما معاً وإلّا يكون تحكماً .

الإشكال المعضل :

لا بأس بطرح هذا الإشكال بشيء من السعة ثمّ نتطرّق لجواب الدليل الثاني .

التوثيقات الصادرة من الشيخ الطوسي والنجاشي وأترابهما لا تخلو من ثلاث حالات :

١ ـ كلّها حسيّة نقلوها عن العلماء .

٢ ـ كلّها حدسية بظنونهم الاجتهادية .

٣ ـ بعضها حسيّة وبعضها حدسي .

ولا يوجد شقّ رابع ، وعليه فلا يمكننا قبول تلك الشقوق كلّها .

أمّا الأوّل : فهو يؤدّي إلى إرسال الجرح والتعديل ، والمرسلات ليست بحجّة .

وأمّا الثاني : فلا شكّ بأنّ حدسهم واجتهادهم حجّة عليهم لا علينا.

وأمّا الأخير : فيأتي الإشكال في الحسيّة منها بما تقدّم ، ولو سلمت من الإشكال فكيف نميّز بينها وبين الحدسية .

قد يشكّك في حسيّة جميع التوثيقات فلا بدّ من إثبات ذلك فنقول:

إنّ سيرة العقلاء قامت على عدم الاعتناء بالحدس مع احتمال الحسّ ، وهو احتمال موجود في توثيقات اُولئك الأعلام ، بل الأكثر

من ذلك قد ذكروا في كتبهم ما يدلّ عليه ، وإليك ما ذكره شيخ الطائفة « طيّب الله تربته » في كتاب العدّة في آخر فصل في ذكر خبر الواحد :

« إنّا وجدنا الطائفة ميّزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار فوثّقت الثقاة منهم ، وضعّفت الضعفاء ، وفرّقت بين من يعتمد على حديثه وروايته وبين من لا يعتمد على خبره ، ومدحوا الممدوح منهم وذمّوا المذموم ، وقالوا : فلان متّهم في حديثه ، وفلان كذّاب وفلان مخلّط ، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد ، وفلان واقفي وفلان فطحي وغير ذلك من الطعون التي ذكروها ، وصنّفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم ، حتى إنّ واحداً منهم إذا أنكر حديثاً طعن في إسناده وضعّفه بروايته ، هذه عادتهم على قديم وحديث لا تنخرم »[1] .

وكذلك بعض عبارات النجاشي التي تتّضح للمتتبّع في تضاعيف كتابه ويظهر ممّا تقدّم أنّ احتمال الحدس بعيد جدّاً فلا إشكال من هذه الناحية ، بل لما قامت عليه السيرة يمكن الأخذ بها .

وعليه فنختار الشقّ الأوّل دون الشقّين الآخرين ، لكن يبقى إشكال الإرسال .

ويجاب عنه بوجوه لا يخلو بعضها عن خدشة :

١ ـ هناك فرق بين المرسل من الروايات وبين المرسل من التوثيق ، ففي

---

(١) العدّة / الشيخ الطوسي ١ : ٣٦٦ ـ ٣٦٧ ، تحقيق محمّد مهدي نجف .

الأُولى لا يمكن فرض التواتر ولا يحتمل تحقّقه ، بخلاف المرسل من التوثيق ، فإنّ احتمال وصولها إلى الشيخ والنجاشي بلا مانع ، وحينها نقول : بأنّ الحمل لا بدّ أن يكون على التواتر ، وذلك أنّ السيرة قامت على حمل خبر المخبر على الحسّ دون الحدس ، وهذا يتحقّق على فرض التواتر دون الثاني .

فإنّه على فرض التواتر يكون التوثيق حسياً دون الآخر فإنّه يكون حدسياً ، فإنّ الموثّق قبل توثيقه لأحد لا بدّ أن يطبّق صدق العادل (كون العادل صادقاً) على جميع نقلة الحديث ، وتطبيق هذه الكبرى حدسي وليس بحسي ، فيتعيّن العمل على التواتر لما ذكر .

وهو خاطئ جدّاً وذلك :

أ ـ عدم احتمال التواتر في توثيقات الشيخ والنجاشي . ولذا وقع الخلاف بين الطوسي ﷺ والنجاشي ﷺ .

ب ـ إنّ تطبيق الكبرى لا يُسلّم كونه من الحدسي بل هو قريب من الحسي جدّاً ، فإنّ تصديق الثقة فيما يقوله واضح جدّاً .

ج ـ إنّ طريق إثبات التواتر بمثل ما ذكره غريب ويستبعد التزام العقلاء لإثبات مثل هذا بالعمل على الحسي دون الحدسي .

نعم قد يقرّب بتقريب آخر ، ويقال : بأنّه كان واضحاً لدى الشيخ والنجاشي لكي يسلم من بعض الإشكالات ، ولكن يبقى على مثل هذا الرأي أن يثبت ذلك الوضوح المدَّعى ، ويفسِّر الاختلافات الواقعة

في التوثيقات بين الشيخ والنجاشي بل بين موضعين في نفس كلام الشيخ في موارد ليست بالقليلة.

٢ ـ انّ الفرق بين المرسل من الرواية ومحل البحث أنّ النقل عن الضعيف في الرواية ممكن ولا مانع منه، بخلاف التوثيق عن الضعيف فإنّه لا يعقل صدوره عن العاقل فضلاً عن علمائنا الأبرار كالشيخ والنجاشي فإنّه من المقطوع به عدم اعتمادهم للتوثيق على توثيقات المجهولين والضعاف خصوصاً في أمر مهمّ يترتّب عليه بعد ذلك قبول رواية أهل بيت العصمة أو ردّها.

وبتعبير آخر: أنّ نقل الشيخ مثلاً لتوثيق عن أحد يجعلنا نطمئن بوثاقة المنقول عنه فإنّ التوثيق فرع ثبوت عدالة الموثِّق وإلّا كيف يوثّق كذابٌ أحداً؟!

٣ ـ إجماع العلماء المتأخّرين على حجّية توثيقات الشيخ والنجاشي وأمثالهما.

ويرده: عدم حجّية مثل هذا الإجماع.

وبذلك يثبت الفرق بين توثيقات المتقدّمين كالشيخ والنجاشي وبين توثيقات المتأخّرين، فإنّ المتأخّرين لا يحتمل الطريق الحسي في حقّهم بل المطمئن به أنّ توثيقاتهم من الحدس لا غير.

الدليل الثالث: القائل بأنّ لازم عدم قبول توثيقات المتأخّرين انسداد باب العلم فيتنزل للعمل بالظنّ فَتُقْبل لأنّها تفيد الظنّ.

أقول: انّ انسداد باب العلم بالتوثيقات لا يعطي الظنّ بها الحجّية لأنّ دليل الانسداد من ضمن مقدّماته العلم الإجمالي بثبوت تكاليف شرعية وباقي المقدّمات تترتّب على ذلك بتفصيل ذكروه في محلّه، أي أنّ دليل الانسداد على ثبوته إنّما يكون في باب الاحكام.

نعم، إذا أدّى انسداد باب العلم والعلمي بالتوثيقات إلى انسداده في الأحكام كان العمل بالظنّ حجّة على فرض تمامية دليل الانسداد.

ولنرجع لأصل الكلام ونقول بمنع الصغرى المذكورة، فإنّ منع توثيقات المتأخّرين لا يؤدّي إلى انسداد باب العلم والعلمي بالتوثيقات، ولا أدلّ على ذلك من وجود العلماء الذين رفضوا توثيقات المتأخّرين ولم يؤدِّ ذلك بهم إلى الانسداد وما شابه ذلك بل كتبهم مملوءة بالفروع الفقهية الكثيرة.

وبذلك ننتهي إلى بطلان الأدلّة التي ذُكِرت على حجّية توثيقات المتأخّرين كالعلّامة وابن داود وأمثالهما ولا تكون توثيقاتهما حجّة بل هي اجتهاد منهم (قدّس الله أسرارهم). وبذلك يتمّ البحث في هذه النقطة المهمّة من بحوث علم الرجال سائلين المولى أن يمنَّ علينا بقبوله وأن يوفّقنا لمراضيه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رَبِّ العالمين.

«مسعدة بن صدقة»

التعريف به:

قال النجاشي: **مسعدة بن صدقة العبدي، يُكنّى أبا محمّد، وقيل: يكنّى أبا بشر، روى عن أبي عبدالله عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام، له كتب منها كتاب خطب أميرالمؤمنين عليه السلام أخبرنا به ابن شاذان، قال: حدّثني أحمد بن محمّد بن يحيى، عن عبدالله بن جعفر، قال: حدّثنا هارون بن مسلم عنه**(١).

وقال الشيخ في رجاله في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام: **مسعدة بن صدقة عامّي**(٢).

وقال أيضاً في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام: **مسعدة بن صدقة العبسي البصري أبومحمّد**(٣).

وقال الشيخ في الفهرست: **مسعدة بن صدقة له كتاب.**

---

(١) رجال النجاشي: ٤١٥، ترجمة رقم ١١٠٨.

(٢) رجال الطوسي: ١٣٧ في رجال الإمام الباقر عليه السلام.

(٣) رجال الطوسي: ٣١٤ في رجال الإمام الصادق عليه السلام.

مسعدة بن اليسع له كتاب .

مسعدة بن زياد له كتاب .

مسعدة بن الفرج الربعي له كتاب . أخبرنا بذلك كلّه جماعة عن محمّد بن عليّ بن الحسين ، عن محمّد بن الحسين ، عن عبدالله بن جعفرالحميري ، عن هارون بن مسلم ، عنهم[١].

وقال الكشيّ : **بتري**[٢].

وهنا لابدّ أن نلاحظ: **هل إنّ مسعدة بن صدقة شخص واحد أو اثنان؟** ذهب الكاظمي في مشتركاته[٣] إلى التعدّد وأنّ أحدهما يروي عن

---

(١) الفهرست / الشيخ الطوسي : ١٦٧ (باب مسعدة) .

(٢) البترية (بضمّ الباء ، وقيل : بكسرها) : منسوبون إلى كثير النوا لأنّه كان أبتر اليد ، وقيل : إلى المغيرة بن سعيد ، ولقبه الأبتر ، وهم السليمانية والصالحية من الزيدية ، يقولون بإمامة الشيخين ، واختلفوا في غيرهما . وفي مجمع البحرين : «البترية ـ بضمّ الموحّدة ـ فِرق من الزيدية ، قيل : نُسِبوا إلى المغيرة بن سعد ، ولقبه الأبتر ، وقيل : البترية هم أصحاب كثير النوا والحسن ابن صالح بن حي وسالم بن أبي حفصة والحكم بن عيينة وسلمة بن كهيل وأبي المقدام ثابت الحداد ، وهم الذين دعوا إلى ولاية الإمام عليّ عليه السلام وخلطوها بولاية أبي بكر وعمر ، ويثبتون لهم الولاية ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة ، ويرون الخروج مع ولد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ويثبتون لكلّ من خرج منهم ـ عند خروجه ـ الإمامة .

وذكر غير ذلك من الأسباب التي أدّت إلى تسميتهم بالبترية .

(٣) هداية المحدّثين / الكاظمي : ٢٦٠ .

الإمام الباقر عليه السلام وهو العامّي البتري، والآخر يروي عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وهو أبو محمّد أو أبوبشر.

وعلّق على ذلك الفاضل المامقاني في التنقيح[١] بأنّه تَفَرَّدَ في ذلك، وانّ ظاهرهم وحدة الرجل، وعَقَّبَ على ذلك بأنّ مقتضى التعمّق في عبائرهم هو ما ذهب إليه الكاظمي، فإنّ من وصفه بالعامّية أو البترية لم يكنّه، ومن كنّاه لم يغمز في مذهبه وأضاف أنّ هناك شخص آخر يظهر من الروايات وهو مسعدة بن صدقة العبدي. واحتمل الطريحي الاتّحاد بل ادّعى أنّه ظاهر.

قال السيّد الخوئي قدس سره في معجم رجال الحديث: **إنّ الشيخ ذكر في أصحاب الإمام الباقر عليه السلام مسعدة بن صدقة عامّي، كما ذكر الكشيّ أنّه بتري ولم يذكر عند ذكره في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام انه عامّي كما لم يذكر ذلك في فهرسته، وكذلك النجاشي، ومن ذلك يظهر أنّ من هو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام مغاير لمن هو من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام والبتري العامّي هو الثاني دون الأوّل الثقة الذي يروي عنه هارون بن مسلم.**

وممّا يؤيّد ذلك أنّ النجاشي ذكر الأوّل، وقال: روى عن أبي عبدالله عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام فإنّ اقتصاره على ذلك يدلّ على أنّه لم يروِ عن الإمام الباقر عليه السلام.

ويؤيّد هذا أنّ هارون بن مسلم روى عنه سعد بن عبدالله المتوفّي

---

(١) تنقيح المقال / المامقاني ٣: ٢١٢.

حدود ٣٠٠هـ وعبدالله بن جعفر الحميري الذي هو في طبقته (سعد) ويبعد روايتهما عن أصحاب الإمام الباقر عليه السلام بواسطة واحدة، وعليه فمن يروي عنه هارون بن مسلم يغاير من هو من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام والله العالم[1]، انتهى كلام الخوئي.

لا شكّ أنّ الظاهر من القدماء اتّفاقهم على وحدة الرجل ولم يتعرّضوا لذلك، وإنّما ابتدأ ذلك المتأخّرون ـ كما مرّ سابقاً ـ على لسان المامقاني من أنّ الكاظمي هو الذي تفرَّد بذلك.

وهذا الكلام غير تامّ، فإنّ عدم ذكر مذهب الراوي في الرجال أو الفهرست لا يعني أنّ الشيخ رحمه الله يذهب إلى كونه إمامياً كما هو واضح للمتتبّع، وكذلك النجاشي فهو لم يذكر مذهبه، ولا دليل على أنّ النجاشي التزم ذكر مذهب الراوي إن لم يكن إمامياً.

كما انّ المؤيّد الأوّل غير صحيح، فإنّ النجاشي في ترجمته لمسعدة بن زياد، قال بأنّه روى عن الإمام أبي عبدالله عليه السلام واقتصر على ذلك مع أنّ الشيخ عدّه من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام. والمؤيّد الثاني لا يمكن المساعدة عليه، فإنّ هارون بن مسلم يروي عن مسعدة بن زياد وهو من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام وسعد بن عبدالله والحميري قد رويا عن هارون.

وعليه فلا إشكال في وحدة الرجل فإنّ الاتّحاد في الاسم والأب واللقب والكنية والطبقة كاشف عن وحدة الرجل خصوصاً انّ القدماء

---

(١) معجم رجال الحديث / السيّد الخوئي ١٨: ١٣٩.

لم يظهر منهم خلاف على وحدته.

حال مسعدة بن صدقة:

لم ينصّ أحد على وثاقته بل لم يُمدح، وإنّما وُصِف ببعض صفات الضعف كالعامّية والبترية، ولكن هناك بعض المدارك يمكن أن تُذكر على وثاقته.

مدارك الوثاقة:

١ - إنّ المتتبّع لأخباره يحصل له العلم بأنّه أثبت من كثير من العدول، حكاه بعض أتقياء المتأخّرين على حدّ تعبير الشيخ المامقاني ﷺ.

ويساوق ذلك ما ذكره الوحيد البهبهاني نقلاً عن المجلسي الأوّل: الذي يظهر من أخباره في الكتب انّه ثقة؛ لأنّ جميع ما يرويه في غاية المتانة موافقة لما يرويه الثقاة من الأصحاب، ولذا عملت الطائفة بما رواه وأمثاله من العامّة، بل لو تتبّعت وجدت أخباره أسدّ وأمتن من أخبار مثل جميل بن دراج وحريز بن عبدالله.

٢ - عَدَّه ابن داود في القسم الأوّل من رجاله.

٣ - وروده في أسانيد كامل الزيارات.

٤ - وروده في تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي.

أقول: إنّ كون الرجل عامّياً أو بترياً لا يعني الضعف الذي يؤثّر على قبول الرواية. نعم، إذا لم يثبت أحد مدارك الوثاقة فيكون مجهولاً.

ولكن الانصاف أنّ مدارك الوثاقة غير تامّة ، فإنّ مجرّد كون روايات الراوي أمتن من روايات بعض الثقات لا يعني الوثاقة . نعم ، لو ادّى ذلك إلى العلم أو الاطمئنان بوثاقة الراوي فهو ، ولكن انّى يحصل العلم من هذه الطرق ، كما انّه بناءاً على التعدّد يمكن ادّعاء أنّ الروايات المتينة هي لمسعدة الشيعي لا العامّي البتري .

وعدّ ابن داود له في القسم الأوّل[1] ليس بحجّة لأنّه من المتأخّرين ولا حجّة لتوثيقاتهم كما انّه عدّه بالقسم الثاني أيضاً .

ولا دليل على وثاقة من وقع في أسانيد كامل الزيارات ، و تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي إن لم يرو عنه ابن قولويه أو القمّي مباشرة .

وعليه فالمتحصّل هو جهالة الرجل . نعم ، هناك طريق لو تمّ فيمكن إثبات وثاقة مسعدة بن صدقة وهو إثبات اتّحاده مع مسعدة بن زياد الرَبَعي العبدي ، ولا بأس بالتعرّض لحاله قبل بحث اتّحاده مع مسعدة بن صدقة .

مسعدة بن زياد :

قال النجاشي : **مسعدة بن زياد الرَبَعي ، ثقة ، عين روى عن أبي عبدالله عليه السلام له كتاب في الحلال والحرام مبوّب ، أخبرنا محمّد بن محمّد ، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد الزراري ، قال : حدّثنا عبدالله بن**

---

(١) رجال ابن داود : ١٨٨ ، رقم الترجمة ١٥٥٤ .

جعفر الحميري ، قال : حدّثنا هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن زياد بكتابه[١].

قال الشيخ في الفهرست في باب مسعدة على ما نقلناه في ترجمة مسعدة بن صدقة : **مسعدة بن زياد له كتاب .. أخبرنا .. جماعة عن محمّد بن عليّ بن الحسين ، عن محمّد بن الحسن ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن هارون بن مسلم**[٢]**، عنهم**[٣].

وعدّه أيضاً في رجاله من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام باسم مسعدة ابن زياد ، وعدّه في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام باسم مسعدة بن زياد الكوفي[٤].

ولاكلام في وثاقته وكونه عيناً فلايوجد من طعن فيه من الأصحاب.

دعوى الاتّحاد:

قد يدّعى اتّحاده مع مسعدة بن صدقة بدعوى أنّ صدقة هو الجد فتارة ينسب إلى الأب وأُخرى إلى الجدّ ، وهناك قرائن على ذلك نُسطّرها كالتالي:

١ ـ اتّحادهما في الاسم واللقب ، فكلّ منهما تارة يُلقّب بالعبدي وأُخرى

---

(١) رجال النجاشي : ٤١٥ ، رقم الترجمة ١١٠٩.

(٢) رجال الطوسي : ١٣٧ و ٣١٤.

(٣) الفهرست / الطوسي : ١٦٧ (باب مسعدة).

(٤) رجال الطوسي : ١٩٩ ، (باب الزاي).

بالربعي ، وأمّا ما في رجال الشيخ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام من تلقيبه بالعبسي ، فالمظنون قوياً أنّه تصحيف العبدي كما ضبطه النجاشي الذي هو أضبط من الشيخ في هذا الباب خصوصاً أنّ الشيخ ذكر كنيته ، حيث قال مسعدة بن صدقة العبسي البصري أبو محمّد .

٢ ـ لكلّ منهما كتاب والراوي له واحد وهو هارون بن مسلم فهما في طبقة واحدة .

٣ ـ عدّهما الشيخ من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام .

٤ ـ ذكر المامقاني انّه في بعض نسخ منهج الميرزا « زيادة » بن زياد بعد صدقة ولعلّ تقديم صدقة من فعل النسّاخ وإنّ الأصل هو مسعدة بن زياد بن صدقة.

٥ ـ يوجد راوٍ باسم زياد بن صدقة من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام وهو كوفي أيضاً ، عدّه الشيخ في رجاله وكنّاه بأبي مسكين مولى قريش .

وهذه المدارك على قوّتها إلّا أنّها لا تخلو من المناقشة ؛ وذلك أنّ الاسم مشترك بين أكثر من أربعة وهارون يروي عن أربعة منهم ، وأولئك الرواة كلّهم من أصحاب الإمامين الصادقين عليهما السلام ، خصوصاً انّ النجاشي ذكر ابن زياد بعد ابن صدقة مباشرة ، وذكر للأوّل كتاب الحلال والحرام وللآخر كتاب خطب أمير المؤمنين ، ولا يحتمل أن يذكر النجاشي الراوي مرّتين وفي نفس المكان . كما أنّ الشيخ ذكر في الفهرست مسعدة بن صدقة ، وابن زياد ، وابن اليسع ، وابن الفرج ، ثمّ ذكر طريقه لكتبهم . وفي آخره عن هارون بن مسلم عنهم ، والظاهر منه تعدّدهم كما إنّه ظاهر القدماء والمتأخّرين ... والحمد لله ربّ العالمين .

«سهل بن زياد الآدمي الرازي»

التعريف به:

أبوسعيد من أهل ري، سكن قم، وروى عن الإمام الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام

قال النجاشي:

سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد عليه فيه، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمّد العسكري عليه السلام على يد محمّد بن عبدالحميد العطّار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ذكر ذلك أحمد بن عليّ بن نوح وأحمد بن الحسين (رحمهما الله)، له كتاب التوحيد، رواه أبو الحسن العبّاس بن أحمد بن الفضل بن محمّد الهاشمي الصالحي، عن أبيه، عن أبي سعيد الآدمي، وله كتاب النوادر، أخبرنا به محمّد بن محمّد، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد، عن محمّد بن يعقوب، قال:

حدّثنا عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، ورواه عنه جماعة[١].

وقال الشيخ في الفهرست: سهل بن زياد الآدمي الرازي أبا سعيد ضعيف، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عنه، ورواه محمّد بن الحسن بن الوليد، عن سعد والحميري، عن أحمد بن عبدالله، عنه[٢].

وفي رجاله: عدّه «تارة» من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام، قائلاً: سهل بن زياد الآدمي يُكنّى أبا سعيد من أهل الري[٣].

«وأُخرى» من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام، قائلاً: سهل بن زياد الآدمي، يكنّى أبا سعيد ثقة رازي[٤].

«وثالثة» في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام، قائلاً: سهل بن زياد، يُكنّى أبا سعيد الآدمي الرازي[٥].

وعدّه البرقي من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام.

وقال الكشيّ: سهل بن زياد الآدمي أبو سعيد، قال نصر بن الصباح: سهل بن زياد الآدمي الرازي أبو سعيد، يروي عن أبي جعفر

---

(١) رجال النجاشي: ١٨٥، ترجمة: ٤٩٠.

(٢) رجال الطوسي: ٨٠.

(٣) رجال الطوسي (أصحاب الإمام الجواد عليه السلام): ٤٠١ (باب السين).

(٤) رجال الطوسي (أصحاب الإمام الهادي عليه السلام): ٤١٦ (باب السين).

(٥) رجال الطوسي: ٤٣١.

وأبي الحسن وأبي محمّد (صلوات الله عليهم)[١].

البحث

وقع الخلاف في سهل بين علماء الرجال والحديث وانقسموا إلى طائفتين :

١ ـ **إنّه ضعيف** : ذهب إلى ذلك النجاشي ، وابن الغضائري ، والشيخ في الفهرست ، والعلّامة في الخلاصة وجملة من كتبه الفقهيّة كالمنتهى ، والمختلف ، وغيرهما ، وابن داود في رجاله ، والمحقّق في الشرائع ومواضع من نكت النهاية والمعتبر ، والآبي في محكي كشف الرموز ، والسيوري في التنقيح ، والشهيد الثاني ، والشيخ البهائي ، وصاحب المدارك ، والمولى صالح المازندراني ، والمحقّق الأردبيلي ، والسبزواري ، وغيرهم ، بل هو المشهور بين الفقهاء وأهل الحديث وعلماء الرجال .

٢ ـ **إنّه ثقة** : ذهب إلى ذلك الشيخ في الرجال ، والبهبهاني ﷺ ، وغيرهما .

وسنتعرّض تفصيلاً لمدارك القولين .

مدارك الضعف

١ ـ قال النجاشي : **كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد عليه فيه**[٢] .

٢ ـ شهد عليه أحمد بن محمّد بن عيسى بالغلوّ والكذب .

---

(١) رجال الكشي : ٥٦٦ ، رقم ١٠٦٩ . (٢) رجال النجاشي : ١٨٥ ، رقم ٤٩٠ .

٣ ـ ضعّفه الشيخ في الفهرست[١].

٤ ـ قال الشيخ في الاستبصار في باب إنّه لا يصحّ الظهار بيمين: **وأمّا الخبر الأوّل فراويه أبو سعيد الآدمي، وهو ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار**[٢].

٥ ـ استثنى ابن الوليد من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى في جملة ما استثناه روايته عن سهل بن زياد الآدمي، وتبعه على ذلك الصدوق وابن نوح، فلم يعتمدوا على رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد[٣].

٦ ـ قال ابن الغضائري: **سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي: كان ضعيفاً جدّاً، فاسد الرواية والمذهب، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري، أخرجه عن قم وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل ويعتمد المجاهيل**[٤].

٧ ـ قال الكشيّ في ترجمة صالح بن أبي حمّاد الرازي: **قال عليّ بن محمّد القتيبي: كان أبو محمّد الفضل بن شاذان يرتضيه ويمدحه ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي ويقول: هو الأحمق**[٥].

وسنؤخّر مدارك الوثاقة إلى ما بعد مناقشة مدارك الضعف.

---

(١) الفهرست: ١٦٤، رقم ٣٤١.

(٢) الاستبصار: ٣ / ٢٦١، ح٩٣٥.

(٣) رجال النجاشي: ٣٤٨، رقم ٩٣٩.

(٤) مجمع الرجال ٣: ١٧٩.

(٥) رجال الكشي: ٥٦٦، رقم ١٠٦٨.

تقييم مدارك الضعف

ولنبتدأ بالمدرك الأخير:

إنّ قول ابن شاذان بأنّ الآدمي هو الأحمق: من الواضح أنّه ليس ناظراً إلى مسألة الوثاقة وعدمها، بل لعلّ النظر إلى فساد مذهبه في نظره ويُشمُّ منه رائحة السفاهة أي اتّهامه بالسفاهة.

وأمّا قول ابن الغضائري فنورد التهم التي أوردها على سهل كما يلي:

١ ـ كان ضعيفاً جدّاً.

٢ ـ فاسد الرواية.

٣ ـ فاسد المذهب.

٤ ـ أخرجه أحمد من قم وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه.

٥ ـ يروي المراسيل ويعتمد المجاهيل.

لا نريد أن نتعرّض هنا إلى ترجمة الغضائري أو ابنه وبغضّ النظر عن توثيقهما أو عدمه وأنّ الكتاب للأب أو للابن. لكن سنذكر هنا بعض الملاحظات:

١ ـ إنّ صاحب كتاب الرجال هذا أكثر من القدح والجرح في الرواة بل قدح حتى في الأعاظم من رواتنا.

٢ ـ إنّه كان يعتقد معتقد القمّيّين بأنّ نسبة بعض الفضائل إلى الأئمّة عليهم السلام (التي كانوا لا يعتقدونها لهم عليهم السلام من الغلوّ)، فكلّما ذكر شيئاً مخالفاً لاعتقاده جزم أنّه من الغلو، فيعتقد بكذبه وافترائه وضعفه. ونذكر هنا كأمثلة على ذلك ما يلي:

قال في سليمان الديلمي : **روى عن أبي عبدالله عليه السلام : كذّاب غال**[١] .

وفي عبدالرحمن بن أبي حماد : **ضعيف جدّاً ، لا يُلتفت إليه ، في مذهبه غلوّ**[٢] .

وفي خلف بن محمّد: **كان غالياً في مذهبه ، ضعيف ، لايلتفت إليه**[٣].

وفي صالح بن سهل : **غالٍ ، كذّاب ، وضّاع للحديث لاخير فيه ولا في سائر ما رواه**[٤] .

وفي صالح بن عقبة : **غال ، كذّاب ، لا يلتفت إليه**[٥] .

وفي عبدالله بن بكير الارجاني : **مرتفع القول**[٦] .

وفي عبدالله بن الحكم : **ضعيف ، مرتفع القول**[٧] .

وعلى هذا المنوال فهو يقرن كثيراً بين الغلوّ والكذب ، ومنها شهادته على سهل فإنّه شهد عليه بالضعف وفساد الرواية والمذهب ، والمتتبّع لكتابه يجد شواهد كثيرة على ذلك .

٣ ـ كما أفاد بعض الأعلام[٨] : كان الرجل غيوراً على دينه ، وذو روحيّة خاصّة ، فإذا رأى ما يعتقد خطأه شنّع عليه وحمل حملة منكرة .

قال في المسمعي : **انّه ضعيف، مرتفع القول ، له كتاب في الزيارات يدلّ على خبث عظيم ومذهب متهافت ، وكان من كذّابة أهل البصرة .**

---

(١) مجمع الرجال ٣: ١٦٥ .　　(٢) مجمع الرجال ٤ : ٧١ .

(٣) مجمع الرجال ٢ : ٢٧٢ .

(٤ ـ ٧) مجمع الرجال ٣: ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ .

(٨) سماء المقال / ميرزا أبوالهدى الكلباسي ١: ٢٠ .

وقال في جعفر بن محمّد بن مالك: **كذّاب، متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه**[١].

ولذا يلاحظ الفرق بين تضعيفه وتضعيف الشيخ والنجاشي لشخص:

فمثلاً في عبدالله بن محمّد بن عمر قال الشيخ: **كان واعظاً فقيهاً**[٢].

وقال هو: **إنّه كذّاب وضّاع للحديث، لا يُلتفت إلى حديثه ولا يُعبأ به**[٣].

وقال في البطائني: **علي بن أبي حمزة لعنه الله، أصل الوقف وأشدّ الخلق عداوة للولي من بعد أبي إبراهيم عليه السلام**[٤].

في حين قال الشيخ عنه: **إنّه واقفي**[٥].

وفي إسحاق بن أحمد محمّد بن المكنّى بأبي يعقوب، قال عنه النجاشي: **معدن التخليط وله كتب في التخليط**[٦] وقال هو عنه: **فاسد المذهب، كذّاب في الرواية، وضّاع للحديث لا يلتفت إلى ما رواه**[٧].

وكذلك في المقام فإنّ أصل التضعيف كأنّما في إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى لسهل من قم ولاحظ تعبيره وتعبير النجاشي فإنّ النجاشي قال: **كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد عليه فيه**[٨]. بينما قال الغضائري: **كان ضعيفاً جدّاً فاسد الرواية والمذهب .. يروي**

---

(١) مجمع الرجال ٢: ٤٢.　　(٢) الفهرست: ١٩٤، رقم ٤١٩.

(٣) (٤) مجمع الرجال ٤: ٤٧، ١٥٧. (٥) رجال الطوسي: ٣٣٩، رقم ٥٠٤٩.

(٦) رجال النجاشي: ٧٣، رقم الترجمة ١٧٧.

(٧) مجمع الرجال ١: ١٩٧.　　(٨) رجال النجاشي: ١٨٥، ٤٩٠.

المراسيل ويعتمد المجاهيل[١].

والواضح من هذا العرض أنّه يكبّر كثيراً من الأُمور الصغيرة.

أقول: كأن محطّ نظر الغضائري هو مذهب الرجل ورواياته وتعابيره تشهد على ذلك، بل لم يصرّح بتهمته بالكذب حتى عند تعرّضه لإخراج أحمد سهل. نعم، ذكر تعابير قد تُشير إلى ذلك لكنّها أدلّ على البراءة من مذهب الرجل، وهو الغلوّ على ما ذكر النجاشي في سبب إخراج أحمد بن محمّد بن عيسى له.

وبذلك يظهر عدم قادحيّة قول الغضائري (سواء كان الأب أم الابن) في سهل بن زياد الآدمي.

تقييم المدرك الثالث والرابع:

وهو قول الشيخ عنه بأنّه ضعيف[٢]، وكذلك قوله في الاستبصار إنّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار[٣].

أقول: الظاهر أنّ تضعيف الشيخ هنا له متّجه إلى جانب العقيدة أو الرواية عن الضعفاء، ويشهد على ذلك أنّه قال في الاستبصار: إنّه ضعيف جدّاً عند نقّاد الأخبار، ولم ينقل عنه علماء الرجال أو نقّاد الرجال، ولعلّه إشارة إلى ما قلناه أو وجود اضطراب في بعض أحاديثه من ناحية الضبط وما شابه خصوصاً بملاحظة توثيقه له في الرجال.

والذي يبدو أنّ التضعيف ليس بلحاظ الوثاقة وعدمها.

---

(١) مجمع الرجال ٣: ١٧٩.
(٢) الفهرست: ١٦٤، رقم ٣٤١.
(٣) الاستبصار: ٣ / ٢٦١، ح ٩٣٥.

تقييم المدرك الخامس:

استثناء ابن الوليد سهل في جملة ما استثناه من روايات محمّد بن أحمد ابن يحيى في كتاب نوادر الحكمة.

أقول: محمّد بن الحسن بن الوليد من مشايخ القمّيين المتشدّدين في مسألة الغلوّ، بل ينقل عنه أنّ نفي السهو عن النبيّ ﷺ أو الإمام أوّل درجات الغلوّ. والمتتبّع لتضعيفاته يراها على نمط تضعيفات القمّيين لأدنى شيء وخصوصاً بلحاظ العقيدة.

لا سيّما أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى أخرج سهل من قم وشهد عليه بالغلوّ والكذب، وواضح عظم منزلة أحمد بن محمّد لدى القمّيّين فمن الطبيعي أن يستثني سهل من روايات محمّد بن أحمد بن يحيى.

كما أنّه يمكن أن يقال: أنّ تصحيح ثقة لسند أو اعتماده عليه أعمّ من مسألة الوثاقة لجميع سلسلة السند فكذلك الاستثناء يكون أعمّ من التضعيف بعدم الوثاقة، بل لعلّه يشمل الجوانب الأُخرى، خصوصاً أنّ استثناء ابن الوليد كان لروايات معيّنة، فلعلّه لاحظها ورأى فيها ما يخالف عقيدته فاستثناها [1] والذي يبدو أنّ الأصل في تضعيف سهل بن زياد الآدمي هو أحمد بن محمّد بن عيسى، وإخراجه من قم وإظهار البراءة منه، وأنّ الآخرين اعتمدوا على ذلك فإنّ تضعيف

---

(١) ويؤيّد ذلك إنّه روى عنه مثلاً في موضعين من التوحيد للشيخ الصدوق بواسطة محمّد بن الحسن الصفّار ص٩٧ و٩٨.

النجاشي معتمد على ذلك خصوصاً بعد نقله لحادثة إخراجه من قم، والذي ينبغي هو تمحيص هذا المدرك.

تقييم المدرك الثاني:

شهد عليه أحمد بن محمّد بن عيسى بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم، وأظهر البراءة منه على تعبير الغضائري، وقد يقال: بأنّ تعضيد أحمد لشهادته عليه بالغلوّ بإخراجه من قم يدلّ على أنّ حاله من الضعف كان كثيراً بحيث أدّى إلى إخراج أحمد له من قم.

ولكن لا بأس بالتعرّض لترجمة إجماليّة لأحمد بن محمّد بن عيسى قبل الدخول في تفصيلات هذا المدرك.

أحمد بن محمّد بن عيسى

أبو جعفر شيخ القمّيّين ووجيههم وفقيههم غير مدافع وكان أيضاً الرئيس الذي يلقى السلطان، ولقي الإمام الرضا عليه السلام، وله كتب ولقي أبا جعفر الثاني وأبا الحسن العسكري عليهما السلام، على ما ذكر النجاشي[١].

ثمّ لا خلاف في وثاقة أحمد المذكور، وقد أكثر من الحديث فقد وقع في أسانيد أكثر من (٢٠٠٠) رواية، ورواية الخيراني عن أبيه بخصوص تعصّبه غير قادحة حتى على ثبوتها، فإنّها كانت في بدايات حياته ولا شبهة في عدالته أخيراً وهو كافٍ في قبول رواياته إذ لو كان فيها خللٌ لأشار إليه.

---

(١) رجال النجاشي: ٨١، رقم الترجمة ١٩٨.

والذي يهمّنا في المقام الإشارة إلى بعض الملاحظات :

١ ـ انّه كان شيخ القمّيين بدون مدافع .

٢ ـ يعتقد معتقد القمّيين من التشدّد في الكثير من الروايات ونسبتها إلى الغلو والكذب كما هو ديدن هذه المدرسة .

٣ ـ إنّه الرئيس الذي يلقى السلطان ، أي له سلطة سياسية أيضاً .

٤ ـ لا تخلو بعض مواقفه المنقولة إلينا عن بعض التسـرّع ولنـذكر منها :

أ ـ إنّه لا يروي عن ابن محبوب من أجـل أن الأصـحاب يـتّهمون الأخير في روايته عن أبي حمزة الثمالي ثمّ تاب ورجع عن هذا القول .

ب ـ إخراجه للبرقي من قم ثمّ ارجاعه إليها وبعدها خروجه فـي جنازته حافياً حاسر الرأس .

وبملاحظة بعض ماتقدّم نستطيع أن نعرف أنّ أحمد المذكور كانت له القوّة السياسية والاجتماعية لإخراج من يعتقد فيه الغلو أو الرواية عن الضعفاء أو بعض ما يخلّ بالراوي بنظره ، ثمّ يبرّر تبعية كثرة مـن الآراء له فهو فقيه القمّيين بغير مدافـع ثـمّ مـا أشـرنا إليـه مـن بـعض المواقف المتسرّعة التي نقلها التاريخ لا شكّ أنّها لم تكن الوحـيدة ، وهو لم يتراجع عن كلّ المواقف الخاطئة بل عن تلك التي كان يعتقد أنّها خطأ فتاب عنها .

ثمّ إنّ تلك الفترة الزمنية كانت فيها مدارس عقائدية متباينة وكـلّ يتعصّب لآراء مدرسته ويتّهم الآخرين بالانحراف والغلو ، أو التقصير

بحقّ أهل البيت عليهم السلام فنرى الاتّهامات المتبادلة كثيرة .

وسهل بن زياد الآدمي وهو من أهل الريّ التي كانت المهد لمدرسة مباينة لمدرسة قم في الاتّجاه العقائدي بخصوص أهل البيت عليهم السلام ، ولعلّه كان يُشكِّل تياراً قوياً في قم ؛ إذ هو ـ أي سهل ـ من الرواة المكثرين ، فإنّ رواياته في الكافي مثلاً تعدَّت (١٣٠٠) رواية ممّا يبرّر أنّ يقدم أحمد بن محمّد بن عيسى على إخراجه وإلّا لو كانت رواياته قليلة لما استدعى ذلك ، وأن يشهد عليه بالغلوّ والكذب .

فالذي يقرب للنظر إنّ إخراج سهل من قم إنّما كان لخلاف عقائدي وليس لأنّه كان كذّاباً . نعم ، الاعتقاد بأنّ بعض الروايات فيها غلوّ يجعل القمّيّين ـ على ما أشرنا سابقاً ـ يتّهمون فيها نفس الرواي لأنّهم يعتقدون بعدم صدورها عن المعصوم عليه السلام فيلقون عهدتها على راويها .

ولا بأس بالاشارة إلى أنّ الغلوّ المذكور في كلمات القدماء على أقسام فهم تارة يطلقونه على بعض الاعتقادات والتي تعتبر الآن من المسلّمات لأهل بيت العصمة عليهم السلام وهذه التي أكثر أهل المدارس في الطعن على بعضهم البعض فيها .

وبعضها اعتقادات فاسدة كالذين يعتقدون بنسبة الأُلوهيّة إلى الإمام عليّ عليه السلام وما شابه ذلك .

ومنها الإشارة إلى طائفة من الغلاة تركوا العبادات ، وإلى الأخير يشير بعض المتأخّرين (١) إلى ذلك ، ويذكر قصّة محمّد بن أورمة فلما

---

(١) قاموس الرجال / العلّامة التستري ١ : ٦٦ .

طعن عليه بالغلوّ بعث إليه الأشعريّون ليقتلوه فوجوده يصلّي من أوّل الليل إلى آخره ، ليالي عدّة فتوقّفوا عن اعتقادهم . وهو صحيح ولكن ليس كلّما أطلق المتقدّمون الغلوّ أرادوا هذا المعنى وهو واضح للمتتبّع ، ولذا لو كان سهل بن زياد من هذه الطوائف التي تترك حتى العبادات لما أكثر الشيخ الكليني الرواية عنه ، فله أكثر من ١٠٠٠ رواية في الكتاب الكبير لثقة الإسلام . وعليه فلا يحتمل أنّ الاتّهام بالغلوّ لسهل من هذا القبيل .

ويتلخّص ممّا تقدّم أنّ إخراج أحمد له والشهادة عليه بالغلو والكذب لا تكفي بنفسها لجرح الرجل ، بل الغريب أنّ القمّيّين أيضاً ، كالصدوق رووا عنه في كتبهم غير الفقهيّة ، فقد ورد في (١٩) موضعاً من التوحيد وكذلك (١٩) موضعاً من الخصال مثلاً ، والمتتبّع لهذه الروايات لا يجد فيها ارتفاعاً في القول إلّا على مسلك من يرى أنّ نسبة أقلّ الكرامات إلى أهل البيت عليهم السلام يُعَدُّ غُلوّاً .

ولذا فتهمة الكذب ترتفع مع تهمة الغلو عن سهل بن زياد ، وفي النهاية فإنّي أعتبر تضعيف النجاشي له أهمّ من جرح ابن عيسى فيه فإنّ النجاشي من أهل الخبرة ، ولكن إذا استظهرنا اعتماد النجاشي على جرح المتقدّم فإنّ ذلك يُهوّن الخطب .

ثمّ على فرض تبرئة ابن زياد من تلك التّهم ، هل يمكن إثبات الوثاقة له أم لا ؟

١ ـ أنّ الشيخ وثّقه في رجاله[١] ولكن ضعّفه في الفهرست[٢] والاستبصار[٣] ، فقد يقال بتعارض قولي الشيخ وتساقطهما .

ولكن يمكن القول بأنّ الاستبصار والفهرست متقدّمان على الرجال فيكون قوله في الرجال هو القول الذي اعتمده آخراً ، ولا معنى لفرض التعارض في مثل هذه الموارد .

٢ ـ كثرة رواياته في الكتب المعتبرة ورواية الأجلّاء[٤] عنه .

٣ ـ كونه شيخ إجازة .

٤ ـ وقوعه في أسانيد كامل الزيارات[٥] .

٥ ـ وقوعه في أسانيد تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي . فإنّ كلّ واحد من هذه القرائن توجب حسناً بل اعتبرها الكثيرون من امارات الوثاقة .

والحمد لله أوّلاً وآخراً

---

(١) رجال الطوسي : ٣٨٧ ، رقم ٥٦٩٩ .

(٢) الفهرست : ١٦٤ ، رقم ٣٤١ .

(٣) الاستبصار : ٣ / ٢٦١ ، رقم ٩٣٥ .

(٤) مثل محمّد بن يحيى العطّار القمّي ، وأحمد بن إدريس والصفّار ومحمّد بن أحمد بن يحيى بل أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى روى عنه أيضاً وإليك السند : أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن سهل بن زياد الآدمي ، عن أبي يحيى الواسطي ـ الاختصاص : ١٩ .

(٥) كامل الزيارات ، تحقيق نشر الفقاهة ، قم ١٤١٧هـ ، فقد ورد في ص ٥٥ ـ ٨٣ ـ ١٠٣ ـ ٢١٢ ـ ٢٨٣ ـ ٤٢٩ ـ ٤٥٣ ـ ٤٥٨ ـ ٥٣١ .

« زرارة بن أعين »

التعريف به:

« زرارة بن أعين بن سُنْسُن ، مولى لبني عبدالله بن عمر (السمين) بن أسعد بن همام بن مُرّة بن ذهل بن شيبان »[(١)].

« وأسمه عبد ربّه ، يكنّى أبا الحسن وزرارة لقب له »[(٢)].

وأمّا أعين **« فكان عبداً رومياً لرجل من بني شيبان تَعَلَّمَ القرآن ثمّ اعتقه فعرض عليه أن يدخل في نسبه ، فأبى أعين أن يفعله ، وقال اقرني على ولائي »[(٣)].**

وجدّه « سُنْسن » كان راهباً في بلاد الروم[(٤)]. والغريب أنّ البعض[(٥)] لَمّح إلى أنّ هذا منقصة على زرارة ، وكلّنا يعلم أنّ الإسلام

---

(١) رجال النجاشي: ١٧٥ ، بتحقيق السيّد موسى الزنجاني (مؤسّسة النشر الإسلامي ـ قم) .

(٢) فهرست الطوسي: ٧٤ . (ط . قم) .

(٣) و (٤) المصدر السابق: ٧٤ .

(٥) التحفة الاثني عشرية / الآلوسي: ٦٣ .

يجبّ ما قبله . وأنت ترى أنّ أعين كان مسلماً قطعاً وكذلك زرارة ، ولكن التعصّب يعمي ويصمّ « وكان زرارة يكنّى أيضاً أبا علي ، وله عدّة أولاد منهم الحسن والحسين ورومي وعبيد ، وكان أحول ، وعبدالله ويحيى »(١).

ولادته ووفاته :

لا يوجد تصريح بمولده في كتبنا وكتب الجمهور ، ولكن مولده كان في النصف الثاني من القرن الأوّل الهجري ، وبما أنّ تاريخ وفاته حدود « ١٥٠هـ » فيكون تاريخ مولده بشكل تقريبي حدود سنة « ٨٠هـ » حيث نقل بعضهم أنّه عاش سبعين سنة(٢).

أمّا وفاته فقد وقع الخلاف فيها على ثلاثة آراء :

١ ـ إنّ سنة الوفاة هي « ١٥٠هـ». ذهب إلى ذلك النجاشي(٣) والشيخ الطوسي(٤).

٢ ـ إنّ سنة الوفاة هي « ١٤٨هـ » بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام بشهرين أو أقلّ ، ذكر ذلك الكشيّ ونقل الرواية التالية :

« الكشيّ باسناده عن عليّ بن رئاب ، قال : دخل زرارة بن أعين ... إلى أن قال : قال أصحاب زرارة كلّ من أدرك زرارة فقد أدرك

---

(١) و (٤) فهرست الطوسي : ٧٤.

(٢) رسالة أبي غالب الزراري .

(٣) رجال النجاشي : ١٧٥ .

أبا عبدالله عليه السلام فإنّه مات بعد أبي عبدالله عليه السلام بشهرين أو أقلّ. وتوفّي أبو عبدالله عليه السلام وزرارة مريض، مات في مرضه»[١].

٣ ـ انّ سنة الوفاة حدود «١٤٩هـ» بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام بسنة أو بنحو منه.

ذكر الكشيّ في ترجمة أبي حمزة الثمالي ثابت بن دينار: حدّثني محمّد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن بن فضّال عن الحديث الذي روي عن عبدالملك بن أعين وزعم أنّ أبا حمزة وزرارة ومحمّد بن مسلم ماتوا في سنة واحدة بعد أبي عبدالله عليه السلام بسنة أو بنحو منه[٢].

والصحيح: في تاريخ وفاته رحمه الله إنّما هو رأي الشيخ والنجاشي خصوصاً بعد ذهاب الأكثر إلى ذلك، حتّى قال صاحب التنقيح:

«اتّفاق أهل السير والتواريخ والأخبار على أنّ وفاة زرارة سنة «١٥٠هـ»»[٣].

وما نقله الكشي باسناده عن عليّ بن رئاب فيه أحمد بن هلال

---

(١) اختيار معرفة الرجال المعروف بـ «رجال الكشيّ» ١: ٣٥٤. (تحقيق الرجالي، ط. قم). وإليك السند: محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبدالله، عن أحمد بن هلال، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب.

(٢) المصدر السابق ٢: ٤٥٥.

(٣) تنقيح المقال / المامقاني ١: ٤٤٥ (ط. النجف الأشرف / ١٣٥٢هـ).

العبرتائي وهو ضعيف ، والاحتمال الثالث يزول بالتأمّل وذلك أنّ وفاة الإمام الصادق عليه السلام في شهر شوّال من سنة ١٤٨هـ فلو كانت وفاة زرارة أوائل سنة ١٥٠هـ.

يكون الفرق بينهما أكثر من سنة بقليل ، وهو احتمال متعيّن بقرينة أنّ وفاة محمّد بن مسلم وثابت بن دينار هي سنة « ١٥٠هـ» ولا يوجد في الرواية تصريح بالسنة أو أقلّ ، بل عبّر « بنحو » ويمكن انطباقه على أكثر من سنة أيضاً .

فالصحيح : أنّ سنة الوفاة هي « ١٥٠هـ» .

وعلى كلّ حال فليست المسألة ذات أثر كبير .

طبقته في الحديث :

لا شكّ في كون زرارة من أصحاب الإمامين الصادقين عليهما السلام وكونه يروي عن الإمام الباقر عليه السلام ، بل انّ مرويّاته عن الإمام الباقر عليه السلام أكثر من روايته عن الإمام الصادق عليه السلام .

نعم وقع الكلام في عدّه من أصحاب الكاظم عليه السلام ، فقد ذكر الشيخ ذلك[1] . ولم يذكره غيره . لكن لم تذكر رواية واحدة عن الإمام الكاظم عليه السلام . ولذا فالمرجّح كونه ليس من أصحاب الكاظم عليه السلام إذا

---

(١) رجال الطوسي : ٣٥٠ (باب الزاي) .

كانت الصحبة بمعنى الرواية عنه عليه‌السلام ؛ لأنّ الصحبة بهذا المعنى لم تثبت ، وكلام الشيخ لا يمكن الاعتماد عليه في هذا المورد لكثرة التشويش في عدّه لأصحابهم عليهم‌السلام ، فهو تارة يذكر شخص من أصحاب أحدهم عليه‌السلام ، ثمّ يذكره فيمن لم يرو عنهم ، ولعلّ الذي حدا بالشيخ لعدِّه ، وهو أهليّة عمره للرواية عن الإمام موسى بن جعفر عليه‌السلام .

تعداد مرويّاته :

وقع بعنوان زرارة بن أعين في إسناد عدّة من الروايات تبلغ مائة وسبعة عشر مورداً [١] ، وبعنوان زرارة في إسناد عدّة أُخرى من الروايات تبلغ أربعة وتسعين وألفي مورداً . ويمكن تقسيمها كالتالي :

١ ـ رواياته عن أبي جعفر عليه‌السلام (١٢٣٦) مورداً .

٢ ـ رواياته عن أبي جعفر عليه‌السلام ، وأبي عبدالله بهذا العنوان (٨٢) مورداً .

٣ ـ رواياته عن أبي عبدالله عليه‌السلام بهذا العنوان ، وقد يعبّر عنه بالصادق عليه‌السلام (٤٤٩) مورداً .

٤ ـ رواياته عن أحدهما بهذا العنوان (١٥٦) مورداً .

٥ ـ رواياته المضمرة (٧٨) مورداً [٢] .

---

(١) معجم رجال الحديث / السيّد الخوئي ٧ : ٢٥٧ .

(٢) المصدر السابق : ٢٤٧ .

اشتراكه:

وزرارة مشترك بين ابن أعين وابن لطيفة، ويمكن استصلاح الأوّل برواية ابن بكير وهشام بن سالم وعبدالله ابنه وعليّ بن رئاب وابن مسكان، ونحو هؤلاء وحديث لا يتميّز. فالظاهر عدم الإشكال لأنّ من عداه لا أصل له ولا كتاب. أفاده الطريحي في جامع المقال[١].

وعلى كلّ حال فالانصراف إليه واضح.

البحث

لا شكّ ولا شبهة في وثاقة زرارة وعلوّ شأنه ومنزلته الرفيعة حتى ذكر الشيخ المامقاني «أعلى الله مقامه» في تنقيحه: «أنّه وثّقه كلّ من صنّف في علم الرجال، وإن اختلفت في حاله الروايات، فالأصحاب متّفقون على أنّ هذا الرجل بلغ من الجلالة والعظمة ورفعة الشأن وسموّ المكان، إلى ما فوق الوثاقة المطلوبة للقبول والاعتماد»[٢].

قال النجاشي: «**شيخ أصحابنا في زمانه، ومتقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً متكلّماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه**»[٣].

---

(١) جامع المقال / الطريحي: ٦٨.

(٢) تنقيح المقال / المامقاني ١: ٢٣٩.

(٣) رجال النجاشي: ١٧٥، ترجمة رقم ٤٦٣.

وقال الشيخ في رجاله : « **ثقة، روى عن أبي جعفر** عليه السلام **وأبي عبدالله** عليه السلام »(١).

وقال ابن النديم في الفهرست عند ذكر فقهاء الشيعة وعلمائهم ومحدّثيهم الذين رووا الفقه عن الأئمّة عليهم السلام : « **وزرارة أكبر رجال الشيعة فقهاً وحديثاً ، ومعرفةً بالكلام ، والتشيّع** »(٢).

لكن البحث ومحل الكلام يقع في تحقيق حال الروايات المتعارضة ، وإعمال النظر بتوجيهها بوجه لا يتنافى مع مقامه السامي ودرجته الرفيعة .

وسنذكر أوّلاً الروايات المادحة ، ثمّ نعقبها بالروايات القادحة .

روايات المدح :

وهي روايات مستفيضة ، وبعضها صحاح ، وهي متواترة إجمالاً ، بمعنى القطع بصدور بعضها عنهم عليهم السلام . ولذا لا حاجة للتعرّض لأسانيدها .

والروايات كما يلي :

١ ـ عناية الإمام الصادق عليه السلام بزرارة :

« حدّثني أبو عبدالله محمّد بن إبراهيم الورّاق ، قال : حدّثني علي ابن محمّد بن يزيد القمّي قال : حدّثني بنان بن محمّد بن عيسى ، عن

---

(١) رجال الطوسي : ٣٥٠ (باب الزاي) .

(٢) الفهرست / ابن النديم : ٢٧٦ .

ابن أبي عمير، وعن هشام بن سالم، عن محمّد بن أبي عمير، قال: دخلت على أبي عبدالله عليه‌السلام فقال: كيف تركت زرارة؟ قال: تركته لا يصلّي العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولي إليه، فقل له فليصلّ في مواقيت أصحابه فإنّي قد حرقت، قال: فأبلغته ذلك فقال: أنا والله أعلم أنّك لم تكذب عليه ولكنّي أمرني بشيء فأكره أن أدعه»[١].

وتقريب المدح فيها أنّ زرارة كان مختصاً ببعض الأوامر، فكأنّ الإمام عليه‌السلام لمزية في زرارة أو لأنّه كان من رجاله المعتمدين، أمره بتأخير الصلاة، لأجل أن لا يُتّهم بالتشيّع فيصلّي كما تصلّي العامّة، فإنّ تأخير الصلاة إلى آخر الوقت عندهم جائز بلا كراهة[٢]. وليس المراد أن يصلّي بعد مغيب الشمس كما أراد أن يوهمه البعض[٣].

٢ ـ زرارة من المخبتين بالجنّة ومن أُمناء الله على حلاله وحرامه:

«حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمر، عن جميل بن درّاج، قال: سمعت أبا عبدالله عليه‌السلام يقول: بشّر المخبتين بالجنّة، بريد بن معاوية العجلي، وأبا بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمّد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أُمناء الله

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٥٥، ح ٢٢٤.

(٢) المجموع ٣: ٢٧، (ط. دار الفكر ـ بيروت).

(٣) نقد ولاية الفقيه: ١١٩.

على حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء لانقطعت آثار النبوّة واندرست »[١] .

٣ ـ زرارة من القوّامين بالقسط القوّالين بالصدق :

« رواية داود بن سرحان وفيها : أنّ أصحاب أبي كانوا زيناً أحياءً وأمواتاً ، أعني زرارة ومحمّد بن مسلم ، ومنهم ليث المرادي وبريد العجلي هؤلاء القوّامون بالقسط القوّالون بالصدق وهؤلاء السابقون ، أولئك المقرّبون ... » .

٤ ـ زرارة من أهل الجنّة :

« محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني عليّ بن الحسن بن فضّال ، قال : حدّثني أخواي محمّد وأحمد ابنا الحسن ، عن أبيهما الحسن بن عليّ بن فضال ، عن ابن بكير ، عن زرارة ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : يا زرارة انّ اسمك في أسامي أهل الجنّة بغير ألف ، قلت : نعم جعلت فداك ، اسمي عبد ربّه ولكنّي لقّبت بزرارة »[٢]

٥ ـ لولا زرارة لظنّ الإمام الصادق عليه السلام أنّ أحاديث أبيه ستذهب .

« حدّثني جعفر بن محمّد بن معروف ، قال : حدّثني محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن جعفر بن بشير ، عن أبان بن تغلب ، عن أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنّ أباك حدّثني أنّ الزبير والمقداد وسلمان الفارسي حلقوا روؤسهم ليقاتلوا أبا بكر ، فقال لي :

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٤٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٤٥.

لولا زرارة لظننت أن أحاديـث أبي عليه السلام ستذهب »[١].

٦ ـ عدم جواز ردّ روايات زرارة:

« حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن الحسن بن محبوب السراد، عن العلاء بن رزين، عن يونس بن عمّار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ زرارة قد روى عن أبي جعفر عليه السلام إنّه لا يرث مع الأُم والأب والابن والبنت أحد من الناس شيئاً إلّا زوج أو زوجة، فقال أبو عبدالله عليه السلام: أمّا ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، فلا يجوز أن ترده »[٢]. وفي نسخة أُخرى فلا يجوز لي ردّه.

٧ ـ المكانة العلمية لزرارة:

« حدّثني إبراهيم بن العبّاس الختلي، قال: حدّثني أحمد بن إدريس القمّي، قال: حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن أبي الصهبان أو غيره، عن سليمان بن داود المنقري، عن ابن أبي عمير، قال: قلت لجميل بن دراج: ما أحسن محضرك وأزين مجلسك، فقال: أي والله ماكنّا حول زرارة بن أعين إلّا بمنزلة الصبيان في الكتّاب حول المعلم »[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٦.

(٣) المصدر السابق.

٨ ـ زرارة من أحب النّاس للإمام الصادق عليه السلام حيّاً وميّتاً :

« حدّثني حمدويه بن‌نصير ، عن يعقوب بن يزيد ، عن القاسم بن عروة عن أبي العبّاس ، الفضل بن عبدالملك ، قال : سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول : أحبّ الناس إليّ أحياء وأمواتاً أربعة : بريد بن معاوية العجلي ، وزرارة ومحمّد بن مسلم والأحول وهم أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً »(١) .

٩ ـ عليك بزرارة :

« محمّد بن قولويه ، قال : حدّثني سعد بن عبدالله ، قال : حدّثني محمّد بن‌الحسين بن أبي الخطّاب ، عن محمّد بن سنان ، عن المفضل ابن عمر ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يوماً ودخل عليه الفيض بن المختار ، فذكر له آية من كتاب الله عزّ وجلّ تأوّلها أبو عبدالله عليه السلام فقال له الفيض : جعلني الله فداك ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم ؟

قال : وأي الاختلاف يا فيض ؟

فقال له الفيض : إنّي لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أشكّ في اختلافهم في حديثهم ، حتى أرجع إلى المفضل بن عمر ، فيوقفني من ذلك على ما تستريح إليه نفسي ويطمئنّ إليه قلبي .

فقال أبو عبدالله عليه السلام : أجل هو كما ذكرت يا فيض ، إنّ النّاس أولعوا بالكذب علينا كأنّ الله افترض عليهم لا يريد منهم غيره ، وإنّي أُحدّث

---

(١) اختيار معرفة الرجال : ١ : ٣٤٧ .

أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوّله على غير تأويله. وذلك أنّهم لا يطلبون بحديثنا وبحبّنا ما عند الله، وإنّما يطلبون به الدنيا، وكلّ يحب أن يدعي رأساً، إنّه ليس من عبد يرفع نفسه إلّا وضعه الله، وما من عبد وضع نفسه إلّا رفعه الله وشرفه.

فإذا أردت بحديثنا فعليك بهذا الجالس وأومى بيده إلى رجل من أصحابه، فسألت أصحابنا عنه فقالوا: زرارة بن أعين»(١).

١٠ ـ رَحِمَ الله زرارة:

«حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد وغيره، قالوا: قال أبو عبدالله عليه السلام: رحم الله زرارة ابن أعين، لولا زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي عليه السلام»(٢).

١١ ـ زرارة من السابقين:

«حدّثني الحسين بن بندار القمّي، قال: حدّثني سعد بن عبدالله ابن أبي خلف القمّي، قال: حدّثنا عليّ بن سليمان بن داود الرازي، قال: حدّثني محمّد بن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عن أبي عبيدة الحذاء، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: زرارة وأبو بصير ومحمّد

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٧.

(٢) المصدر السابق.

ابن مسلم وبريد من الذين قال الله تعالى : ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَـٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[١] »[٢].

١٢ ـ زرارة من حفّاظ الدين وأُمناء الإمام الباقر عليه السلام :

« حدّثني حمدويه : قال حدّثني يعقوب بن يزيد ، عن أبي بصير ، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد الأقطع، قال: سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول : ما أجد أحداً أحيى ذكرنا وأحاديث أبي عليه السلام إلّا زرارة ، وأبو بصير ليث المرادي ، ومحمّد بن مسلم ، وبريد بن معاوية العجلي ، ولولا هؤلاء ما كان أحد يستنبط هذا . هؤلاء حفّاظ الدين وأُمناء أبي عليه السلام على حلال الله وحرامه . وهم السابقون إلينا في الدنيا والسابقون إلينا في الآخرة »[٣].

١٣ ـ زرارة من الذين عليهم صلوات الله ورحمته :

« حدّثني محمّد بن قولويه والحسين بن الحسن ، قالا : حدّثنا سعد ابن عبدالله قال : حدّثنا محمّد بن عبدالله المسمعي ، قال : حدّثني عليّ بن حديد المدائني ، عن جميل بن دراج ، قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فاستقبلني رجل خارج من عند أبي عبدالله عليه السلام من أهل الكوفة من أصحابنا . فلمّا دخلت على أبي عبدالله عليه السلام قال لي : لقيت الرجل الخارج من عندي ؟

---

(١) الواقعة : الآية ١٠.

(٢) و (٣) اختيار معرفة الرجال : ١ : ٣٤٨.

فقلت : بلى ، هو رجل من أصحابنا من أهل الكوفة .

فقال : لا قدّس الله روحه ولا قدّس مثله إنّه ذكر أقواماً كان أبي عليه السلام ائتمنهم على حلال الله وحرامه ، وكانوا عيبة علمه ، وكذلك اليوم هم عندي ، هم مستودع سرّي ، أصحاب أبي عليه السلام حقّاً ، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً صرف بهم عنهم السوء ، هم نجوم شيعتي أحياءاً وأمواتاً ، يحيون ذكر أبي عليه السلام بهم يكشف الله كلّ بدعة ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين وتأويل الغالين ، ثمّ بكى .

فقلت : من هم ؟

فقال : من عليهم صلوات الله ورحمته أحياءاً وأمواتاً ، بريد العجلي وزرارة ، وأبو بصير ، ومحمّد بن مسلم ، أمَا أنّه يا جميل سيبين لك أمر هذا الرجل إلى قريب .

قال جميل : فوالله ما كان إلّا قليلاً حتى رأيت ذلك الرجل ينسب إلى أصحاب أبي الخطّاب ، قلت : الله يعلم حيث يجعل رسالته .

قال جميل: وكنّا نعرف أصحاب أبي الخطّاب ببغض هؤلاء (رحمة الله عليهم) »[1] .

١٤ ـ زرارة ممّن اشتهر بأهل البيت وبميله لهم:

« حدّثني حمدويه بن نصير ، قال : حدّثنا محمّد بن عيسى بن عبيد ، قال : حدّثني يونس بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن زرارة .

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١: ٣٤٨.

ومحمّد بن قولويه والحسين بن الحسن ، قالا : حدّثنا سعد بن عبدالله ، قال : حدّثني هارون بن الحسن بن محبوب ، عن محمّد بن عبدالله بن زرارة وابنيه الحسن والحسين ، عن عبدالله بن زرارة ، قال : قال لي أبو عبدالله عليه السلام اقرأ منّي على والدك السلام وقل له : إنّي إنّما أعيبك دفاعاً منّي عنك ، فإنّ الناس والعدو يسارعون إلى كلّ من قرّبناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في من نحبّه ونقرّبه ، ويرمونه لمحبّتنا له وقربه ودنوّه منّا ، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ، ويحمدون كلّ من عبناه نحن وان نحمد أمره . فإنّما أعيبك لأنّك رجل اشتهرت بنا ولميلك إلينا ، وأنت في ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر لمودّتك لنا ولميلك إلينا ، فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك ويكون بذلك منّا دافع شرّهم عنك يقول الله جلّ وعزّ : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرِدْتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرائِهِمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾(١) .

هذا التنزيل من عند الله ، صالحة لا والله ما عابها إلّا لكي تسلم من الملك ولا تعطب على يديه ، ولقد كانت صالحةً ليس للعيب منها مساغ والحمد لله ، فافهم المثل يرحمك الله ، فإنّك والله أحبّ الناس إليّ ، وأحبّ أصحاب أبي عليه السلام حيّاً وميّتاً ، فإنّك أفضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر انّ من ورائك ملكاً ظلوماً غصوباً يرقب عبور كلّ سفينة

---

(١) الكهف : الآية ٧٩ .

صالحة ترد من بحر الهدى ليأخذها غصباً، ثمّ يغصبها وأهلها.

فرحمة الله عليك حيّاً ورحمته ورضوانه عليك ميّتاً. ولقد أدّى إليّ ابناك الحسن والحسين رسالتك، حاطهما الله وكلاهما ورعاهما وحفظهما بصلاح أبيهما كما حفظ الغلامين. فلا يضيقنّ صدرك من الذي أمرك أبي عليه السلام وأمرتك به، وأتاك أبو بصير بخلاف الذي أمرناك به، فلا والله ما أمرناك ولا أمرناه إلّا بأمر وسعِنا ووسعكم الأخذ به

ولكلّ ذلك عندنا تصاريف ومعان توافق الحقّ، ولو أُذِن لنا لعلمتم أنّ الحقّ في الذي أمرناكم به، فردّوا إلينا الأمر وسلّموا لنا واصبروا لأحكامنا وارضوا بها، والذي فرّق بينكم فهو راعيكم الذي استرعاه الله خلقه، وهو أعرف بمصلحة غنمه في فساد أمرها، فإن شاء فرّق بينها لتسلم، ثمّ يجمع بينها لتأمن من فسادها وخوف عدوّها في آثار ما يأذن الله، ويأتيها بالأمن من مأمنه والفرج من عنده.

عليكم بالتسليم والردّ إلينا وانتظار أمرنا وأمركم وفرجنا وفرجكم، ولو قد قام قائمنا وتكلّم متكلّمنا، ثمّ استأنف بكم تعليم القرآن وشرائع الدين والأحكام والفرائض كما أنزله الله على محمّد صلى الله عليه وآله وسلم لأنكر أهل البصائر فلكم ذلك اليوم إنكاراً شديداً.

ثمّ لم تستقيموا على دين الله وطريقه، إلّا من تحت حدّ السيف فوق رقابكم. إنّ النّاس بعد نبي الله عليه السلام ركب الله به سنّة من كان قبلكم فغيّروا وبدّلوا وحرّفوا وزادوا في دين الله ونقصوا منه. فما من شيء

عليه الناس اليوم إلّا وهو محرّف عمّا نزل به الوحي من عند الله فأجب رحمك الله من حيث تدعى إلى حيث تدعى ، حتّى يأتي من يستأنف بكم دين الله استينافاً ، وعليك بالصلاة الستّة والأربعين ، وعليك بالحجّ أن تهلّ بالإفراد ، وتنوي الفسخ إذا قدمت مكّة ، وطفت وسعيت ، فسخت ما أهللت به . وقبلت الحجّ عمرة أحللت إلى يوم التروية ، ثمّ استأنف الإهلال بالحجّ مفرداً إلى منى ، وتشهد المنافع بعرفات والمزدلفة ، فكذلك حجّ رسول الله ﷺ وهكذا أمر أصحابه أن يفعلوا : أن يفسخوا ما أهلّوا به ، ويقبلوا الحجّ عمرة ، وإنّما أقام رسول الله ﷺ على إحرامه للسوق الذي ساق معه ، فإن السائق قارن والقارن لا يحلّ حتى يبلغ هديه محلّه ، ومحلّه المنحر بمنى ، فإذا بلغ أحلّ فهذا الذي أمرناك به حجّ المتمتّع .

فالزم ذلك ولا يضيقنّ صدرك ، والذي أتاك به أبو بصير من صلاة إحدى وخمسين ، والإهلال بالتمتّع بالعمرة إلى الحجّ ، وما أمرنا به من أن يهلّ بالتمتّع فلذلك عندنا معان وتصاريف لذلك مايسعنا ويسعكم، ولايخالف شيء من ذلك الحقّ ولا يضادّه، والحمد لله ربّ العالمين»(١).

١٥ ـ الإمام الصادق عليه السلام يحبّ الخير لزرارة في الدنيا والآخرة :

« حدّثني محمّد بن قولويه ، قال : حدّثنا سعد بن عبدالله القمّي ، عن محمّد بن عبدالله المسمعي ، وأحمد بن محمّد بن عيسى ، عن

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٤٩ ، ح ٢٢١ .

عليّ ابن أسباط ، عن الحسين بن زرارة ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنّ أبي يقرأ عليك السلام ويقول لك جعلني الله فداك انّه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران انّك ذكرتني وقلت فيَّ ، فقال : اقرأ أباك السلام وقل له : أنا والله أحبّ لك الخير في الدنيا وأحبّ لك الخير في الآخرة ، وأنا والله عنك راض ، فما تبالي ما قال الناس بعد هذا [١] .

١٦ ـ زرارة من أصدع الناس بالحق :

« حدّثني محمّد بن قولويه ، قال : حدّثني سعد بن عبدالله ، قال : حدّثني أبو جعفر أحمد بن محمّد بن عيسى ، وعليّ بن إسماعيل بن عيسى ، عن محمّد بن عمرو بن سعيد الزيات ، عن يحيى بن محمّد ابن عيسى أبي حبيب ، قال : سألت الرضا عليه السلام عن أفضل ما يتقرّب به العبد إلى الله من صلاته ؟

فقال : ستّ وأربعون ركعة فرائضه ونوافله ، فقلت : هذهِ رواية زرارة .

فقال : أترى أن أحداً كان أصدع بحقّ من زرارة »[٢] .

١٧ ـ مدح الإمام الصادق عليه السلام لزرارة :

« حدّثني محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني عبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي قال : حدّثني الحسن بن علي الوشا ، عن أبي خداش ،

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٥٥ .

(٢) المصدر السابق : ٣٥٢ .

عن عليّ بن إسماعيل ، عن أبي خالد ، وحدّثني محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني علي بن محمّد القمّي ، قال حدّثني محمّد بن أحمد بن يحيى ، عن ابن الريّان ، عن الحسن بن راشد ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن أبي خالد ، عن زرارة ، قال : قال لي زيد بن عليّ وأنا عند أبي عبدالله عليه السلام : ما تقول يا فتى في رجل من آل محمّد استنصرك ؟

فقلت : إن كان مفروض الطاعة نصرته ، وإن كان غير مفروض الطاعة فلي أن أفعل ولي أن لا أفعل ، فلمّا خرج قال أبو عبدالله عليه السلام أخذته والله من بين يديه ومن خلفه وما تركت له مخرجاً »[1].

١٨ ـ محاججات زرارة :

« وروي عن زرارة بن أعين ، قال : جئت إلى حلقة بالمدينة بها عبدالله بن محمّد وربيعة الرأي ، فقال عبدالله : يا زرارة ، سل ربيعة عن شيء ممّا اختلفتم فيه ؟

فقلت : إنّ الكلام يورث الضغائن .

فقال لي ربيعة الرأي : سل يا زرارة .

قال : قلت : بِمَ كان رسول الله صلى الله عليه وآله يضرب في الخمر ؟

قال : بالجريد والنعل .

فقلت : لو أنّ رجلاً أخذ اليوم شارب خمر وقدّم إلى الحاكم ما كان عليه ؟

---

(١) اختيار معرفة الرجال ١ : ٣٥٢.

قال يضربه بالسوط ؛ لأنّ عمر ضرب بالسوط .

قال : فقال عبدالله بن محمّد : يا سبحان الله يضرب رسول الله ﷺ بالجريد ويضرب عمر بالسوط فيترك ما فعل رسول الله ﷺ ويؤخذ ما فعل عمر » .

أقول: هذه الروايات وغيرها التي هي متواترة إجمالاً تدلّ على وثاقة عالية وسموّ رفيع ومنزلة لا يصلها كلّ أحد إلّا من وفّقه الله سبحانه لخدمة أهل بيت العصمة عليهم السلام خدمة خالصة له سبحانه ، وكما ذكرنا لا داعي لمناقشة الأسانيد بعد ثبوت التواتر الإجمالي ونكتفي بهذا المقدار من مدارك المدح .

مدارك الذمّ:

هناك عدّة روايات ذامّة أو قادحة والذمّ فيها يمكن أن نقسّمه إلى عدّة محاور :

المحور الأوّل: إنّ زرارة كان شاكّاً بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام .

المحور الثاني: الشبهة العقائدية (القول بالاستطاعة) .

المحور الثالث: إنّه قد صدر من زرارة ما لا يتلائم مع الوضع الأمني السائد آنذاك .

المحور الرابع: عدم إيمان زرارة بالإمام الصادق عليه السلام ، وصدور شيء ينافي إيمان زرارة .

روايات المحور الأوّل:

وهي الروايات التي يبدو منها أنّ زرارة بن أعين كان شاكّاً في إمامة الإمام السابع الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

والذي يلفت النظر انّ جميع هذه الروايات تظهر اهتمام زرارة في تعيين الحجّة بعد الإمام الصادق عليه السلام. وهذا يكشف لنا عن جانب من جوانب شخصيّة زرارة الملتزمة والمؤمنة خصوصاً بعثه ابنه عبيد إلى المدينة لتحرّي الأمر.

والتعبير الصحيح لهذه الشبهة هي عدم إعلانه إمامة الإمام الكاظم عليه السلام وإلّا فنحن نعتقد انّه كان مؤمناً به عليه السلام، وسيأتي في نهاية هذه الروايات تفصيل ذلك.

١ ـ «حدّثني محمّد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبدالله بن أبي خلف، قال: حدّثنا محمّد بن عثمان بن رشيد، قال: حدّثنا الحسن ابن عليّ بن يقطين، عن أخيه أحمد بن عليّ بن يقطين، عن أبيه عليّ ابن يقطين، قال: لمّا كانت وفاة أبي عبدالله عليه السلام قال الناس بعبد الله بن جعفر، واختلفوا فقائل قال به وقائل قال بأبي الحسن عليه السلام. فدعا زرارة ابنه عبيد فقال: يا بنيّ الناس مختلفون في هذا الأمر، فمن قال بعبد الله فإنّما ذهب إلى الخبر الذي جاء انّ الإمامة في الكبير من ولد الإمام، فشدّ راحلتك وامضِ إلى المدينة.

واعتلّ زرارة فلمّا حضرته الوفاة سأل عن عبيد فقيل له أنّه لم يقدم،

فدعا بالمصحف فقال : اللّهمّ إنّي مصدقٌ بما جاء به نبيّك محمّد ﷺ فيما أنزلته عليه وبيّنته لنا على لسانه وإنّي مصدّقٌ بما أنزلته عليه في هذا الجامع ، وأنّ عقيدتي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني وما بيّنته في كتابك فأن أمتّني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي واقراري بما يأتيني به عبيد ابني وأنت الشهيد عليَّ بذلك .

فمات زرارة ، وقدم عبيد وقصدناه لنسلم عليه فسألوه عن الأمر الذي قصده ، فأخبرهم أنّ أبا الحسن عليه السلام صاحبهم »(١) .

أقول: الرواية ضعيفة بمحمّد بن عثمان وأحمد بن عليّ فهما مجهولان .

٢ ـ « حدّثني حمدويه ، قال : حدّثني يعقوب بن يزيد ، قال : حدّثني عليّ ابن حديد ، عن جميل بن درّاج ، قال : ما رأيت رجلاً مثل زرارة بن أعين ، إنّا كنّا نختلف إليه ، فما كنّا حوله إلّا بمنزلة الصبيان في الكتّاب حول المعلّم .

فلمّا مضى أبو عبدالله عليه السلام وجلس عبدالله مجلسه بعث زرارة عبيداً ابنه زائراً عنه يتعرّف الخبر ويأتيه بصحّته ومرض زرارة مرضاً شديداً قبل أن يوافيه ابنه عبيد ، فلمّا حضرته الوفاة دعا بالمصحف فوضعه على صدره ثمّ قبّله .

قال جميل : حكى جماعة ممّن حضره إنّه قال : اللّهمّ إنّي ألقاك

---

(١) رجال النجاشي ١ : ٢٧١ (تحقيق مهدى رجائى ، ط . قم / ١٤٠٤) .

يوم القيامة وإمامي من بيّنت في هذا المصحف إمامته اللّهمّ إنّي أحلّ حلاله وأُحرّم حرامه وأومن بمحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وخاصّه وعامّه، على ذلك أحيى وعليه أموت. إن شاء الله »[١].

أقول: الرواية ضعيفة بعليّ بن حديد إذ لم يوثّقه أحد. وضعّفه الشيخ في الاستبصار والتهذيب.

فقال في الاستبصار في باب البئر تقع فيها الفأرة. بعد ذكر الخبر المروي عن عليّ بن حديد: « فأوّل ما في هذا الخبر أنّه مرسل وراويه ضعيف، وهو عليّ بن حديد، وهذا يضعّف الاحتجاج بخبره ... »[٢].

وفي موضع آخر من الاستبصار في باب النهي عن بيع الذهب بالفضّة نسيئةً بعد ذكر خبر زرارة عن الإمام الباقر عليه السلام.. قال الشيخ: « وأمّا خبر زرارة فالطريق إليه عليّ بن حديد، وهو ضعيف جدّاً لا يعوّل على ما ينفرد بنقله »[٣].

وعين هذا الكلام ذكره الشيخ رحمه الله في التهذيب: باب بيع الواحد بالاثنين وأكثر من ذلك... »[٤].

وضعّفه العلّامة أيضاً.

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشي ١: ٣٧١ ـ ٣٧٢ (تحقيق: مهدى رجائى، ط. قم / ١٤٠٤).

(٢) الاستبصار ١: ٤٠، ذيل الحديث ١١٢.

(٣) الاستبصار ٣: ٥، ذيل الحديث ٣٢٥.

(٤) التهذيب ٧: ١٠١، ذيل الحديث ٤٣٥.

نعم ، توجد روايتان في مدحه من الإمام بلزوم قوله : « وهذه في واقعة مخصوصة » همـا قاصرتان سنداً بالقمّي ، ولذا فالرجل ضعيف .

٣ـ « محمّد بن قولويه ، قال : حدّثني سعد بن عبدالله ، عن الحسن بن عليّ ابن موسى بن جعفر ، عن أحمد بن هلال ، عن أبي يحيى الضرير ، عن درست بن أبي منصور الواسطي ، قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول : إنّ زرارة شكّ في إمامتي فاستوهبته من ربّي تعالى »[١] .

أقول: الرواية ضعيفة ، بجهالة الحسن وأبي يحيى الضرير .

٤ ـ « حدّثني محمّد بن مسعود ، قال : أخبرنا جبرئيل بن أحمد ، قال : حدّثني محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن إبراهيم المؤمن ، عن نضر بن شعيب ، عن عمّة زرارة ، قالت : لمّا وقع زرارة واشتدّ به ، قال : ناوليني المصحف فناولته وفتحته فوضعته على صدره وأخذه منّي ، ثمّ قال : يا عمّة اشهدي إنّ ليس لي إمام غير هذا الكتاب »[٢] .

أقول: الرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد وإبراهيم المؤمن وعمّة زرارة .

أمّا الأخيران فلجهالتهما . وأمّا الأوّل فلم يوثّقه أحد . فقد عدّه الشيخ فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام وقال : إنّه كثير الرواية عن العلماء

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٧٢ (تحقيق مهدى رجائى ، ط . قم / ١٤٠٤) .

(٢) المصدر السابق : ٣٧٣ .

بالعراق وقم وخراسان[١] . وذكر صاحب التعليقة على الوجيزة[٢] انّ الكشيّ كان يعتمد على ما وجد من خطّه وفيه إشعار بجلالته بل وثاقته.

وعن حواشي المجمع[٣] إنّه يظهر من ذكر الكشيّ له والنقل عنه ، اعتباره والاعتماد عليه وعلى خطّه وكتبه .

والانصاف : إنّ ما تقدّم لا دلالة فيه على الوثاقة أو الجلالة ، فكثرة الرواية لا مدخليّة لها في الوثاقة والجلالة ، وما أكثر الضعفاء وما أكثر مرويّاتهم .

أمّا اعتماد الكشيّ ، فلا دليل عليه .

وأمّا النقل عنه وعلى خطّه فلا يعني ذلك كما إنّه لو تبيّن فمن أين نستفيد الوثاقة ، وقد ثبتت رواية الأجلّاء والثقاة عن الضعفاء فإنّ هذا أولى باستفادة الوثاقة من الاعماد على خطّه مثلاً « علماً أنّ المبنى الصحيح في رواية الأجلّاء عن شخص لا تعني وثاقته ، وعليه فالرجل لا دليل على وثاقته إن لم يكن هناك دليل على ضعفه .

٥ ـ حدّثني محمّد بن قولويه قال : حدّثني سعد ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، ومحمّد بن عبدالله المسمعي عن عليّ بن أسباط ، عن محمّد ابن عبدالله بن زرارة ، عن أبيه ، قال : بعث زرارة عبيداً ابنه يسأل عن خبر أبي الحسن عليه‌السلام ، فجاءه الموت قبل رجوع عبيد إليه ، فأخذ

---

(١) تنقيح المقال ١ : ٢٠٧ .

(٢) و (٣) المصدر السابق .

المصحف فأعلاه فوق رأسه ، وقال : أنّ الإمام بعد جعفر بن محمّد مَن اسمهُ بين الدفتين في جملة القرآن ، منصوص عليه من الذين أوجب الله طاعتهم على خلقه ، أنا مؤمن به .

قال : فأخبر بذلك أبو الحسن الأوّل عليه السلام ، فقال : والله كان زرارة مهاجراً إلى الله تعالى »[١].

أقول : محمّد بن عبدالله المسمعي لم يوثّقه أحد ، وقال الصدوق : فإنّ أبا الوليد سيء الرأي بمحمّد بن عبدالله ، وعليه فالرجل ضعيف وما ذكروه من كثرة رواية سعد بن عبدالله عنه لا رائحة فيه للوثاقة ، على ما هو الصحيح من أنّ رواية المشايخ عن راوٍ لا يكشف عن وثاقته .

٦ ـ حمدويه بن نصير ، قال : حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد ، عن محمّد ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، وغيره .. وقال : وجّه زرارة عبيداً ابنه إلى المدينة يستخبر له خبر أبي الحسن عليه السلام ، وعبدالله بن أبي عبدالله ، فمات قبل أن يرجع إليه عبيد ، قال محمّد بن أبي عمير : حدّثني محمّد ابن حكيم .

قال : قلت لأبي الحسن الأوّل عليه السلام وذكرت له زرارة وتوجيهه ابنه عبيداً إلى المدينة .

فقال أبو الحسن : إنّي لأرجو أن يكون زرارة ممّن قال الله تعالى : **﴿وَمَن يَخْرُجُ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ**

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٧٢.

أجْرُهُ عَلى اللهِ..﴾[1].

أقول: الروايات الواردة في المقام، بعضها ضعيف، لكنّنا نطمئن بصدور بعضها، ولذا فنفيها جميعاً للإشكال السندي ليس صحيحاً، وأُجيب عنها:

١ ـ بعدم دلالتها على الوهن؛ لأنّ الواجب على كلّ مكلّف أن يعرف إمام زمانه، ولا يجب عليه معرفة الإمام بعده، وإذا توفّي إمام زمانه فالواجب عليه الفحص، انتهى[2].

أقول: وهذا غريب، فإنّنا لسنا في مقام المجادلة حتى تطرح مثل هذه الأجوبة، فإنّ زرارة الذي هو أقرب أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام لا شكّ في اطّلاعه على الإمام بعد الإمام الصادق عليه السلام، خصوصاً مع وجود روايات عن الرسول تذكّرهم عليهم السلام بأسمائهم.

فلذا فهو احتمال لا يأتي بحقّ زرارة الذي هو من المخبتين ولولاه وبعض أصحابه لاندرست آثار النبوّة، وإنّه أحبُّ أصحاب الإمام الصادق عليه السلام إليه حيّاً وميّتاً مع ثلّة من أصحابهم عليهم السلام.

ولذا سنعرض عن ذكر الروايات المؤيّدة لهذا الرأي، إذ لا فائدة فيها.

هذا مضافاً إلى أنّ زرارة بقي بعد وفاة الإمام عليه السلام فترة طويلة

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٧٣.

(٢) معجم رجال الحديث / السيّد الخوئي ٧: ٢٣٢.

لا تتناسب مع ما ذكر ، نعم هي تصدق على القول بوفاته بعد شهرين من وفاة الإمام الصادق عليه السلام لكن تقدّم عدم صحّة هذا الرأي .

٢ ـ ما أجاب به في التكملة من أنّا لو سلّمنا انّه مات غير عارف بإمام زمانه لم يضرّ ذلك في قبول روايته لثبوت عدالته حال روايتها جميعاً ، انتهى.

وأقول : إنّا ذكرنا في بداية البحث انّ وثاقة زرارة وعلوّ شأنه لا كلام فيه بل لم يقدح فيه من تعرّض له ، وإنّما الكلام في تخريجها وكيفيّة الجمع بينها ، كما أنّ هذا الرأي معارض بالروايات المادحة له حيّاً وميّتاً، ممّا يستفاد إنّه كان باقياً على المذهب الحقّ إلى لقاء ربّه عزّ وجلّ.

٣ ـ إنّ زرارة علم بأمر موسى بن جعفر عليه السلام وبإمامته ، وإنّما بعث ابنه ليعرف مِن الإمام عليه السلام ، هل يجوز له إظهار ما يعلم من إمامته أو يستعمل التقيّة في كتمانه ، قال الصدوق رحمه الله : وهذا أشبه بفضل زرارة ابن أعين ، وأليق بمعرفته .

أقول : هذا هو الحقّ خصوصاً بعد ما نعرف أنّ الإمام الصادق عليه السلام تكتّم كثيراً في مسألة إمامة الكاظم عليه السلام ، حتى أنّه بعد وفاته عليه السلام ، أوصى لخمسة ، « أبو جعفر المنصور ، ومحمّد بن سليمان ، وعبدالله وموسى ابن جعفر ، وحميدة » .

وينقل التاريخ : أنّ المنصور العبّاسي أرسل كتاب بضرب عنق من أوصى إليه جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام[1] .

---

(١) راجع تاريخ آل زرارة / الأبطحي : ٨٦.

وهذا يعني أن جوّاً من الارهاب كان سائداً، وكان من اللازم لحفظ خطّ الرسالة. التكتّم على الوصي الحقّ لخلافة الإمام الصادق عليه السلام أي الإمام المفروض الطاعة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

ويدلّ على ما تقدّم رواية صحيحة رواها الصدوق في إكمال الدين بعد بيان الاعتراض الخامس من الزيدية على أنّ الأئمّة اثنا عشر وإليك الرواية:

الصدوق، عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني رضي الله عنه، قال: قلت للرضا عليه السلام: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرني عن زرارة هل كان يعرف حقّ أبيك؟

فقال عليه السلام: نعم.

قلت له: فلِمَ بعث ابنه عبيداً ليتعرّف الخبر إلى من أوصى الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام؟

فقال: إنّ زرارة كان يعرف أمر أبي عليه السلام ونصّ أبيه عليه وإنّما بعث ابنه ليتعرّف من أبي هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره، ونصّ أبيه عليه؟ وإنّه لمّا أبطأ عنه ابنه طولب باظهار قوله في أبي عليه السلام، فلم يحبّ أن يقدّم على ذلك دون أمره فرفع المصحف وقال: «اللّهمّ إنّ إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من ولد جعفر بن محمّد عليه السلام»[1].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة / الصدوق ١: ٧٥ (تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي).

والرواية واضحة جدّاً في أنّ زرارة مات معتقداً بإمامة الإمام موسى ابن جعفر عليه السلام .

والرواية تصلح أن تكون مفسدة للروايات التي تقدّمت من عدم إعلان زرارة لإمامة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام .

٤ ـ إنّ زرارة قد علم من الإمام الصادق عليه السلام أنّ عبدالله الأفطح سيدّعي الإمامة ويعارض أخاه موسى بن جعفر عليه السلام . ولكنّه يموت بعد أيام فيرتفع النزاع والشكّ والتأخير في وضوح الحقّ إلى وفاته مصلحة للشيعة حفظاً لهم ولإمامهم حيث أنّ الخوف من تشديد المنصور عليهم إنّما هو في بدء الأمر .

وكان زرارة يترصّد ذلك ويحتاط على الشيعة بإرسال ابنه إلى المدينة ، انتهى[١] .

ذكر ذلك الأبطحي في تاريخ زرارة ، وذكر انّ المروي عن أبي عبدالله عليه السلام ، إنّه قال لموسى بن جعفر عليه السلام : يا بني أنّ أخاك سيجلس مجلسي ويدّعي الإمامة بعدي فلاتنازعه بكلمة، فإنّه أوّل أهلي لحوقاً بي.

وهذا قد يكون وجهاً آخر بدعم موقف زرارة إلّا أنّ المتعيّن هو ما ذكرته الرواية . بقي هنا أمرٌ وهو :

إذا كان زرارة قد بقي أكثر من سنة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام ، وحتى بعد وفاة عبدالله الأفطح ، فلماذا لم يروِ عن الإمام الكاظم عليه السلام .

---

(١) تاريخ آل زرارة / الأبطحي : ٨٧ .

والجواب :

إنّ زرارة بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام قد بلغ من الكبر عتيّاً ، وكان في الكوفة بينما كان الإمام الكاظم عليه السلام في المدينة ، وهذا البعد الشاسع يجعل من الصعب على زرارة أن يقطعه ، ومن المحتمل أنّه كان مريضاً .

مضافاً إلى أنّ الاتّصال بالإمام عليه السلام كان خطراً ، والتقيّة تقتضي عدم اتّصال زرارة بالإمام عليه السلام . وإليك هذا الخبر لتتّضح به حقيقة الأمر :

« لما قدم الحجّاج الثقفي اللعين إلى الكوفة قال : لا يستقيم لنا الملك ومن آل أعين رجل تحت الحجر ، فاختفوا وتواروا . فلمّا اشتدّ الطلب عليهم ظفر بعبدالرحمن بن أعين هذا المفتي من بين اخوته ، فأُدخل على الحجاج ، فلمّا بصر به قال : لِمَ تأتوني بآل أعين وجئتموني بزبارها ، وخلّى سبيله وكان كلّ واحد منهم فقيهاً يصلح أن يكون مفتي بلد ما خلا عبدالرحمان بن أعين ، فكان يتعاطى الفتوى إلى أيام الحجّاج .

رواه الحسين بن عبيدالله الغضائري في التكملة ص ١٠٠ [١] .

ونستفيد من ذلك كيف أنّ الحكومات الظالمة إنّما ناصبت العداء لأهل هذا البيت عليهم السلام ولأصحابهم ، ولعلّ من مشاهير هؤلاء الأصحاب هم آل أعين ورأسهم هو زرارة رحمه الله .

---

(١) تاريخ آل زرارة / الأبطحي : ٨ .

المحور الثاني:

وهو ما نعبّر عنه بالشبهة العقائدية والقول بالاستطاعة.

وقبل الخوض في هذا المحور لا بدّ من مقدّمة:

إنّ الاختلافات «العقائدية» «كانت على أشدّها» في فترة إمامة الصادق عليه السلام، خصوصاً بعد فتح باب الترجمة على مصراعيه، فكثرت الأبحاث والنظريات، ووقع التشاجر فيها، ومن الأبحاث التي وقع الاختلاف فيها آنذاك هي مسألة الاستطاعة، وهل أنّ الاستطاعة والقدرة في الإنسان متقدّمان على الفعل أو مقارنان له؟

ذهبت الأشاعرة إلى الثاني(١)، والعدليّة إلى الأوّل.

وكانت المسألة مثار جدل واسع، وهذه الروايات التي سنسردها في هذا المحور ناظرة إلى هذه المسألة، ولا بدّ من بسط الكلام فيها، فنقول:

إن كان المراد من الاستطاعة القدرة الذاتية على الفعل والترك، فلا شكّ في تقدّمها. فالقاعد قادر على القيام. وإن كان المراد ما يكون الفعل معه ضروري الوجود (أي لا بدّ من أن يوجد) وذلك باجتماع جميع ما يتوقّف عليه، أو قل بعد تحقّق العلّة التامّة فهنا لا بدّ أن تكون الاستطاعة مقارنة زماناً، وإن كانت متقدّمة رتبة، ولعلّ في رواية ابن أبي عمير ما يشير إلى هذا التفصيل.

---

(١) اللمع/الأشعري: ٣١٢. وراجع أيضاً شرح المقاصد / التفتازاني ١: ٢٤٠.

روى الصدوق، عن محمّد بن أبي عمير، عمّن رواه من أصحابنا، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: لا يكون العبد فاعلاً إلّا وهو مستطيع، وقد يكون مستطيعاً غير فاعل، ولا يكون فاعلاً أبداً حتّى يكون معه الاستطاعة »[١].

فلاحظ تعبيره عليه السلام « لا يكون فاعلاً أبداً حتى يكون معه الاستطاعة »، ولاحظ التعبير الآخر للإمام عليه السلام « وقد يكون مستطيعاً غير فاعل ». فلعلّه المقصود ما أشرنا إليه.

ولعلّ الجوّ السائد آنذاك كان يقول بقول الأشاعرة من عدم تقدّم الاستطاعة، وزرارة كان يؤمن بذلك.

وعليه فإن كان زرارة قد آمن بهذه المسألة على خلاف المذهب، وأصرّ على ذلك، فهو أشبه ما يكون بالشبهة، عرضت عليه واستحكمت فلم يستطع منها خلاصاً.

وهذا لا يؤثّر على وثاقته كما هو واضح في كتب التجريح.

أو أنّ الإمام عليه السلام اضطرّ إلى التقية؛ لأنّ المذهب السائد كان يذهب إلى تقدّم الاستطاعة.

والذي يبدو أنّ مذهب زرارة إنّما هو التفويض وانّ الاستطاعة السابقة إنّما هي قدرة العبد، وهذا ليس من مذهب أهل البيت عليهم السلام، فهم يقولون بلا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين.

---

(١) التوحيد / الصدوق: ٣٥٠، ح١٣.

ولسنا بصدد حلّ هذه العقدة ، وإنّما قدّمنا هذه المقدّمة ليكون القارئ على بيّنة من الأمر .

فالروايات القادحة والتي سنوردها ، محورها هذه المسألة العقائدية ، وإذا راجعنا باب الاستطاعة من كتاب التوحيد للشيخ الصدوق ؓ نجد الكثير من الروايات في هذا المجال ، ولننقل هذه الرواية :

« حدّثنا أبي ؓ قال : حدّثنا سعد بن عبدالله عن يعقوب بن يزيد ، عن مروان بن عبيد ، عن عمر ورجل من أصحابنا ، عمّن سأل أبا عبدالله عليه السلام فقال له : إنّ لي أهل بيت قدرية يقولون : نستطيع أن نعمل كذا وكذا ونستطيع أن لا نعمل ، قال : فقال أبو عبدالله عليه السلام : قل له : هل تستطيع أن لا تذكر ما تكره أو أن لا تنسى ما تحب فإن قال لا فقد ترك قوله ، وإن قال نعم فلا تكلّمه أبداً فقد ادّعى الربوبيّة(١)

ولعلّ زرارة كان يدّعي أمراً كهذا أو قريباً منه ، ولذا يُعبّر (في الرواية التي سنذكرها) « أعطاني الاستطاعة » .

ويمكن أن يكون الإمام عليه السلام قد أغلظ له القول لأجل أن يرتدع على ما سيأتي .

والحاصل : أنّ الشبهة العقائدية والقول بالاستطاعة لو ثبتت لا نظر بالراوي حتى على قول العامّة ، فقد ذكر ابن حجر في مقدّمة كتاب فتح

---

(١) التوحيد / الصدوق : ٣٥٢، ح ٢٢.

الباري مستفهماً أنّ من له بدعة هل يقبل قوله أم لا .

ثمّ قال بعد ذلك : « ... وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعيه أم لم يكن ، على ما لا تعلّق له ببدعته أصلاً هل ترد مطلقاً أو تقبل مطلقاً ، مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه ، فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماد لبدعته واطفاءاً لناره ، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلّا عنه مع ما وصفناه من صدقه وتحرّزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلّق ذلك ببدعته ، فينبغي أن نقدّم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة اهانته واطفاء بدعته ، والله أعلم ... »[١] .

فحتى لو فرضنا أنّ هذه التهمة ثابتة على زرارة فلا يضرّ ذلك في قبول خبره في غير باب الاستطاعة .

ثمّ أضاف ابن حجر كلاماً مهماً وهو : « ... وعلم أنّه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبيه له وعدم الاعتداد به إلّا بحقّ »[٢] .

فالصحيح: انّ الانحراف العقائدي (في العقائد التي ليست رئيسية) لا يمنع من قبول رواية الراوي الذي تتوفّر فيه شروط حجّية الرواية .

وإليك الروايات في هذا الباب :

---

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري : ١: ٣٨٢.

(٢) المصدر السابق .

١ ـ « حدّثني أبو جعفر محمّد بن قولويه ، قال : حدّثني محمّد بن أبي القاسم أبو عبدالله المعروف بما جيلويه ، عن زياد بن أبي الحلال ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إنّ زرارة روى عنك في الاستطاعة شيئاً ، فقبلنا منه وصدّقناه ، وقد أحببت أن أعرضه عليك .

فقال : هاته .

فقلت : يزعم انّه سألك عن قول الله عزّ وجلّ : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ فقلت : من ملك زاداً أو راحلة ؟ فقال لك :كلّ من ملك زاداً أو راحلة فهو مستطيع للحجّ وإن لم يحجّ ؟ فقلت : نعم .

فقال : ليس هكذا سألني ولا هكذا قلت ، كذب عليّ والله كذب عليّ والله ، لعن الله زرارة ، لعن الله زرارة ، لعن الله زرارة ، إنّما قال لي من كان له زاد أو راحلة فهو مستطيع للحجّ ؟ فقلت : قد وجب عليه ، قال : فمستطيع هو ؟ فقلت : لا ، حتى يؤذن له .

قلت : فأخبر زرارة بذلك .

قال : نعم .

قال زياد : فقدمت الكوفة فلقيت زرارة فأخبرته بما قال أبو عبدالله وسكت عن لعنه . قال : امّا إنّه قد « أعطاني الاستطاعة » من حيث لا يعلم وصاحبكم هذا ليس له بصر بكلام الرجال »[(١)] .

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٢٥٩ .

٢ ـ « حدّثني حمدويه وإبراهيم ابنا نصير ، قال : حدّثني العبيدي ، عن هشام ابن إبراهم الختلي (وهو المشرقي) قال : قال لي الحسن الخراساني عليه السلام : كيف تقولون في الاستطاعة بعد يونس ، تذهب فيها مذهب زرارة ، ومذهب زرارة هو الخطأ ؟

فقلت : لا ، ولكن ـ بأبي أنت وأمّي ـ ما تقول في الاستطاعة وقول زرارة فيمن قدر ونحن منه براء وليس من دين آبائك ، وقال الآخرون بالجبر ونحن منه براء وليس من دين آبائك قال : فبأي شيء تقولون ؟

قلت : نقول بقول أبي عبدالله عليه السلام ، وسئل عن قول الله عزّ وجلّ : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ ما الاستطاعة ؟

فقال أبو عبدالله : صحّته وماله فنحن بقول أبي عبدالله نأخذ قال : صدق أبو عبدالله ... هذا هو الحقّ »[1].

٣ ـ « حدّثني طاهر بن عيسى الوراق قال : حدّثني جعفر بن أحمد بن أيّوب ، قال : حدّثني أبو الحسن صالح بن أبي نجران ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : قلت : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ .

قال : أعاذنا الله وإيّاك من ذلك الظلم .

قلت: ما هو؟ قال:هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب.

قال : قلت : الزنا معه ؟

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٥٧.

قال : الزنا ذنب (قريب)[١] .

٤ ـ « حدّثني محمّد بن نصير قال : حدّثني محمّد بن عيسى ، عن حفص (مؤذّن) عليّ بن يقطين ، يكنّى أبا محمّد ، عن أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ ؟

قال : أعاذنا الله وإيّاك يا أبا بصير من ذلك الظلم .

قال : ذلك ما ذهب إليه زرارة وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه »[٢] .

٥ ـ « قال أبو عمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشيّ : وحدّثني أبو الحسين (الحسن) محمّد بن بحر الكرماني الرهني (الدهني) الترماشيري قال : ـ وكان من الغلاة الحنفيّين ـ قال : حدّثني أبو العبّاس المحاربي الجزري ، قال : حدّثنا يعقوب بن يزيد ، قال : حدّثنا فضالة ابن أيّوب ، عن فضيل الرسّان : قال : قيل لأبي عبدالله عليه السلام : إنّ زرارة يدّعي إنّه أخذ عنك الاستطاعة ، قال لهم : عفراً[٣] كيف أصنع بهم وهذا المرادي بين يدي وقد أريته وهو أعمى بين السماء والأرض فشكّ فأضمر إنّي ساحر ، فقلت : اللّهمّ لو لم يكن جهنّم إلّا سكرجة لوسعها آل أعين بن سنسن قبل فحمران ؟ قال : حمران ليس منهم .

قال الكشي : محمّد بن بحر هذا غال ، وفضالة ليس هو من رجال

---

(١) و (٢) اختبار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٥٨ .

(٣) ويحتمل كونها (عَقْراً) أي عقر الله جسده والعقر من العاقد للرجل لا يولد له ـ من كتاب محيط المحيط : ٦١٩ .

يعقوب. وهذا الحديث مزاد فيه مغيّر عن وجهه[١].

أقول: مضافاً إلى ذلك فإنّ أبا العبّاس مجهول.

فالرواية ساقطة.

وأودُّ أن أُشير إلى أنّ المرادي الذي أضمر أنّ الإمام عليه السلام لساحر ليس زرارة جزماً وهو واضح من الرواية ولا أدري كيف ادّعى البعض[٢] أنّ المقصود منه زرارة ولعلّ سبب ذلك تبحّره الزائد في العلوم!

٦ ـ «حدّثنا محمّد بن مسعود، قال: حدّثني جبرئيل بن أحمد، قال: حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيد، قال: حدّثني يونس بن عبدالرحمان، عن عمر بن أبان، عن عبدالرحيم القصير، قال لي أبو عبدالله عليه السلام: ائت زرارة وبريداً فقل لهما: ما هذه البدعة التي أبدعتماها، أمَا علمتما أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: كلّ بدعة ضلالة.

قلت له: إنّي أخاف منهما فأرسل معي ليثاً المرادي.

فأتينا زرارة فقلنا له ما قال أبو عبدالله عليه السلام فقال: والله لقد أعطاني الاستطاعة وما شعر، فأمّا بريد فقال: لا والله لا أرجع عنها أبداً[٣].

أقول: الرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد فإنّه لم يوثّق، وبابن أبان فهو مجهول، وعبدالرحيم لم يوثّق.

---

(١) المصدر السابق: ٣٦٢.

(٢) نقد ولاية الفقيه / مال الله.

(٣) اختيار معرفة الرجال / الكشّي ١: ٣٦٤.

٧ ـ حدثني حمدويه ، قال : حدّثني محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن مسمع كردين بن يسار ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لعن الله بريداً ، ولعن الله زرارة[1] .

٨ ـ محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني جبرئيل بن أحمد ، عن العبيدي ، عن يونس ، عن هارون بن خارجة ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ ؟ قال : هو ما استوجبه أبو حنيفة وزرارة[2] .

وهذه ضعيفة بجرئيل بن أحمد .

٩ ـ وبهذا الإسناد عن يونس ، عن خطّاب بن سلمة ، عن ليث المرادي ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا يموت زرارة إلّا تائهاً »[3] .

هذه الرواية بعينها وردت بحقّ زياد بن المنذر (أبو الجارود) ، فلعلّ لفظ زرارة فيها مصحّف زياد ، فإنّ الرواية وردت بنفس هذه الألفاظ[4] .

مضافاً إلى ضعفها بجبرائيل بن أحمد .

١٠ ـ بهذا الإسناد عن يونس ، عن إبراهيم المؤمن ، عن عمران الزعفراني ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لأبي بصير : يا أبا بصير ـ وكنّا اثني عشر رجلاً ـ ما أحدث أحد في الإسلام ما أحدث زرارة من البدع . لعنه

---

(١) و (٢) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٦٤ .

(٣) و (٤) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٦٥ .

الله هذا قول أبي عبدالله عليه السلام[١].

والرواية ضعيفة بجرائيل بن أحمد وإبراهيم المؤمن وعمران الزعفراني، فإنّهم كلّهم مجاهيل.

١١ - «حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني محمّد بن عيسى، عن عمّار ابن المبارك، قال: حدّثني الحسن بن كليب الأسدي، عن أبيه كليب الصيداوي، أنّهم كانوا جلوساً ومعهم عذافر الصيرفي، وعدّه من أصحابهم معهم أبو عبدالله عليه السلام قال: فابتدأ أبو عبدالله من غير ذكر لزرارة فقال: لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة - ثلاث مرّات -»[٢].

أقول: الرواية ضعيفة فإنّ عمّاراً مهمل والحسن مجهول.

١٢ - محمّد بن مسعود، قال: حدّثني محمّد بن عيسى، عن حريز، قال: خرجت إلى فارس وخرج معنا محمّد الحلبي إلى مكّة فاتّفق قدومنا جميعاً إلى حدّين، فسألت الحلبي فقلت له: أطرقنا بشيء.

قال: نعم جئتك بما تكره.

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما تقول في الاستطاعة؟

فقال: ليس من ديني ولا دين آبائي.

فقلت: الآن ثلج عن صدري والله لا أعود لهم مريضاً، ولا أشيّع لهم جنازة، ولا أُعطيهم شيئاً من زكاة مالي.

---

(١) و (٢) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٦٥.

قال : فاستوى أبو عبدالله عليه‌السلام جالساً وقال لي كيف قلت ؟

فأعدت عليه الكلام .

فقال أبو عبدالله عليه‌السلام : كان أبي يقول : أولئك قوم حرّم الله وجوههم على النار.

فقلت : جعلت فداك ، وكيف قلت لي : ليس من ديني ولا دين آبائي ؟

قال : إنّما أعني بذلك قول زرارة وأشباهه .

أقول: محمّد بن عيسى لا يمكن أن يروي عن حريز بلا واسطة ، فالرواية مرسلة فتكون ساقطة أيضاً [١].

١٣ ـ حدّثني محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني جبرئيل بن أحمد ، قال : حدّثني موسى بن جعفر بن وهب ، عن عليّ القصير ، عن بعض رجاله قال : استأذن زرارة بن أعين وأبو الجارود على أبي عبدالله قال : يا غلام ادخلهما فإنّهما عجلا المحيا وعجلا الممات [٢].

أقول: الرواية مرسلة وضعيفة بجبرئيل بن محمّد ، فإنّه لم يوثّق . كما أنّها غير مناسبة الصدور عن الإمام عليه‌السلام .

١٤ ـ « حدّثني محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني جبرئيل بن أحمد ، عن يونس بن جعفر ، عن عليّ بن أشيم ، قال : حدّثني رجل ، عن عمّار

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٦٥ ، ٢٤٣ .

(٢) المصدر السابق : ٣٦٦ ، ح ٢٤٤ .

الساباطي ، قال : نزلت منزلاً في طريق مكّة ليلة ، فإذا أنا برجل قائم يصلّي صلاة ما رأيت أحداً صلّى مثلها . ودعا بدعاء ما رأيت أحداً دعا بمثله فلمّا أصبحت نظرت إليه ، فلم أعرفه ، فبينا أنا عند أبي عبدالله عليه السلام جالساً إذ دخل رجل ، فلمّا نظر أبو عبدالله عليه السلام إلى الرجل قال : ما أقبح بالرجل أن يأتمنه رجل من اخوانه على حرمة من حرمته فيخونه فيها ، قال : فولّى الرجل ، فقال لي أبو عبدالله عليه السلام ، يا عمّار أتعرف هذا الرجل ؟ قلت : لا ، والله إلّا انّي نزلت ذات ليلة في بعض المنازل فرأيته يصلّي صلاة ما رأيت أحداً يصلّي مثلها ، ودعا بدعاء ما رأيت أحداً دعا بمثله .

فقال لي : هذا زرارة بن أعين ، هذا والله من الذين وصفهم الله تعالى في كتابه العزيز ، وقال : ﴿وَقَدِمنا إلى مَا عَمِلُواْ مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءاً مَنْثُوراً﴾ »[1] .

وهذه كسابقتها ضعيفة بالارسال وجبرئيل بن أحمد .

١٥ ـ حدّثني حمدويه قال : حدّثني أيّوب ، عن حنان بن سدير ، قال : كنت أنا ومعي رجل [أريد] أن أسأل أبا عبدالله عليه السلام عمّا قالت اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا هو ما شاء الله أن يقولوا . قال : قال لي : إنّ ذا من مسائل آل أعين ليس من ديني ولا دين آبائي .

قال : قلت : ما معي مسألة غير هذهِ[2] .

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٦٦ ، ح ٢٤٤ .

(٢) المصدر السابق ١ : ٣٧٠ .

١٦ ـ عليّ بن الحسين بن قتيبة ، قال : حدّثني محمّد بن أحمد بن محمّد ابن عيسى ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ، عن الوليد بن صبيح ، قال : مررت في الروضة بالمدينة ، فإذا إنسان قد جذبني فالتفت ، فإذا أنا بزرارة ، فقال لي : استأذن لي على صاحبك .

قال : فخرجت من المسجد فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام ، فأخبرته الخبر .

فضرب بيده على لحيته ، ثمّ قال أبو عبدالله عليه السلام : لا تأذن له ، لا تأذن له ، لا تأذن له ، فإنّ زرارة يريدني على القدر على كبر السنّ وليس من ديني ولا دين آبائي (١) .

أقول: عليّ بن (محمّد) الحسيني بن قتيبة لم يوثق ، ومحمّد بن أحمد مجهول .

والمقصود من القدر هنا المصطلح في ذلك الزمان ويطلق على القائلين بالاستطاعة ، وقد تقدّم تفصيل ذلك .

١٧ ـ محمّد بن أحمد ، عن محمّد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : دخلت عليه فقال عليه السلام : متى عهدك بزرارة ؟

قال : قلت : ما رأيته منذ أيام .

قال : لا تبالي وإن مرض فلا تعده ، وإن مات فلا تشهد جنازته .

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٧٤.

قال: قلت: زرارة، متعجّباً ممّا قال.

قال: نعم زرارة، زرارة شرّ من اليهود والنصارى ومن قال: إنّ الله ثالث ثلاثة[١].

والرواية مرسلة بالإضافة لضعفها بابن قتيبة ومحمّد بن أحمد.

١٨ ـ علي، قال: حدّثني يوسف بن السخت عن محمّد بن جمهور، عن فضالة بن أيّوب، عن، قال: كنّا عند أبي عبدالله عليه السلام، فمدّت جارية في جانب الدار على عنقلها قمقم قد نكسته، قال: فقال أبو عبدالله عليه السلام: فما ذنبي إنّ الله نكس قلب زرارة كما نكست هذه الجارية هذا القمقم»[٢].

أقول: وقد تقدّم عدم توثيق عليّ، وأنّ يوسف وابن جمهور ضعيفان.

١٩ ـ محمّد بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن حريز، عن محمّد الحلبي، قال: قلت لأبي عبدالله: كيف قلت لي: ليس من ديني ولا دين آبائي؟

قال: إنّما أعني بذلك قول زرارة وأشباهه[٣].

وغير ذلك من الروايات التي استفاضت عنهم عليهم السلام.

ونقول في مقام الجواب:

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٨٠، ح٢٦٧.

(٢) (٣) المصدر السابق: ٣٨١.

١ ـ المناقشة السندية:

كما ناقش ابن طاووس والشهيد الثاني.

لكن الحقّ ما ذكره المامقاني من أنّ النقاش ليس صحيحاً بل من المقطوع صدور بعضها إلّا أنّه رحمه الله غفل عن أمر وتنبّه لآخر، فإنّ رواة الروايات للسند غير صحيح لكن المناقشة السندية لا غنى عنها، فإنّ التواتر المعنوي يقتضي أصل ثبوت الذمّ لزرارة ولا يثبت أنّ هذه الرواية صادرة عن المعصوم عليه‌السلام.

فلأجل نفي كثير من الكلام غير اللائق بحقّ زرارة، لا بدّ من النقاش السندي. فمثلاً: في مسألة اللعن، نجد رواية يسأل فيها حمزة ابن حمران الإمام عليه‌السلام عن انّه يلعن زرارة، فينفي ذلك الإمام عليه‌السلام ويقول: ولكنّكم تأتون عنه بالفتيا، فأقول: من قال هذا، فأنا منه بريء... إلخ.

وقد تقدّمت ومن هنا يتضّح أنّ بعض التعابير الواردة في الروايات الذامّة غير معلومة الصدور من الإمام عليه‌السلام.

ولذا فلا بدّ من النقاش السندي، فلعلّ الإمام يُعبِّر ـ وأنا منه بريء ـ وينقلها الراوية الضعيف لعن الله زرارة.

٢ ـ المناقشة العقائدية:

وذلك ما قدّمناه سابقاً من أنّ زرارة قد تأثّر بالجوّ السائد آنذاك فاعتقد خطأً بعض الاعتقادات الفاسدة، فأراد الإمام عليه‌السلام أن يردعه عن ذلك، ولكن بعض ضعاف النفوس لم ينقلوا نصّ كلام الإمام عليه‌السلام، بل

أضافوا من عند أنفسهم .

٣ ـ أو نقول أنّها صدرت من المعصوم عليه السلام لحفظ زرارة وابنيه الحسن والحسين من الأعداء الذين كانوا يتحيّنون الفرص ؛ لأجل الايقاع برجالات المذهب الحقّ وهو مسلك ليس غريباً فقد استعمله الإمام عليه السلام في موارد لحفظ أصحابهم عليهم السلام. ولذا لا ضير بصدوره عنه عليه السلام.

وقد شهدت بذلك كثير من الروايات ، وإن لم تثبت صحّتها ، لكنّها يمكن أن تكون مستنداً يؤكّد هذا الاحتمال الذي هو ثابت بدونها .

فمنها : ما رواه الكشيّ :

١ ـ « حدّثني حمدويه قال : حدّثني محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن عبدالرحمان بن الحجّاج ، عن حمزة . قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : بلغني انّك برئت من عمّي ـ يعني زرارة ـ قال : فقال : أنا لم أتبرأ من زرارة ، لكنّهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه ، فلو سكّت عنه الزمونيه ، فأقول من هذا فانا إلى الله بريء منه[1] .

وهذه الرواية صريحة في المحور الثالث لكلام الإمام عليه السلام ضدّ زرارة والذي سنتكلّم عنه عمّا قريب، وهو تسرّعه في نقل بعض الآراء التي تحمل أبعاداً سياسية أو تثير حفيظة الدولة المتربّصة بأهل البيت عليهم السلام وأصحابهم .

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ٢: ١٤٦ ، طبعة جامعة مشهد ، علّق عليه حسن المصطفوي .

٢ ـ « محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني عبدالله بن محمّد بن خالد ، قال : حدّثني الوشاء ، عن ابن خدّاش ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن ربعي ، عن الهيثم بن حفص العطّار ، قال : سمعت حمزة بن حمران يقول : حين قدم من اليمن لقيت أباعبدالله عليه السلام فقلت له: بلغني إنّك لعنت عمّي زرارة؟

قال : فرفع يده حتى صكّ بها صدره ، ثمّ قال : لا والله ما قلت ولكنّكم تأتون عنه بأشياء[١] ، فأقول من قال هذا ، فأنا منه بريء .

قال : قلت : فاحكي لك ما يقول ؟

قال : نعم .

قال : قلت : إنّ الله عزّ وجلّ لم يكلّف العباد إلّا ما يطيقون وأنّهم لن يعملوا إلّا أن يشاء الله ويريد ويقضي .

قال : هو والله الحقّ ، ودخل علينا صاحب الزطيّ ، فقال له : يا ميسر الست على هذا ؟ قال علي : أي شيء أصلحك الله ـ أو جعلت فداك ـ قال : فأعاد هذا القول عليه كما قلت له .

ثمّ قال هذا والله ديني ودين آبائي[٢] .

المحور الثالث:

يتضمّن روايات تتعرّض لحالة من عدم الاحتياط الأمني ، في بعض تصرّفات زرارة ، وهذا لا يشكّل عيباً بخصوص زرارة ، بل إنّ الحماس

---

(١) بالفتيا ـ خ ل ـ .

(٢) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ .

قد يصل ببعض شيعة أهل البيت إلى درجة لا يتحمّلون معها السكوت ، ونلاحظ أنّ في بعض هذه الروايات لسان الغيب فيها واضح .

على أنّ جميع الروايات ضعيفة السند ، ونكرّر إنّنا لا ننفي بذلك أصل صدورها وإنّما ننفي كثيراً من الكلام فيها الذي هو غير معلوم الصدور منهم عليهم السلام .

وإليك الروايات :

١ - « حدّثني حمدويه، قال : حدّثني محمّد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن محمّد بن حمران ، عن الوليد بن صبيح ، قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فاستقبلني زرارة خارجاً من عنده ، فقال لي أبو عبدالله عليه السلام : يا وليد أمَا تعجب من زرارة ؟ يسألني عن أعمال هؤلاء أي شيء كان يريد ، أيريد أن أقول له لا فيروي ذلك عنّي .

ثمّ قال : يا وليد ، متى كانت الشيعة تسأل عن أعمالهم ، إنّما كانت الشيعة تقول من أكل من طعامهم وشرب شرابهم واستظلّ بظلّهم ، متى كانت الشيعة تسأل عن مثل هذا »[1] .

أقول : محمّد بن حمران مشترك بين الثقة وغير الثقة ، وفي المقام لا يمكن التمييز ، فلا بدّ من التوقّف .

ثمّ إنّ الرواية تدلّ بوضوح على أنّ الإمام عليه السلام يعتب على زرارة وإنّ هذا الأمر واضح ولا يحتاج إلى السؤال خصوصاً إذا كان في ملأ

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشّي ١ : ٣٦٨، ح٢٤٧ .

عامّ حيث يسبّب الإحراج الكثير للإمام عليه السلام سواء كان الجواب نفياً أو إثباتاً.

٢ ـ « حمدويه بن نصير، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى، عن الوشاء، عن هشام بن سالم، عن زرارة، قال: سألت أباجعفر عليه السلام عن جوائز العمال؟ فقال: لا بأس به قال ثمّ قال: إنّما أراد زرارة أنْ يبلّغ هشاماً إنّي أخدم اعمال السلطان »(١).

أقول: إنّ الناقل لذيل الرواية مجهول، إذ لا يُعقل أن يكون نفس زرارة، ولعلّ المقصود أنّ زرارة يروي هذا فيبلغ هشاماً، أو أنّ زرارة لحماسته وعدم تحوّطه يتعمّد إبلاغ ذلك ليفهم وأمثاله أنّه اغتصب الخلافة من أصحابها.

٣ ـ « حدّثني محمّد بن مسعود قال: حدّثني جبرئيل بن أحمد، عن محمّد ابن عيسى، عن يونس، عن إسماعيل بن عبدالخالق، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ذكر عنده بنو أعين فقال: والله ما يريد بنو أعين إلّا أن يكونوا على خُشُب »(٢).

ويحتمل أن تكون هذه من روايات المحور الثاني (الشبهة العقائدية) وكيف ما كان فالرواية ضعيفة بجرئيل بن أحمد.

المحور الرابع:

في هذا المحور نجد عدّة نُقُول بعضها عن الأئمّة عليهم السلام، تشير

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٧٤.

(٢) المصدر السابق: ٣٦٤.

إلى عدم إيمان زرارة بالإمام الصادق عليه السلام أو إلى صدور شيء ينافي إيمان زرارة، ولعلّ المدقّق في هذه النقول يرى بوضوح الجعل عليها، كما انّ بعضها لا تدلّ على شيء ممّا ذُكِرَ.

رواها الكشيّ رحمه الله وهي كما يلي:

١ ـ « حدّثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثنا جبرئيل بن أحمد الفاريابي، قال: حدّثني العبيدي محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمان، عن ابن مسكان، قال: سمعت زرارة يقول: رحم الله أبا جعفر وامّا جعفر فإنّ في قلبي عليه لفتة(١).

فقلت له: وما حمل زرارة على هذا؟

قال: حمله على هذا لأنّ أبا عبدالله عليه السلام أخرج مخازيه »(٢).

الرواية ضعيفة بجبرئيل بن أحمد فإنّه لم يوثّق على ما تقدّم.

وممّا يؤسّف له أنّ بعضهم ذكر هذه الرواية تحت عنوان « بغض زرارة للإمام الصادق عليه السلام » وهذا أبعد ما يكون عن الأمانة العلمية، ويُعبّر عن أُسلوب وضيع في التأثير على القارئ، فإنّ الرواية فضلاً عن كونها ضعيفة السند وليست بحجّة، إنّ التعبير فيها « ... وأمّا جعفر، فإنّ في قلبي عليه لفتة ... » هذا لا يتلائم مع التعبير الذي اخترعه الكاتب(٣)

---

(١) لعنة ـ خ ل ـ.

(٢) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١: ٣٥٦.

(٣) نقد ولاية الفقيه / محمّد مال الله: ١٢٠ ـ ١٢١ (دار الصحوة الإسلامية).

٢ ـ « حدّثني محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني جبرئيل بن أحمد ، قال : حدّثني العبيدي ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، قال : قد أرانا عند زرارة في شيء من أُمور الحلال والحرام فقال قولاً برأيه .

فقلت : أبرأيك هذا أم برواية ؟ فقال : إنّي أعرف ، أو ليس ربّ رأي خير من أثر »(١) .

والرواية ضعيفة كذلك بجبرئيل .

وبعد التنزّل عن ضعف الرواية نقول أنّ « أعرف » (بصيغة التفضيل) في قول زرارة « إنّي أعرف » إن كان مقصود زرارة أنّ الرأي القطعي أي العلم أفضل من بعض الآثار الظنّية أو المحتملة ، فلا شكّ في صحّة ذلك .

٣ ـ « حدّثني أبو صالح خلف بن حمّاد بن الضحّاك ، قال : حدّثني أبو سعيد الآدمي ، قال : حدّثني ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، قال : قال لي زرارة بن أعين : لا نرى على أعوادها غير جعفر .

قال : فلمّا توفّي أبو عبدالله عليه السلام أتيته فقلت له : أتذكر الحديث الذي حدّثتني به ؟ وذكرته له ، وكنت أخاف أن يجحدنيه .

فقال : إنّي والله ما كنت قلت ذلك إلّا برأي »(٢) .

المراد بقوله : « لا نرى على أعوادها غير جعفر » أنّ الإمام

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٧٣ .

(٢) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٧٤ .

الصادق عليه السلام هو القائم المنتظر، وأنّ زرارة يعتقد بكون الإمام عليه السلام هو الجالس على عرش الإمامة وهو الأخير، وعلى فرض صحّة الرواية فهي طبيعيّة لأنّ القريب على الأئمّة عليهم السلام ينبهر بهم لعلوّ إيمانهم وغزارة علمهم وكثرة تقواهم، فلعلّ زرارة اعتقد ذلك.

ثمّ إنّ السائل عندما رجع وسأله، أقرّ بأنّ كلامه كان من رأيه هو وليس له ارتباط بكلام منقول من الأئمّة عليهم السلام.

ولا أدري كيف تكون هذه الرواية جارحة لزرارة.

هذا على فرض صحّة الرواية، وإلّا فالرواية ضعيفة بخلف بن حماد إذ لم يوثّق، كما أنّ سهل بن زياد أبا سعيد الآدمي، المشهور إنّه ضعيف.

٤ ـ « محمّد بن مسعود، قال: حدّثنا عبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي، قال: حدّثني الحسن بن عليّ الوشاء، عن محمّد بن حمران، قال: حدّثني زرارة قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: حدّث عن بني إسرائيل ولا حرج قال: قلت: جعلت فداك، والله إنّ في أحاديث الشيعة ما هو أعجب من أحاديثهم.

قال: وأي شي هو يا زرارة؟

قال: فاختلس من قلبي فمكثت ساعة لا أذكر ما أُريد.

قال: لعلّك تريد الغيبة[1]؟

---

(١) الهفتية ـ خ ل ـ. والصحيح المناسب للخبر ما أثبتناه.

قلت : نعم .

قال : فصدق بها فإنّها حقّ »[١] .

هذه الرواية لا تدلّ على صدور شيء من زرارة يتعارض مع إيمانه بعد تسليمه بكلام الإمام عليه السلام .

٥ ـ « حدّثني محمّد بن مسعود ، قال : حدّثني جبرئيل بن أحمد ، قال : حدّثني محمّد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، قال : سمعت زرارة يقول : إنّي كنت أرى جعفر أعلم ممّا هو ، وذاك انّه يزعم أنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن رجل من أصحابنا مختفي من غرّامه ، فقال : أصلحك الله إنّ رجلاً من أصحابنا كان مختفياً من غرّامه ، فإن كان هذا الأمر قريباً صبر حتى يخرج مع القائم ، وإن كان فيه تأخير صالح غرّامه ؟

فقال له أبو عبدالله عليه السلام : يكون .

فقال زرارة ، يكون إلى سنة ؟

فقال أبا عبدالله عليه السلام يكون إن شاء الله .

فقال زرارة : فيكون إلى سنتين ؟

فقال أبو عبدالله : يكون إن شاء الله .

فخرج زرارة فوطن نفسه على أن يكون إلى سنتين ، فلم يكون ، فقال ما كنت أرى جعفر إلّا أعلم ممّا هو »[٢] .

---

(١) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٧٥ .

(٢) اختيار معرفة الرجال / الكشيّ ١ : ٣٧٦ .

أقول: الرواية ضعيفة بجبرئيل كما أنّ ذيلها يشهد بكونها من المجعولات .

وذلك أنّ الذي يتتبّع تعامل زرارة مع الإمام عليه‌السلام ، يجد بوضوح خلاف ذلك وعلى كلّ حال فزرارة أجلّ من ذلك .

٦ ـ « محمّد بن مسعود ، قال : كتب إلينا الفضل ، يذكر عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ، عن عيسى بن أبي منصور وأبي أسامة الشحام ويعقوب الأحمر ، قالوا : كنّا جلوساً عند أبي عبدالله عليه‌السلام ، فدخل عليه زرارة ، فقال : إنّ الحكم بن عيينة حدّث عن أبيك أنّه قال : صلّ المغرب دون المزدلفة .

فقال له أبو عبدالله عليه‌السلام أنا تأمّلته ما قال أبي هذا قط . كذب الحكم على أبي .

قال : فخرج زرارة وهو يقول : ما أرى الحكم كذب على أبيه »(١) .

قال السيّد الخوئي قدس‌سره : والجواب عنها أنّها لو كانت قويّة السند لا يمكن الأخذ بها إذ لا يمكن صدور ذلك من زرارة مع جلالة مقامه وعلوّ رتبته واستفاضة الروايات ـ وفيها الصحاح ـ في مدحه فهو خبر واحد شاذ . لا يمكن أن يعارض المشهورة المطمأن بصدورها من الإمام عليه‌السلام .

على أنّ سند هذه الرواية مجهول . بيان ذلك :

---

(١) المصدر السابق : ٣٧٧ .

أنّ إبراهيم بن عبدالحميد روى هذه الرواية إلى جملة : « قال : فخرج زرارة ... إلخ » عن عيسى بن منصور وأبي أُسامة الشحّام ويعقوب الأحمر قالوا ... إلخ . وعيسى لم يرد فيه توثيق ، ويعقوب فيه كلام يأتي .

ومع ذلك فالرواية صحيحة لأنّ أبي أُسامة وهو زيد الشحّام ثقة .

إلّا أنّ ما في ذيلها وهو جملة : « قال : فخرج زرارة ... إلخ » مجهول السند إذ لم يعلم أنّ القائل من هو ؟ فهل هو يعقوب الأحمر المذكور أخيراً ، أو إبراهيم بن عبدالحميد ، وقد روى ذلك مرسلاً .

إذن لا يمكن الاعتماد على هذه الجملة[١] انتهى كلام السيّد .

وهو كلام متين .

ثمّ إنّ بعض الكتّاب[٢] نقل هذه الرواية ، مع التهويل ثمّ استدلّ بكلام الشيخ المامقاني في التنقيح ، ولكنّه نقل العبارة مبتورة ، ممّا يوحي بنفس ضعيفة اعتادها الكاتب في نثر التهم .

قال : « ويعلّق المامقاني على تلك الرواية فيقول : فإنّ إنكاره كذب الحكم بعد حلف أبي عبدالله عليه السلام ثلاث مرّات يورث الكفر والفسق » .

وتكملة العبارة : « إلّا أنّ يريد انّه عليه السلام اتّقى في إنكار قول أبيه بذلك وحكمه بكذب الحكم » .

---

(١) في نقد ولاية الفقيه / محمّد مال الله : ١٢٦ ـ ١٢٧ .

(٢) معجم رجال الحديث / السيّد الخوئي ٧ : ٢٣٦ (ط . الثالثة ، ١٩٨٣ / بيروت) .

فلاحظ كيف اقتطع من العبارة المقدار الذي يفيده في افترائه وترك الباقي .

كما أنّ الشيخ المامقاني تعرّض إلى توجيه عامّ للروايات لسنا في مجال نقله الآن .

وهذه الطائفة من روايات المحور الرابع ، كلّ ما فيها ضعيف . والجعل في بعضها واضح ، كما أنّ البعض الآخر ليست موهنة ، وهناك بعض آخر أعرضنا عنها لما فيها من الإساءة إلى مقام زرارة رحمه الله .

والغريب ، كيف ذكرها بعض العلماء والظاهر أنّ منزلة زرارة عند الإمام عليه السلام ، أوغرت قلوب الحسّاد فابتدأوا يخترعون مثل هذه الروايات كما حدث لكثير من الأجلّاء ، ولعلّ المقصود منها أيضاً هو توهين المذهب بالإساءة إلى أعلامه .

وممّا يؤيّد ما قرّبناه من حسد الحسّاد للمنزلة الرفيعة التي يتميّز بها زرارة عند الإمام عليه السلام ، ما ذكرناه في روايات المدح برقم ١٣[١] المرويّة عن جميل بن درّاج ، وحاصلها : أنّ جميلاً دخل على أبي عبدالله عليه السلام وبينا هو داخل رأى رجلاً خارج من عند الإمام عليه السلام، فسأله الإمام عن الرجل فأجاب جميل بأنّه رجل من أصحابنا من أهل الكوفة ، فبدأ الإمام عليه السلام يذمّ الرجل لأنّه ذكر عند الإمام قوماً بسوء ، وهؤلاء القوم كانوا أُمناء الأئمّة عليهم السلام على الحلال والحرام «كما في الرواية » ، ثمّ

---

(١) راجع ص : ٤٩ .

يقول الإمام : وكذلك اليوم هم عندي ، وهم مستودع سرّي ، أصحاب أبي ، ثمّ يبدأ بمدحهم بعبارات تظهر بجلاء المكانة العظيمة والسامقة والتي لا يرقى لها أحد ، التي حظى بها هؤلاء القوم عند الله وعند الإمام عليه السلام ، فبهم يصرف السوء عن أهل الأرض ، وهم نجوم شيعتي أحياءً وأموات ، يحيون ذكر أبي ، بهم يكشف الله كلّ بدعة ، ينفون عن هذ الدين انتحال المبطلين ، وتأوّل الغالين .

تقول الرواية بعد ذلك بكى الإمام عليه السلام بعدها يسأل جميل الإمام عليه السلام عن هؤلاء القوم ويجيب الإمام : من عليهم صلوات الله ورحمته أحياءً وأمواتاً ، بريد العجلي وزرارة وأبو بصير ومحمّد بن مسلم .

هذه المكانة العظيمة التي يظهرها الإمام في هذه الرواية تؤجّج نار الحسد والغضب على هؤلاء العظماء ، من قِبل ضعاف النفوس أمثال أصحاب أبي الخطّاب فيجعلون ويضعون من المرويات ما أمكن له أن يطفئ تلك النار . فلاحظ ذيل الرواية ذاتها « وكنّا نعرف أصحاب أبي الخطّاب ببغض هؤلاء رحمة الله عليهم » . فنجد بوضوح أنّ هؤلاء إنّما كانوا يُتّهمون زوراً . وقد دافع عنهم الإمام عليه السلام ، وليس ذلك إلّا لمقدار وثوقه الكبير بهم .

عرض إجمالي لحال زرارة :

تقدّم خلال العرض التفصيلي لمدارك المدح والذمّ ، انّ المتعيّن الأخذ بمدارك المدح ، وأنّ روايات الذمّ على محاور أربع . فمسألة

الشكّ في إمامة الإمام الكاظم عليه السلام ، قد بان عدم صحّتها ، وأنّ ما يظهر صدور ما يخالف إيمانه فمردودة سنداً وليست صحيحة . وأمّا روايات الطعن بزرارة فإنّها وإن كانت ثابتة على نحو التواتر الإجمالي إلّا أنّ صدوره من الإمام كان حفاظاً لزرارة من أعداء المذهب الحقّ الذين يتحيّنون الفرص للطعن في المذهب والكيد لرواته وأعلامه ، وبعض الطعون صادرة تقيّة من الإمام عليه السلام لئلا يسجّل موقف ضدّه عليه السلام .

وبذلك يتّضح أنّ زرارة من أقرب المقرّبين للصادقين وللكاظم عليهم السلام أيضاً . إلّا أنّه لم يتشرّف بلقاءه عليه السلام لأسباب تعرّضنا لها إجمالاً في مطويات البحث .

« أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار »

التعريف بشخصه:

أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار أبو عليّ القمّي ، من مشايخ الشيخ الصدوق ﵀ ، ولم يتعرّض الرجاليّون في كتبهم لشرح حاله كما لم يذكروا سنة ولادته ووفاته .

الاشتراك:

المذكور في كتب الرجال عنوانين :

الأوّل : أحمد بن محمّد بن يحيى ، وهو من مشايخ الصدوق ﵀ ، وعدّه الشيخ ﵀ فيمن لم يرو عنهم ﵈(١) .

والثاني : أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار المتقدّم ذكره .

وهنا دعويان :

١ ـ دعوى اشتراكهما: وذهب إلى ذلك جمع منهم السيّد الخوئي ﵀(٢) .

---

(١) رجال الطوسي : ٤١٠ ، رقم ٥٩٥٥ .

(٢) معجم رجال الحديث : ٣ / ٤١٠ ، رقم ٩٣١ .

٢ ـ دعوى التعدّد : وذهب إلى ذلك الكاظمي[١] والمامقاني[٢] وغيرهما . ولابدّ من ذكر ما يمكن أن يكون دليلاً على كل من الدعويين .

أدلّة الدعوى الأُولى :

١ ـ الاشتراك في الاسم والأب والجدّ .

٢ ـ كلاهما من مشايخ الصدوق ﷺ ، قال السيّد الخوئي ﷺ في معجمه : الظاهر أنّه هو أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار الآتي فإنّه من مشايخ الصدوق ﷺ[٣] .

ويمكن الخدشة في كليهما ، فأمّا الأوّل فاشتراك الاسم والأب والجدّ لا يقوى إذا قامت القرينة[٤] ، والدليل على التعدّد ، وكذا الثاني فإنّ رواية الصدوق ﷺ عنهما لا يدلّ على الاتّحاد . نعم لو لم تتمّ أدلّة التعدّد فهذه قرائن مقبولة على الاتّحاد .

أدلّة الدعوى الثانية :

١ ـ الاختلاف في اللقب حيث يذكر الأوّل مجرداً ، والثاني بلقب العَطّار .

---

(١) هداية المحدّثين : ١٧٨ .

(٢) تنقيح المقال : ١ / ٩٥ ، رقم ٥٤٩ .

(٣) معجم رجال الحديث : ٣ / ١١٦ ، رقم ٩٢٥ .

(٤) هذه القرائن قد توجب الوثوق بالاشتراك خصوصاً إذا لاحظنا أنّ كلا العنوانين في الروايات ينقلان عن أبيه الذي هو محمّد بن يحيى العطّار المعروف .

٢ ـ إنّ الشيخ الطوسي (طيّب الله تربته) عنون لهما بعنوانين حيث ذكر أحمد بن محمّد بن يحيى وقال عنه بأنّه لم يرو عنهم عليهم السلام[١]، وذكر انّ ابن بابويه يروي عنه.

وذكر الثاني وقيّده بالعطّار، وذكر أنّ التلعكبري يروي عنه ذكره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام[٢].

أقول: عدّ الشيخ رحمه الله لهما بعنوانين يقوي الظنّ بتعدّد الرجلين خصوصاً بعد الاختلاف في اللقب بمعنى ذكر أحدهما مجرّداً عنه.

وعلى فرض التعدّد فالتمييز بما يلي:

١ ـ انّه أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار برواية التلعكبري عنه، وأيضاً برواية الحسين بن عبيدالله وابن أبي جيد، ذكر ذلك الكاظمي في مشتركاته[٣].

تذنيب: هناك أسماء أُخرى قد يدّعى اشتراكها مع العطّار مثل أحمد بن محمّد بن يحيى الفارسي إلّا أنّه وهم يزول بأدنى تأمّل حيث إنّ العطّار لقبه القمّي أيضاً والبون شاسع بين القمّي والفارسي، والغريب صدور هذا الوهم من المحقّق الوحيد رحمه الله.

---

(١) رجال الطوسي: ٤١٣، رقم ٥٩٧٩.

(٢) رجال الطوسي: ٤١٠، رقم ٥٩٥٥.

(٣) هؤلاء كلّهم في عصر الصدوق فلا ينافي نقلهم عنه مع الاشتراك.

البحث

تعدّدت الأقوال بالنسبة لأحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، وافترق علماء الرجال فرقتين، فمن ذاهب إلى توثيقه أو إلى عدم ضرر الجهالة بحاله، ومن ذهب إلى أنّه مجهول ومهمل، ذهب إلى الأوّل صاحب البحار وصاحب الذخيرة ووثّقه الشهيد الثاني ﵀ وكذا السماهيجي والشيخ البهائي وكذا العلّامة.

وذهب إلى جهالته وأنّه مهمل صاحب معتصم الشيعة وصاحب المدارك وفي المتأخّرين السيّد الخوئي ﵀. والذين ذهبوا إلى إهماله يكفيهم دليلاً أنّه لم يذكر في كتب الرجال بمدح؛ ولذا سنتعرّض لمدارك المدح والوثاقة وسنحاول الإلمام بكل جوانب البحث ونتعرّض لكلّ ما يحتمل أن يدلّ على مدح الرجل ووثاقته.

مدارك المدح والوثاقة:

١ ـ رواية الأجلّاء عنه.

٢ ـ كونه من مشايخ الصدوق ﵀.

٣ ـ كونه من مشايخ النجاشي ﵀.

٤ ـ كونه شيخ إجازة.

٥ ـ تصحيح العلّامة لطريق الصدوق ﵀ إلى عبدالرحمن بن الحجّاج، وكذا طريقه إلى عبدالله بن أبي يعفور، وفيهما (أحمد بن محمّد بن يحيى) ذكر ذلك في الفائدة الثامنة من الخلاصة[١].

---

(١) الخلاصة: ٢٧٥، الفائدة الثامنة.

٦ ـ توثيق الشهيد الثاني والسماهيجي والشيخ البهائي وغيرهم من العلماء له .

٧ ـ إنّ أبا العبّاس أحمد بن عليّ بن نوح السيرافي قد كتب إلى النجاشي في تعريف طرقه إلى كتب الحسين بن سعيد الأهوازي : **فأمّا ما عليه أصحابنا والمُعوّل عليه** : أحمد بن محمّد بن عيسى ، أخبرنا الشيخ الفاضل أبو عبدالله الحسين بن عليّ بن سفيان البزوفري فيما كتب إليّ في شعبان سنة **٣٥٢هـ**، قال : حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسين ابن سعيد بكتبه الثلاثين .

وأخبرنا أبو عليّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار القمّي ، قال : حدّثنا أبي وعبدالله بن جعفر الحميري وسعد بن عبدالله جميعاً عن أحمد ابن محمّد بن عيسى . ذكره النجاشي في ترجمة الحسين بن سعيد الأهوازي.

وتقريب الاستدلال أنّ السيرافي بصدد ذكر الطرق التي عليها الأصحاب والمُعوَّل عليها ، ولا شكّ في دلالة ذلك على الاعتماد على رجال السند ، والذي يكون أوّلهم في الطريق الثاني العطّار أعني أحمد ابن محمّد بن يحيى العطّار .

٨ ـ كثرة ترحّم الصدوق ﷺ عليه ، فقد ترضّى عنه في ثلاثة مواضع من أربعة مواضع حين روى عنه في معاني الأخبار ، وترضّى عنه في اثني عشر موضعاً من ستة عشر موضعاً في توحيده ، وكذا أكثر الترضيّ عنه في مشيخة الفقيه .

هذه المدارك الثمانية هي ما يمكن أن يقال بحقّ أحمد ، ولم أر من استعرضها بحقّه عندما تعرّضوا لحاله ، بل المذكور متفرّقات وليس جميع هذه المدارك . ولكنّ المدارك المتقدّمة تحتاج إلى تمحيص فبعضها مخدوش كبرى وبعضها صغرى ، ولذا سنتعرّض لكلّ منها باستيعاب لأهمّية بعض المدارك لأبحاث أُخرى فهي تصلح للتوثيقات العامّة كشيخوخة الإجازة ورواية الأجلّاء ومشايخ الصدوق ﷺ وغير ذلك ممّا تقدّم .

بعد التوكّل على الله سبحانه نشرع بعرض هذه المدارك وتبدأ أوّلاً :

١ ـ رواية الأجلّاء والجليل عن شخص :

من الامارات التي ذكروها هي رواية الجليل والأجلاء عن شخص دليل الجلالة ، بل الوثاقة ، على تعبير بعضهم بأنّهم قالوا بأنّ رواية الثقة عن شخص ذهب البعض إلى توثيقه فكيف برواية الجليل ، ناهيك عن رواية الأجلّاء ، ولتمحيص القول لا بدّ من ذكر ما يمكن أن يكون مستنداً لهؤلاء الأعلام لهذه الأقوال ، ويمكنه حصر المستند بما يلي :

١ ـ إنّ الجليل باعتباره متديّناً لا يروي عن أحد إلّا بعد إيمانه بوثاقته كي لا ينقل خبراً إلّا بعد اطمئنانه بصحّته ولا أقلّ من كونه حسناً .

٢ ـ إنّ الجليل باعتبار كونه ثقة وقد مارس الرواية ويعلم أهمّية الأخبار ولا بدّية التثبّت بها لئلّا ينسب أخباراً إلى الأئمّة عليهم السلام بطريق غير صحيح .

٣ ـ إنّ كثرة تحرّج الأجلّاء في الرواية مشهور حتى أنّهم كانوا يردّون الرواية لأقل سبب يتوهّمون لأجله عدم وثاقة الشخص .

٤ ـ إنّ رواية الجليل عن شخص يعني اعتماده عليه ، ولا شكّ في عدم اعتمادهم على الفسقة .

أقول : وهذه الامارات لا تدلّ على المقصود كما هو واضح ، فأمّا الأوّل فما أكثر المتديّنون الذين ينقلون أخبارهم عن غير الثقات ، وممارسة الجليل للرواية لا يعني أنّه لا يروي إلّا عن ثقة خصوصاً بعد احتمال اطمئنانه بالخبر لقرائن خارجية ، وأمّا كثرة تحرّج الأجلّاء فهو غير صحيح على إطلاقه؛ فهذا الكشيّ على جلالته قال عنه النجاشي بكثرة روايته عن الضعفاء[١] وكذا غيره .

وعلى كلّ حال فإنّ رواية الجليل عبارة عن فعل وهو لا يدلّ على وثاقة المروي عنه بعد وجود الأسباب الداعية للنقل ، مثل محاولة جمع أكبر عدد من روايات أهل بيت العصمة عليهم السلام .

وأمّا الأخير فهو أبعد ما يكون عن الواقع ولا دلالة فيه على الاعتماد والمؤدّي للوثاقة ، وهذا افراط في دلالة فعل الجليل على مثل هذه الأمور ، ولعلّ منزلة هؤلاء الأجلّاء عند العلماء قد أوصلت ايمانهم بهم إلى هذا الحدّ . وعليه فلا دلالة لرواية الأجلّاء عن شخص على مطلبهم فضلاً عن الجليل ، نعم إكثار رواية الأجلّاء عن شخص فيه

---

(١) رجال النجاشي : ٣٧٢ ، رقم ١٠١٨ .

إشعار بحسنه ، لكن أين هذا من الوثاقة المطلوبة في الرواية ؟ وهـذا تحقيق الحال في الكبرى .

وأمّـا صـغرى المـقام فـلا شكّ فـي روايـة الأجـلّاء كـالصدوق والتلعكبري وغيرهما عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار .

٢ ـ كونه من مشايخ الصدوق ﷺ :

ذكر بعض الرجاليّين إنّ مشايخ الصدوق ﷺ كلّهم ثقات ، ويمكن تقريبه : بأنّ جلالة الشيخ الصدوق ووثاقته وكونه عين الطائفة ومقدّمها يجعلنا نطمئن بأنّه لا يتّخذ شـيخاً إلّا إذا أحـرز مـنه العـلم والتـقوى والوثاقة ، وكثيراً ما ترحّم على شيوخه .

ويرد عـليه : إنّ هـذا يـرجـع إلى المـدرك الرابـع وهـو شـيخوخة الإجازة ، فأحمد بن محمّد بن يحيى شيخ الصدوق بالإجازة ، وسيأتي الكلام هناك فانتظر .

٣ ـ كونه من مشايخ النجاشي ﷺ :

أقول : هذا كسابقه ، بل أضعف؛ لأنّه لا دليل على كونه من مشايخ الشيخ النجاشي ﷺ ، فالصغرى غير معلومة التحقّق بل ادّعى السـيّد الخوئي ﷺ عدم تحقّقهُ .

٤ ـ كونه شيخ إجازة :

مشايخ الإجازة:

ذهب جمع من الرجاليّين إلى أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى

توثيق ، وبذلك تُعدّ هذه امارة على الوثاقة ، ولأهمّية هذا الموضوع سنقسمه إلى مراحل :

١ ـ المرحلة الأُولى : معنى شيخ الإجازة .

٢ ـ المرحلة الثانية : هل شيخ الإجازة لا يحتاج إلى توثيق؟ وبتعبير آخر : مدى فائدة كون الراوي شيخ إجازة؟ وهذا بحث كبروي .

٣ ـ المرحلة الثالثة : هل أحمد بن يحيى العطّار القمّي شيخ إجازة؟ وهذا بحث صغروي .

المرحلة الأُولى : معنى شيخوخة الإجازة :

إنّ مصطلح شيخ إجازة كما يبدو ليس قديماً ، بل توضّحت معالمه عند تهذيب علم الدراية وتوضيح مصطلحاته ، ولذا لا تجد من تعرّض لمعناه من المتقدّمين ، بل متقدّمي المتأخّرين ، بل حتى المتأخّرين عندما تعرّضوا لذلك لم يهتمّوا كثيراً بتحقيق معنى شيخ الإجازة .

قال الشيخ المامقاني في تنقيحه : **ليست شيخوخة الرواية كشيخوخة الإجازة في إفادة الحسن والوثاقة ، كما نصّ عليه بعض أساطين الفنّ ، والفرق بينهما ـ على ما أفاده صاحب التكملة في ترجمة أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد ـ أنّ الأوّل من ليس له كتاب يروى ولا رواية تنقل ، بل يخبر بكتب غيره ، ويُذكر في السند لمحض اتّصال السند ، فلو كان ضعيفاً لم يضرّ ضعفه ، والثاني هو من تُؤخذ الرواية منه ويكون في الأغلب صاحب كتاب بحيث يكون هو أحد من تسند إليه الرواية ، وهذا تضرّ جهالته ، ويشترط في قبولها عدالته وطريق العلم بأحد الأمرين هو أنّه إن ذكر له كتاب كان من مشايخ الرواية وإلّا كان من**

مشايخ الإجازة على إشكال في الثاني[١].

وعليه يمكن أن يكون شيخ الإجازة :

أ ـ عنده كتاب مصحّح ومضبوط له (للشيخ) سنداً ولكن لا يقرأه على تلميذه بل يدفعه إليه ويجيزه روايته .

ب ـ أن يكون عنده كتاب أو أصل لغيره كذلك مصحّح سنداً فيدفعه لتلميذه ويجيزه روايته .

فالمهمّ في شيخ الإجازة أن يجيز تلاميذه رواية الكتاب أو الأصل المصحّح سنداً ، سواء كان الكتاب له أو لغيره .

المرحلة الثانية : هل يحتاج شيخ الإجازة إلى توثيق؟

فهل مجرّد شيخوخته للإجازة كافية بتوثيقه أو لا أقلّ تدلّ على حسنه مثلاً؟ نقل عن ظاهر المجلسي والميرزا محمّد الاسترابادي دلالتها على الوثاقة وإنّ المحقّق الشيخ سليمان البحراني قال : مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة[٢].

وقال الشهيد الثاني : إنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص على تزكيتهم[٣]. وإلى غير ذلك من التصريحات .

---

(١) تنقيح المقال : ١ / ١٩١ ، في ذيل الفائدة الرابعة .

(٢) تعليقة الوحيد المطبوعة في أوّل منهج المقال : ٩ نقلاً عن المقباس ٢ : ٢١٨.

(٣) نقلاً عن مقباس الهداية للمامقاني ٢: ٢١٩ إلّا أنّ في الرعاية للشهيد الثاني كلاماً يختلف عن ذلك ـ الرعاية: ١٩٢.

والذي ذكروه دليلاً على ذلك هو أمران متنافيان ، فأمّا يثبت الأوّل أو الثاني .

الأوّل : عدم الركون إلى الشيخ في الإجازة إلّا إذا كان موثوقاً به وممدوحاً . قال السيّد الكاظمي ﵀ : ما كان العلماء وحملة الأخبار لا سيّما الأجلّاء ومن يتحاشى في الرواية من غير الثقات فضلاً عن الاستجازة ليطلبوا الإجازة في روايتهم إلّا من شيخ الطائفة وفقيهها ومحدّثها وثقتها ومن يسكنون إليه ويعتمدون عليه ، انتهى .

الثاني : إنّ ذكر المشايخ في السند لمجرّد الاتّصال والتبرّك وإلّا فالرواية من الكتب والأُصول المعلومة حيث إنّها كانت في زمن المحمّدين الثلاثة ظاهرة معروفة ، انتهى . ذكر ذلك السيّد الجليل بحر العلوم (أعلى الله مقامه) .

وقبل التعرّض لتحقيق الدليلين نلاحظ : إنّ الرأي الثاني يشير بوضوح إلى عدم وثاقة شيخ الإجازة بما هو شيخ إجازة ، بل يذكر إن ذكر في السند وإن كان مجهولاً بل وحتى ضعيفاً ، لا يضرّ لمعلوميّة الأُصول ، ولذا فإنّ الدليلين لا يتمّان معاً إلّا بفرض انّ الثاني يُذكر بعد التنزُّل عن الأوّل كما هو الديدن في المجادلات . إلّا أن يقال إنّ التبرّك والاتّصال لا يكون إلّا بالموثّقين لا المجاهيل أو الفاسقين .

وقد أجاب عن الأوّل سيّدنا الخوئي ﵀ بما لا يخرج عمّا يلي :

١ ـ إنّ مشايخ الإجازة على فرض التسليم بوثاقتهم لا يزيدون جلالة عن أصحاب الإجماع الذين تعرّض الرجاليّين لوثاقتهم .

٢ ـ إنّ شيخ الإجازة ـ يجيز للراوي أن يروي كتاب عنه من دون سماع ولا قراءة وفائدة الإجازة صحّة حكاية الراوي عن الشيخ لتلك الرواية ، فإن قلنا بكشف رواية الثقة عن أحد عن وثاقته أو حسنه فهو وإلّا فلا.

٣ ـ إنّه ثبت أنّ بعض مشايخ الإجازة ضعفاء ، وذلك انّ النجاشي قد ضَعَّفَ الحسن بن محمّد بن يحيى والحسين بن محمّد الحضيني مع أنّهما من شيوخ الإجازة(١).

هذا ملخّص ما أفاده السيّد الخوئي ﷺ في المقام.

أقول: ما ذكره السيّد متين والدعوى واهية وبلا دليل ، فإنّ شيخ الإجازة لا يفترق عن غيره. نعم في بعض الموارد يمكن أن يدلّ على حسنه كما لو كان الذي أُجيز يطعن بالرواة لضعفهم ويصرّح بعدم روايته عن غير الثقات ، ولكن الصغرى غير ثابتة في المقام.

ويجاب عن الثاني :

١ ـ إنّ دعوى معلوميّة الأُصول وكونها ظاهرة في زمن المحمّدين الثلاثة ﷺ مجازفة وعهدتها على مُدّعيها. وهناك شواهد على عدم صحّتها :

أ ـ لازم الدعوى عدم لزوم النظر إلى صحّة الطرق إلى الأُصول ، وهو لا يلتزم به العلّامة بحر العلوم ﷺ نفسه كما ذكره بعد الاعلام.

---

(١) معجم رجال الحديث : ١ / ٧٢.

ب ـ لماذا ألتزم المحمّدون الثلاثة في أكثر الأحيان بذكر طرقهم إلى الأصول إن كانت معلومة ، فهو بلا حاجة ، ولذا نرى حالياً لشهرة الكتب الأربعة لا نرى أحد من العلماء يذكر طريقه إلى الكتب لمشهوريّتها ومعلوميّتها .

جـ ـ نفس السيّد بحر العلوم ﷺ عقد فائدة لإثبات عدم تواتر تلك الكتب وأقام الشواهد على ذلك ، نقل ذلك الفاضل الغريفي في قواعده . وعلى كلّ حال فهذه دعوى أقرب إلى الشبهة تزول بأدنى تأمّل .

٢ ـ على ما ذكرناه من أنّه لا يشترط في شيخ الإجازة أن لا يكون له كتاب ، فلو كان الكتاب الذي أجازه كتابه فلا بدّ من النظر في وثاقته .

٣ ـ إنّ الكتب التي يجيزها شيخ الإجازة قد تصل بعضها إليه سماعاً وحينها لا بدّ من النظر في وثاقته لأنّه يكون راوٍ والحال هذا .

وبذلك تكون الدعوى الثانية باطلة أيضاً فيتحصّل انّ شيخ الإجازة كغيره ولا دلالة لشيخوخته على الوثاقة . نعم ، قد يدلّ على حسنه كما ذكر في موارد خاصّة ونكرّر إنّها ليست محرزة في المقام .

المرحلة الثالثة : هل العطّار شيخ إجازة؟

لم يتعرّض أحد لهذه النقطة حسب اطّلاعي فهم يرسلونها إرسال المسلّمات ، ولكن لا بدّ من التثبّت قبل ذلك حتى يتبيّن القول الفصل ، ونحن ذاكرون عدّة أمور يمكن أن يستنتج منها حال الرجل :

١ ـ ما ذكره الشيخ الطوسي (نوّر الله ضريحه) في رجاله عند تعرّضه

له : **روى عن التلعكبري وأخبرنا عنه الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين بن أبي جيد القمّي وسمع منه سنة ستّ وخمسين وثلثمائة وله منه إجازة**، انتهى[1].

٢ ـ ما ذكره النجاشي عند ترجمته للحسين بن سعيد عند نقله لكلام السيرافي في طرق الأخير إلى الحسين بن سعيد عند ذكره للطريق الثاني : **وحدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار القمّي ، قال : حدّثنا أبي وعبدالله بن جعفر الحميري وسعد بن عبدالله جميعاً ، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى** ، انتهى[2]. والأخير هو راوي كتب الحسين ابن سعيد الأهوازي .

٣ ـ ذكر الشيخ ﷺ في فهرسته عند ترجمته لأحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي وذكر طرقه إلى كتب الأخير ، قال : **أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدّة من أصحابنا منهم الحسين بن عبيدالله وابن أبي جيّد ، عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ، عن أبيه وسعد بن عبدالله عنه** ، انتهى[3].

٤ ـ إنّه من مشايخ الصدوق ﷺ الذين روى عنهم وترحّم عنهم وقد أكثر الرواية والترحّم عنه في مشيخة الفقيه .

أقول : ما ذكرته بعض الأمور التي يستفاد منها أنّ أحمد بن محمّد

---

(١) رجال الطوسي: ٤١٠، رقم ٥٩٥٥.

(٢) رجال النجاشي: ٥٨ رقم ١٣٦، ١٣٧.

(٣) الفهرست: ٤٦، رقم الترجمة ٨٢.

ابن يحيى العطّار من شيوخ الإجازة ، بل أكثر المشايخ عنه الرواية ولو أراد المتتبّع لوجد قرائن أُخرى كثيرة على ما ذكرنا ونحن نكتفي بذلك لأجل عدم التطويل .

وبذلك يتمّ الكلام في الدليل الرابع ، وما نستنتجه منه أنّه فيه رائحة الحسن إن لم يكن من إشعار قوي بذلك فإنّه لم يرو عن أحمد المذكور غير المشايخ الثقات على ما تتبّعه لحد الآن فإنّه من الغريب أن يروي المشايخ الثقات عن شخص إن لم يعتقدوا لا أقلّ من كونه حسناً كما أنّ من يروي عنهم كذلك فالإنصاف ما ذكرناه لا لمجرّد كونه شيخ إجازة بل للقرائن التي أشرنا لبعضها في مطويّات البحث .

٥ ـ تصحيح العلّامة لبعض الطرق التي فيها أحمد المزبور :

قال علّامة الكلّ العلّامة الحلّي (طيّب الله رمسه) في الفائدة الثامنة من خلاصته : ونحن نذكر في هذه الفائدة على سبيل الإجمال صحّة طرقهما (الشيخ والصدوق ﷺ إلى كلّ واحد واحد ...) ثمّ ذكر بأنّ طريق الصدوق إلى عبدالرحمن بن الحجّاج وكذلك طريقه إلى عبدالله بن أبي يعفور صحيحان .

طبعاً في كلا الطريقين أحمد المتقدّم فلا بدّ أنّه حكم بوثاقته .

أقول : لا احتمال بأن يكون التوثيق (توثيق العلّامة له) عن طريق الحسن للفاصل الزمني الكبير بينهما ، ولذا فالمرجّح قوياً هو توثيقه له عن طريق الحدس بالاعتماد وعلى بعض القرائن ومنها شيخوخه للإجازة مثلاً ، وعلى ما قيل أنّ العلّامة يذهب إلى أصالة العدالة ،

ويمكن توثيقه أيضاً بهذا الطريق ، وعليه فلا يعتبر هذا دليلاً على وثاقة الرجل المذكور ولا على حسنه أيضاً .

٦ ـ توثيق الشهيد الثاني والسماهيجي والشيخ البهائي‌ﷺ أيضاً المرجّح أنّ توثيقهم للحدس لا للحسي خصوصاً أنّ زمانهم متأخّر عن العلّامة ﷺ وبعد تصريح بعضهم بأنّ وثاته لكونه من المشايخ ، ولا يمكن أن يروي مشايخنا الأوائل عن غير الثقة . فهذا ساقط كسابقه .

٧ ـ تعويل السيرافي عليه : تقدّم نقل العبارة وتقريب الاستدلال عليها ولكن هناك من ذكر خدشة في الاستدلال تتلخّص بما يلي :

أ ـ إنّ التعويل كتصحيح السند لا يدلّ على وثاقة المعوّل عليه لاحتمال استناده إلى أمور اجتهادية فلا يثبت الخاصّ من ثبوت العامّ ، كما أشكل بعضهم .

ويردّه :

إنّ ظاهر عبارة أبي العبّاس السيرافي من أنّ ما عليه أصحابنا والمعوّل عليه هو تصحيحه لرجال السند خصوصاً بعد علمنا بوثاقة جميع المذكورين إلّا العطّار فإنّه لم نجد نصّاً على وثاقته فاحتمال اعتمادهم (الأصحاب) على أحمد المذكور لقرائن ، بعيد جدّاً . كما انّه لا معنى لحمل توثيقه على الحدس مع احتمال الحسّ إذ إنّه ينقل عنه مباشرة .

ب ـ اعتماد القدماء على رواية شخص لا تدلّ على توثيقه لبناءهم

على أصالة العدالة ، ذكر ذلك السيّد المحقّق الخوئي ﷺ .

أقول : ويتّضح جوابه ممّا تقدّم إذ انّ السيرافي ذكر الطرق المعوّل عليها عنده وعند الأصحاب ، لا مجرّد الاعتماد على الطريقة .

جـ ـ إفادةُ السيّد المتقدّم أيضاً :

بأنّ ذلك يتمّ لو انحصر الطريق برواية أحمد المشار إليه ، امّا مع وجود طريق آخر صحيح وهو الأوّل فلعلّ ذكر الثاني لأجل التأييد .

ويرد عليه :

إنّ ظاهر العبارة لا يساعد على ذلك فهو في صدد الطرق التي اعتمدها الأصحاب ، ومجرّد ذكر أحد الطريقين أوّلاً لا يعيّن ما ذكره السيّد .

ولكن الانصاف إنّه لا يمكن القول بضرس قاطع بوثاقة الرجل اعتماداً على مثل هذا الدليل . نعم هو يدلّ على حسنه وصداقته لا على عدالته .

٨ ـ كثرة ترحّم الصدوق ﷺ عليه وتقريب الاستدلال : بأنّ كثرة الترحّم تعني جلالة وكبر المترحَم عليه في عين المترحّم وهذا واضح ، وهو يعني جلالة الرجل في عين الصدوق ﷺ ويمكن استفادة الحسن من ذلك ، فإن هذا مدح للرجل قطعاً وإنكار هذا كما ذهب إليه صاحب معجم رجال الحديث مجازفة .

وتقدّم ثبوت الصغرى بحقّ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار

فيكون دليلاً آخر على حسن الرجل .

خاتمة البحث

أقول : من عرض المدارك المتقدّمة ثبت عدم دلالة بعضها ، ولكن البعض الآخر يفيد حسناً ومدحاً كبيراً وأنّه كان صادق القول ، فالروايات التي يقع في سندها أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار القمّي إن تمّت سنداً من غيره فلا شبهة ولا شكّ في جواز الاعتماد عليه وتكون من قبيل الحسنة أو الموثّقة ، بل تقرب من الصحيحة[١] .

هذا آخر ما أردنا تسطيره من البحث في حال أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار القمّي ﷺ وذكرنا فيه ما أدّى إليه النظر القاصر . نسأل الله سبحانه أن يَمُنَّ علينا بقبوله .

---

(١) ويمكن ذكر طريق آخر يفيد التوثيق أفاده بعض الأعلام وهو كل شخص أكثر العلماء والمشايخ عنه ولكنّهم لم يتعرّضوا في كتب الرجال لمدح له ولا يوجد أحد يقدح فيه فهو ثقة .

أقول : ما ذكر قد لا يكون صحيحاً على إطلاقه لكن بخصوص أحمد العطّار يمكن الاعتماد عليه لكثرة القرائن التي تساعد على ذلك .

« أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد »

أبو الحسن وهو من مشايخ الشيخ العالم المفيد ﵀ ولم يتعرّضوا لتفصيل حياته على ما تتبّعته .

ولم ينقل الرجاليون ما يفيد القدح أو المدح فيه ولذا وقع فيه الاختلاف كسميّه أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار ، فاختلف المتأخّرون بين قائل بوثاقته وقائل بجهالته وأصحاب القول الأخير لا يحتاجون إلى دليل سوى عدم مدحه في كتب الرجال كما هو واضح .

ومن الذين ذهبوا لوثاقته الشهيد الثاني والشيخ البهائي والمجلسي والميرزا في الوسيط وغيرهم وصحّح العلّامة كثيراً من الروايات التي هو في طريقها كما فعل ذلك الشيخ حسن صاحب المعالم .

ونتعرّض الآن إلى ما يمكن أن يكون مستنداً لهؤلاء الأعلام للقول بالوثاقة كما يلي :

١ ـ كونه من مشايخ الشيخ المفيد (أعلى الله مقامه) .

٢ ـ كونه شيخ اجازة .

٣ ـ تصحيح العلّامة لكثير من الروايات التي يقع في طريقها وكذلك

صاحب المعالم .

٤ ـ توثيق الشهيد الثاني والشيخ البهائي .

٥ ـ توثيق ابن طاووس له صريحاً في كتابه فرج المهموم في النجوم على ما نقله المامقاني في تنقيحه(١) .

لعلّ هذا أقوى ما يقال لأجل توثيق الرجل ، وسنتعرّض تفصيلاً لها وبعد تمحيصها الخروج بنتيجة البحث .

١ ـ كونه من مشايخ المفيد ؒ :

أقول: ذكروا ذلك من الامارات الدالّة على مدح الشخص ، وقد تقدّم منّا في البحث عن وثاقة أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار أنّ شيخوخه مثل الصدوق ؒ والمفيد وغيرهم ليس لها دلالة على الوثاقة ، والكلام هنا نفس الكلام وليس في شيخوخة المفيد ؒ دلالة على الوثاقة .

٢ ـ كونه من مشايخ الإجازة :

وقد تقدّم بحث الكبرى مفصّلاً وعدم دلالة ذلك أيضاً على الوثاقة .

٣ ـ تصحيح العلّامة لكثير من الروايات التي يقع في طريقها وكذلك صاحب المعالم .

أقول: إنّ توثيقات المتأخّرين ليست بحجّة كما تقدّم بحثه وعليه فهذا المدرك ساقط أيضاً

---

(١) تنقيح المقال: ١ / ١٩١ ، رقم ٤٨٩.

٤ ـ توثيق الشهيد الثاني والشيخ البهائي :

أقول: اتّضح ممّا تقدّم عدم فائدة مثل هذا التوثيق على الأخصّ في عصر مثل الشهيد والشيخ الذي لا احتمال للحس في توثيقاتهما.

٥ ـ توثيق ابن طاووس ﷺ :

أقول: هذا كسابقيه فإنّ ابن طاووس من المتأخّرين فيبعد أن يكون توثيقه عن حسّ خصوصاً مع توفّر المدارك الأُولى التي يمكن أن يعوّل عليها ابن طاووس ﷺ ككونه من مشايخ الشيخ المفيد ﷺ أو كونه شيخ إجازة أو كثرة نقل الأصحاب عنه وغير ذلك.

ومن خلال استعراض هذه المدارك يتّضح الضعف في القول بوثاقته فإنّ كلّ واحد منها ضعيف في نفسه. نعم بعضها يُشعر بالحسن ككونه من مشايخ المفيد وكونه شيخ إجازة وعدم قدحهم له في كتب الرجال وكثرة الرواية عنه ولكن أين هذا من الوثاقة المطلوبة في الروايات؟

فـــائدة

«في المراد بـ «محمّد بن الحسن» الذي يروي عنه الكليني»[1]

يروي شيخ مشايخنا الجليل محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكبير «الكافي» في مواردكثيرة تربو على الألف عن محمّد بن الحسن مستقلاً تارةً، وضمن العدّة أُخرى، و مع أحد أفراد العدّة ثالثة روايات عن أبي سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي ولم يصرّح بالمراد منه.

وما يصلح بلحاظ الطبقة كثيرون إلّا إنّه لا دليل على رواية ثقة الإسلام عن أكثرهم، واختلف على أساس ذلك الرجاليّون، فمن ذاهب إلى أنّه الصفّار، ومن مستقرب إنّه ابن الوليد (شيخ الصدوق ﷺ) ولكن عند التحقيق يظهر أنّ ما استقربه البعض لا يعدو أن يكون احتمالاً واهياً.

ولا بدّ من التنبيه على أنّ إمكان اللقاء بين الشيخ الكليني وأحد

---

(١) استفدت كثيراً في كتابة البحث من توجيهات سماحة سيّدنا الأُستاذ آية الله السيّد محمود الهاشمي (حفظه الله) وماذكره المحدّث النوري ﷺ في خاتمة المستدرك.

المشايخ المسمّين بمحمّد بن الحسن لا يشكّل دليلاً على أنّ من روى عنه هو الشيخ الفلاني أو ذاك. نعم، إذا ثبت أنّه روى عنه وشككنا أنّ التقاه أم لا؟ أمكن الاعتماد على إمكانية اللقاء لتصحيح الرواية عنه.

ولا بأس بالإشارة إلى أنّ دعوى كون شيخ الكليني هو الصفّار أو ابن الوليد هي من اجتهادات المتأخّرين ولم يوجد من يشير إلى ذلك من القدماء.

البحث

إنّ دعوى كون المقصود من أنّ الذي أكثر عنه الكليني الرواية هو محمّد بن الحسن بن الوليد مجرّد دعوى لا دليل عليها بل يُضَعّفها ما يلي:

١ ـ انّ محمّد بن الحسن بن الوليد استثنى من كتاب « نوادر الحكمة » لمحمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري القمّي ما رواه عن جماعة منهم سهل بن زياد الآدمي ممّا يبعد أن يروي هو مباشرة عن سهل هذا الجمع الكثير من الروايات كما هو موجود في الكافي.

لا يقال: لعلّ استثناءه كان لأجل عدم العمل بهذه الروايات.

فإنّا نقول: نعم، ولكن ذلك كافٍ في استبعاد ذلك وعلى كلّ حال فذكر الاستثناء حيث كان بأسماء الرواة فهو يعني أنّ نفس الرواة لهم مدخليّة في الاستثناء لا أقلّ لاضطرابهم أو لغلوّهم أو لغير ذلك.

ولا ينافي ذلك أنّ ابن الوليد روى عن سهل بواسطة الصفّار في

مواضع قليلة جدّاً فإنّنا نستبعد أن يروي هو هذا العدد الكثير عن سهل ابن زياد.

وعلى أيّ حال أنّ المتتبّع يرى بوضوح أنّ رواية ابن الوليد عن سهل بعيدة في نفسها.

٢ ـ لم يعهد من الشيخ الكليني الرواية عن ابن الوليد كما انّه ليس في طبقة مشايخ الكليني إن لم يصدق العكس فهو توفّي بعد وفاة الشيخ الكليني بأربعة عشر سنة.

٣ ـ يظهر من الاستثناء المذكور وبعض الروايات المتفرّقة كطريق الشيخ إلى سهل أنّ ابن الوليد لا يروي مباشرة عن سهل بل بواسطة أو واسطتين.

فيظهر ممّا تقدّم بعد كون ابن الوليد هو محمّد بن الحسن المذكور.

وأمّا احتمال كونه الشيخ الجليل محمّد بن الحسن الصفّار صاحب كتاب بصائر الدرجات والأحاديث الكثيرة فيمكن استبعاده بملاحظة عدّة أُمور:

أ ـ استبعاد كون سهل بن زياد الشيخ الذي أكثر عنه الصفّار الرواية في الكافي ولذا لم نجد رواية واحدة عنه في بصائر الدرجات، نعم هناك رواية ولكن بواسطة محمّد بن أحمد والظاهر هو ابن يحيى القمّي، مع أنّ البصائر مؤلّف لذكر فضائل أهل البيت عليهم السلام فلو كان سهل هو الذي أكثر عنه الرواية في الكافي لناسب أن ينعكس ذلك على هذا الكتاب. ومن الواضح إنّنا هنا لا نستبعد أصل شيخوخة

سهل للصفّار بل اكثار الصفار عنه .

ويؤيّد ذلك أنّ النجاشي[١] قال في ترجمة سهل عند ذكر الطرق إلى كتبه ومنها النوادر : محمّد بن محمّد ، عن جعفر بن محمّد ، عن محمّد بن يعقوب الكليني ، قال : حدّثنا عليّ بن محمّد ، عن سهل بن زياد ، ورواه عنه جماعة ، فلو كان الصفّار منهم لقدّمه .

ومثله ما ذكره الشيخ[٢] في مشيخة التهذيب : قال وما ذكرته عن سهل بن زياد فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمّد بن يعقوب الكليني ، عن عدّة من أصحابنا منهم عليّ بن محمّد وغيره ، عن سهل ، فلو كان الصفّار منهم لكان الأولى تخصيصه بالذكر .

ب ـ إنّهم ذكروا الطرق إلى كتب الشيخ الصفّار وليس فيها ثقة الإسلام الكليني ، فلو كان يروي عنه بلا واسطة لقدّموه في المقام على غيره ولو مع ملاحظة علوّ الاسناد الذي كان يدعوهم إلى عدم ذكر الجليل أحياناً لبعد الطريق .

جـ ـ أنّ مشايخ الصفّار كثيرون وعند مراجعة الكافي نرى أنّ محمّد ابن الحسن الذي يروي عنه الشيخ الكليني بواسطة يروي عن هؤلاء المشايخ بشكل متفرّق ، بخلاف من يبتدأ السند به ، فلم يعهد روايته عن غير سهل بن زياد الآدمي .

---

(١) رجال النجاشي : ١٨٥ ترجمة : ٤٩٠ .

(٢) التهذيب : ج ١ ، مشيخة التهذيب : ٥٤ .

د ـ إنّ أحمد بن محمّد بن عيسى والبرقي من مشايخ الصفّار، مع أنّ طريق الكليني إليهما لا يوجد فيه الصفّار، فلو كان الشيخ الكليني يروي عنه بلا واسطة لما اعتمد على مثل داود بن كورة والكميداني وأمثالهما ممّا وقع الكلام في توثيقهم.

هـ ـ إنّ الشيخ الكليني كثير ما يقدّم ذكر عليّ بن محمّد على محمّد ابن الحسن ممّا يدلّ على أنّ الأوّل أجلُّ شأناً بنظره من الثاني وهو لا يناسب أن يكون الثاني الصفّار الشيخ الجليل المعروف.

و ـ إنّ الصفّار من مشايخ مشايخ الكليني فمثلاً الصفّار شيخ محمّد ابن يحيى العطّار القمّي وهو ناقل كتاب بصائر الدرجات للشيخ الكليني وهو من أشهر مشايخه كما يظهر لمن راجع الكافي.

إلى غير ذلك من القرائن التي يمكن أن تذكر على استبعاد شيخوخة الصفّار للكليني وهي وإن أمكن الخدشة في بعضها إلّا أنّها كمجموع تورث الاطمئنان بما ذكرنا.

ثمّ إنّ المحقّق النوري في المستدرك ذكر عدّة رواة بهذا الاسم وادّعى صلاحيتهم من ناحية الطبقة لأن يكونوا من مشايخ الكليني وذكر منهم: محمّد بن الحسن المحاربي، ومحمّد بن الحسن القمّي، ومحمّد ابن الحسن بن عليّ أبو المثنّى، ومحمّد بن الحسن بن بندار، ومحمّد بن الحسن البرناني.

أقول: إنّ هذا غير نافع وقد ذكرنا أوّل البحث إن إمكان اللقاء لا ينفع بل لا بدّ من دليل على رواية الشيخ الكليني عن أحدهم. والظاهر أنّ

مصبّ نظر الشيخ النوري هو استبعاد شيخوخة الصفّار فذكر أنّ هناك الكثير الذي يصلحون من ناحية الطبقة ولكن المُرجّح أنّ محمّد بن الحسن المذكور هو محمّد بن الحسن الطائي الرازي[1]، ونحن ذاكرون أوّلاً ما يُبَعِّد أن يكون المذكور أحد هؤلاء الرواة ثمّ نذكر القرائن التي تُرَجّح هذا الرأي.

والذي يبعد رواية أحد هؤلاء أنّه لا تعهد روايتهم عن سهل بن زياد ولو في مورد واحد كما لا تعهد رواية الشيخ الكليني عن أي منهم، مضافاً إلى أنّ الكثير منهم معاصرون وليسوا متقدّمين بالطبقة، فليس من المألوف أن يروي الشيخ الكليني وهو المعروف بأنّه عين الطائفة ووجهها عنهم، بل المناسب العكس وعلى كلّ فعدم وجود روايات لهم عن سهل وعدم وجود روايات للشيخ عنهم يبعد هذا الاحتمال.

وامّا القرائن على أن يكون محمّد بن الحسن المذكور هو الطائي الرازي فهي:

١ ـ إنّ الكليني روى عنه: فقد ذكر الشيخ النجاشي في ترجمته لعليّ بن العبّاس الجراذيني أنّ له كتب، وطريقه إليها الحسين بن عبيدالله، عن ابن أبي رافع، عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن الحسن الطائي الرازي، عن الجراذيني بكتبه[2].

---

(١) بعد كتابة البحث عرضته على بعض الأصدقاء الأعلام فقال إنّ سيّد الطائفة السيّد البروجردي كان قد ذهب إلى ذلك.

(٢) رجال النجاشي :ص٢٥٥، رقم الترجمة: ٦٦٨.

٢ ـ أنّ هذا الراوي من أهل ري أيضاً .

٣ ـ إنّ الجراذيني متّهم بالغلوّ وكذلك سهل بن زياد ، ومن المناسب أن يكون الراوي لسهل هذه الروايات الكثيرة يوافقه في نوع العقيدة ، خصوصاً إذا لاحظنا تلك الفترة الزمنية التي كانت فيها المذاهب العقائدية لها الأثر الكبير في الرواية ، وكأنّها الأحزاب اليوم بحيث إنّ الفرد يدافع عن أصحاب عقيدته ، ويروي عنهم ، ويتّهم الآخر بالكفر والانحراف وما شابه ذلك .

٤ ـ إنّ محمّد بن الحسن الطائي روى عن سهل بن زياد الآدمي في كتاب التوحيد(١) للشيخ الصدوق ﷺ كما يلي : حدّثنا عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق ﷺ قال : حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي قال حدّثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي ، عن عليّ بن جعفر الكوفي ، قال : سمعت سيّدي عليّ بن محمّد ﷺ يقول : حدّثني أبي محمّد بن عليّ ، عن أبيه الرضا عليّ بن موسى ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمّد ، عن أبيه محمّد بن عليّ ، عن أبيه عليّ ابن الحسين ، عن أبيه الحسين بن عليّ ﷺ و حدّثنا ... والرواية طويلة .

٥ ـ وقد وقع الطائي هذا في الكافي(٢) حيث روى الشيخ الكليني

---

(١) التوحيد : ٣٨٠ (جامعة المدرّسين) .

(٢) الكافي (كتاب الجهاد ـ باب الجهاد الواجب مع من يكون) .

في الجهاد :

محمّد بن الحسن الطائي عمّن ذكره عن عليّ بن النعمان ، عن سويد القلانسي ، عن بشير الدّهان ، عن أبي عبدالله عليه‌السلام قال : قلت له : إنّي رأيت في المنام أن القتال مع غير الإمام المفروض طاعته حرام ، مثل الميتة والدم والحم الخنزير ، فقلت لي : هو كذلك ، فقال أبو عبدالله عليه‌السلام : هو كذلك ، هو كذلك » انتهى .

ثمّ وقع الخلاف في بعض النسخ فذكروا محمّد بن الحسن الطاطري لا الطائي وهو خطأ بلا شكّ ، والمظنون أنّه تصحيف الطائي وغلط صاحب معجم رجال الحديث حيث ترجم محمّد بن الحسن الطائي على أنّه الطاطري[(١)] وذلك :

١ ـ إنّ محمّد بن الحسن الطاطري لا ذكر له في كتب الرجال أصلاً . نعم ، هناك عليّ بن الحسن الطاطري وهو متقدّم في الرتبة على الشيخ الكليني رحمه‌الله .

٢ ـ إنّ نسخ الكافي المعتبرة فيها الطائي لا الطاطري كما في الوافي والوسائل .

٣ ـ إنّ النجاشي كما تقدّم ذكر أنّ الشيخ الكليني روى عن الطائي ولم يذكر أحد من المتقدّمين انّه يروي عن الطاطري .

لا يقال : لعلّ هناك الطاطري بالاضافة إلى الطائي ، وذكر صاحب

---

(١) معجم رجال الحديث / السيّد الخوئي ١٥ : ٢٦٢ .

المعجم الأوّل لا الثاني .

لأنّه يقال : لا خلاف بكون محمّد بن الحسن رجل واحد وقع الاختلاف في بعض النسخ فذكروا الطاطري ، ولذا لم يترجم صاحب المعجم لمحمّد بن الحسن الطائي وما ذلك إلّا لظنّه أنّه الطاطري ، ويؤيّد ذلك أنّه أورد الرواية التي ذكرناها في ترجمة محمّد بن الحسن الطائي .

وعلى كلّ حال فلعلّ المتتبّع للأحاديث تظهر له قرائن أُخرى على كون الروايات الكثيرة في الكافي إنّما رواها الشيخ الكليني عن محمّد ابن الحسن الطائي الرازي .

لا يقال : إنّ محمّد بن الحسن المذكور لو كان هو الطائي فلماذا لم يعرف ذلك ؟ وكيف أكثر الشيخ الكليني الرواية عنه وهو رجل شبه مجهول ؟ كما لم يُشر إلى ذلك الشيخ الكليني ولا غيره من العلماء .

فإنّه يجاب: امّا عدم ذكر الرجاليّين له مستقلاً، فلا يكون دليلاً على عدم كونه الواسطة بين الشيخ الكليني وسهل بن زياد الآدمي ، فإنّ مثل ذلك ليس بعزيز خصوصاً مع كونه أحد العدّة وليس مستقلاً في مقام النقل .

وامّا عدم ذكره أصلاً فهو خلاف ما تقدّم من ذكر الشيخ النجاشي له ، ضمن مشايخ الشيخ الكليني ، ولعلّ الشيخ الكليني كان قد ذكره أيضاً في كتابه الكبير الذي كان مؤلّفاً لرجاله في الكافي كما أنّ الشيخ الكليني ينقل عنه ضمن العدّة أو منضمّاً إلى غيره ويذكر عليّ بن

محمّد قبله ممّا يظهر عدم اعتماده الكثير عليه وهو يناسب ألّا يكون من مشاهير الشيوخ .

ثمّ إنّ محمّد بن الحسن الطائي لم يثبت توثيقه ، فلا يمكن الاعتماد على ما يختصّ بنقله عن سهل ، نعم إن كان معه في السند عليّ ابن محمّد(١) فإن كان هو المعروف بعَلّان خال الشيخ الكليني فهو ثقة ، أو كان عليّ بن محمّد بن بندار فهو ثقة أيضاً أو ضمن العدّة ، تمّ السند من هذه الناحية .

ونضيف هنا أنّ محمّد بن الحسن ورد في الكافي منفرداً أو منضّماً إلى غيره حوالي (١٣٠٠) مرّة .

---

(١) وقع الخلاف في عليّ بن محمّد هل هو عَلّان أو ابن بندار أو ابن عبدالله بن أُذينة الذي ذكره في عدّة البرقي .

وذلك انّ الشيخ الكليني روى عن عليّ بن محمّد بن بندار ومحمّد بن الحسن ، عن سهل فيُحمل ما ذكره مطلقاً عليه .

وأمّا عَلّان فذكره العلّامة صريحاً .

وأمّا ابن أُذينة فاحتمله المجلسي ، وذلك أنّ الشيخ الكليني ذكره معيّناً في الروضة ، لكن هذا لا يكفي فهو ذكر ابن بندار معيّناً أيضاً وقد يقال : إنّه عَلّان بشهادة العلّامة ولا يحتمل أن يكون الذي في العدّة غير الذي يكون منفرداً أو مع محمّد بن الحسن ، ويناسب ذلك إنّه خال الشيخ الكليني وهو يقدّمه دائماً على محمّد بن الحسن .

وعلى كلّ حال فإن كان ابن بندار فالظاهر إنّه ابن ماجيلويه الثقة أو ابن عَلّان فثقة أيضاً وعليه فلا إشكال من هذه الناحية .

فهو قد ورد منفرداً بعنوان محمّد عن رجل في رواية واحدة ، وبعنوان محمّد بن الحسن عن سهل في (١٠) روايات ، وبعنوان محمّد بن الحسن عمّن ذكره (٢) رواية ، ومحمّد بن الحسن عن بعض أصحابنا في رواية واحدة ، وهذا يعني أنّه من أصل (١٣٠٠) رواية ؛ كان محمّد ابن الحسن منفرداً في السند في (١٤) منها فقط ، ولعلّ هذا يسهّل الخطب في عدم ثبوت وثاقته .

هذا آخر ما أردنا بيانه في هذه العجالة وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

فيمن ترجم لهم النجاشي في كتابه في غير عنوانهم أو تعرّض لهم بذكر

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١	إبراهيم بن أبي البلاد (٣٢)	١٢٠٥	يحيى بن إبراهيم
٢	إبراهيم بن محمّد بن سماعة	٨٩٠	محمّد بن سماعة
٣	إبراهيم بن محمّد بن علي	٥٦٢	عبدالله بن إبراهيم
٤	إبراهيم بن محمّد العلوي	٨٤	الحسن بن محمّد بن سماعة
٥	إبراهيم بن المُعَلّى	٢٣٩	أحمد المُعَلّى
٦	أحمد بن أبي عبدالله البرقي	٩٤٧	محمّد البرقي
٧	أحمد بن أبي قتادة	٧١٣	علي بن محمّد
٨	أحمد بن عبدالله الحميري	٩٤٩	محمّد الحميري
٩	أحمد بن عبدالله الكرخي	٩٣٥	محمّد بن أحمد
١٠	أحمد بن علي بن عبيد النضري	٢٤٤	أحمد بن النضر الخزار
١١	أحمد بن علي بن النعمان	٧١٩	علي بن النعمان
١٢	أحمد بن محمّد بن الهيثم	١٥١	الحسن بن أحمد
١٣	أديم بن الحرّ (٢٦٧)	٤٥٩	زكريا بن الحرّ
١٤	إسحاق بن جرير البجلي (١٧٠)	٣٨٩	خالد البجلي
١٥	إسحاق بن جعفر الصادق	٦٠	إسماعيل بن محمّد بن إسحاق
١٦	إسحاق بن رباط البجلي	٩٤	الحسن بن رباط
١٧	إسحاق بن غالب (١٧٣)	٥٨٢	عبدالله بن غالب

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١٨	إسحاق بن الفضل	١٣١	الحسين بن محمّد بن الفضل
١٩	أسد بن الحفر (أبو الأحوص)	٤١٤	داود بن أسد
٢٠	إسماعيل بن أبي السمال	٣٠	إبراهيم بن أبي بكر
٢١	إسماعيل بن عباد	٧٢	الحسن بن علي بن فضال
٢٢	إسماعيل بن عبدالرحمن الجعفي	٢٨١	بسطام الجعفي
٢٣	إسماعيل بن علي بن علي (٦٩)	٧٢٧	علي بن علي بن رزين
٢٤	إسماعيل بن عمار	١٦٩	إسحاق بن عمار
٢٥	إسماعيل بن الفضل	١٣١	الحسن بن الفضل
٢٦	أيّوب بن الحرّ (٢٥٦)	٤٥٩	زكريا بن الحرّ
٢٧	بشر بن إسماعيل بن عمار	١٦٩	إسحاق بن عمار
٢٨	جعفر بن ابراهيم بن محمّد	٥٦٢	عبدالله بن إبراهيم
٢٩	جعفر بن أبي حمزة (سالم) البطائني	٦٥٦	علي بن أبي حمزة
٣٠	جعفر بن عبدالله الحميري	٩٤٩	محمّد بن عبدالله الحميري
٣١	جعفر بن عطية الحنّاط	٩٥٢	محمّد الحناط
٣٢	جعفر بن مُبَشّر	٣٧٩	حُبَيْش بن مُبَشّر
٣٣	جعفر بن محمّد الأسدي	١٠٢٠	محمّد بن جعفر بن محمّد
٣٤	جعفر بن محمّد بن سماعة (٣٠٥)	٨٩٠	محمّد بن سماعة
٣٥	جعفر بن يحيى بن سعد الأحول	١٣٦ـ١٣٧	الحسن والحسين ابنا سعيد
٣٦	حُبشي السلولي (صحابي)	٣٧٦	حصين بن المخارق
٣٧	حديد بن حكيم (٣٥٨)	١١٣٨	مرازم بن حكيم
٣٨	حرب بن الحسن الطّحان (٣٨٦)	٨٤	الحسن بن محمّد بن سماعة

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
٣٩	الحسن بن أبي سادة	٨٨٣	محمّد بن الحسن الرواسي
٤٠	الحسن بن أبي قتادة (٧٤)	٧١٣	علي بن محمّد
٤١	الحسن بن حذيفة الخزاعي	٣٨٣	حذيفه بن منصور
٤٢	أبو الحسن السِفسِي	١٠٥٣	محمّد بن جعفر الهمداني
٤٣	الحسن بن سيف بن سليمان	٥٠٥	سيف بن سليمان
٤٤	الحسن بن شجرة	٧٢٠	علي بن شجرة
٤٥	الحسن بن عبدالله الحميري	٩٤٩	محمّد الحميري
٤٦	الحسن بن عطية الحناط (٩٣)	٩٥٢	محمّد الحناط
٤٧	الحسن بن علوان الكلبي	١١٦	الحسين بن علوان
٤٨	الحسن بن علي بن بنت الياس	٢٧٢	الياس بن عمرو
٤٩	الحسن بن علي بن عبدالله البجلي (١٤٧)	٤٤٥	رقيم بن الياس
٥٠	الحسن بن علي بن النعمان (٨١)	٧١٩	علي بن النعمان
٥١	الحسن بن محمّد بن سماعة (٨٤)	٨٩٠	محمّد بن سماعة
٥٢	الحسن بن المختار القلانسي الكوفي	١٢٣	الحسين بن المختار
٥٣	الحسن الطيالسي	٥٧٢	عبدالله الطيالسي
٥٤	الحسين بن سيف (١٣٠)	٧٢٩	علي بن سيف
٥٥	الحسين بن عثمان (١١٩)	٣٢٠	جعفر بن عثمان
٥٦	حسين بن مهران	٥٢٥	صفوان بن مهران
٥٧	الحسين بن يزيد السورائي	١٣٦ ـ ٣٧	الحسن والحسين ابنا سعيد
٥٨	الحصين بن عبدالرحمن الجعفي	٢٨١	بسطام الجعفي
٥٩	حفص بن سابور الزيات	٢٨٠	بسطام بن سابور الزيات

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
٦٠	حفص بن سالم السابري (٣٤٧)	٧٥٨	عمر بن سالم السابري
٦١	حكيم بن عمار الدُّهني	١٠٩٦	معاوية بن عمار
٦٢	حمادة بنت الحسن (قيل حماده بنت رجاء)	٤٤٩	زياد بن عيسى
٦٣	حمادة بنت رجاء (قيل حماده بنت الحسن)	٤٤٩	زياد بن عيسى
٦٤	حمزة بن بزيع	٨٩٣	محمّد بن إسماعيل
٦٥	حمزة بن ثابت الثمالي	٢٩٦	ثابت الثمالي
٦٦	حُمَيْد مولى السائب بن مالك	٧٤ ٩٠٢	الحسن بن أبي قتادة محمّد بن أحمد بن أبي قتادة
٦٧	حيان بن علي العنزي	١١٣١	مندل بن علي
٦٨	خالد بن الحجاج الكرخي	١٢٠٤	يحيى بن الحجاج
٦٩	خيثمة بن عبدالرحمن (صاحب عبدالله بن مسعود)	٢٨١	بسطام الجعفي
٧٠	خيثمة بن عبدالرحمن الجعفي (عم بسطام)	٢٨١	بسطام الجعفي
٧١	أبو داود الطيالسي	١٥٥	الحسين المصري
٧٢	داود بن النعمان (٤١٩)	٧١٢	علي بن النعمان
٧٣	رقيم بن عمرو	٧٧٣	عمرو بن الياس
٧٤	رقيم بن الياس	٢٧٢	الياس بن عمرو
٧٥	زكريا بن سابور الزيات	٢٨٠	بسطام الزيات
٧٦	زكريا بن شيبان	١١٩٠	يحيى بن زكريا
٧٧	زياد بن سابور الزيّات	٢٨٠	بسطام الزيّات
٧٨	زياد بن سوقة (خال بن سوقة العمري)	٣٤٨	حفص العمري
٧٩	سالم بن عبدالرحمن	٦٢٩	عبدالرحمن بن سماعة

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
٨٠	سعيد بن سيار	٢٩٠	بشار بن يسار
٨١	سُكين بن عمار النخعي	٩٦٩	محمّد بن مسكين
٨٢	سلامة بن محمّد الأرزني (٥١٤)	١٠٤٥	محمّد بن أحمد بن داود
٨٣	سلمة بن محمّد (٤٩٩)	١٠٩٩	منصور بن محمّد
٨٤	أبو سلمة	١٥٥	الحسين المصري
٨٥	شاذان بن الخليل	٨٤٠	الفضل بن شاذان
٨٦	شجرة بن ميمون النبال	٧٢٠	علي بن شجرة
٨٧	شديد بن عبدالرحمن	٢٧٣	بكر بن محمّد الأزدي
٨٨	أبو شعبة الحلبي	٦١٢	عبد الله الحلبي
٨٩	شهاب بن عبد ربه (٥٢٣) }	رقم ٥٠ ١١٥٦	إسماعيل بن عبدالخالق بن عبد ربّه وهب بن عبد ربه
٩٠	صباح بن موسى الساباطي	٧٧٩	عمار الساباطي
٩١	صفوان بن مهران (٥٢٥)	٣٨١	حسان بن مهران
٩٢	طلاب بن حوشب (٥٤٩)	٨٢٦	العوام بن حوشب
٩٣	أبو عامر بن جناح	٥١٢	سعيد بن جناح
٩٤	عامر بن عبدالملك	١١٢٤	مسمع بن عبدالملك
٩٥	عَبّاد الرواجني	١٠١	الحسن بن محمّد بن أحمد
٩٦	عبد الأعلى الحلبي	٢٤٥	أحمد الحلبي
٩٧	عبد الأعلى بن علي بن أبي شعبة	٨٨٥	محمّد بن أبي شعبة
٩٨	عبد الحميد بن سالم	٦٢٩	عبدالرحمن بن سالم
٩٩	عبد الحميد بن أبي العلاء (٦٤٧)	١١٧	الحسين بن أبي العلاء

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١٠٠	عبد الحميد بن عَوّاض	١١٣٨	مُرازم بن حكيم
١٠١	عبد الحميد بن فرقد	٤١٨	داود بن فرقد
١٠٢	عبد الخالق بن عبد ربه }	رقم ٥٠ ١١٥٦	إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربّه وهب بن عبد ربّه
١٠٣	عبد الرحمن السمري	٦١٥	عبيدالله النخعي
١٠٤	عبد الرحمن بن أبي عبدالله البصري	٦٢	إسماعيل بن همام البصري
١٠٥	عبد الرحمن بن فرقد	٤١٨	داود بن فرقد
١٠٦	عبد الرحمن بن محمّد بن علي	١٨٢	أحمد بن محمّد بن خالد
١٠٧	عبد الرحيم بن عبد ربّه	٥٠	إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربّه
١٠٨	عبد السلام بن عبدالرحمن	٢٧٣	بكر الغامدي
١٠٩	عبدالصمد بن محمّد بن الأشعري	١٤٦	الحسن بن عبدالصمد
١١٠	عبدالغفار بن القاسم الأنصاري (أبو مريم)	٦٥٥	عبد المؤمن بن القاسم
١١١	عبدالله بن أبي خلف	٤٦٧	سعد بن عبدالله الأشعري
١١٢	عبدالله بن إسحاق بن غالب الأسدي	١٧٣	عبدالله بن غالب الأسدي
١١٣	عبدالله بن رباط البجلي }	٩٥٥ ٩٤	محمّد البجلي الحسن بن رباط
١١٤	عبدالله بن السمري	٦١٥	عبيدالله النخعي
١١٥	عبدالله بن شريك	٣٢٠	جعفر بن عثمان
١١٦	عبدالله بن عثمان	٣٧١	حماد بن عثمان
١١٧	عبدالله بن محرز	٨١٥	عقبة بن محرز
١١٨	عبدالله بن محمّد الجعفي	٣٣٢	جابر الجعفي

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١١٩	عبد الملك بن سعيد	٥٦٥	عبدالله بن سعيد
١٢٠	عبد الملك بن محمّد بن العلاء	٨١١	العلاء بن رزين
١٢١	عبد الملك بن مسمع	١١٢٤	مسمع بن عبدالملك
١٢٢	عبيدالله بن الحسن الجوهري	٢٠٧	أحمد بن محمّد الجوهري
١٢٣	عبيدالله الحلبي	٢٤٥	أحمد الحلبي
١٢٤	عبيدالله بن علي بن أبي شعبة (٦١٢)	٨٨٥	محمّد بن علي بن أبي شعبة
١٢٥	عبيدالله بن عمران البرقي (أبو القاسم يلقّب بـ بُندار)	٩٤٧	محمّد البرقي
١٢٦	عبيد بن يقطين	٧١٥	علي بن يقطين
١٢٧	أبو عتاب بن بسطام	٧٩	الحسين بن بسطام
١٢٨	عثمان بن حاتم بن منتاب	١١٧	الحسين بن أبي العلاء
١٢٩	عقبة بن حمران	٣٦٥	حمزة بن حمران
١٣٠	عقبة بن خالد الأسدي	٧١٠	علي بن عقبة
١٣١	علاء بن الفضيل (٨١٠)	٩٧٣	محمّد بن القاسم
١٣٢	علي بن إبراهيم بن الحسن	٩٣	الحسن بن عطية
١٣٣	علي بن أبي العلاء الخفاف	١١٧	الحسين بن أبي العلاء
١٣٤	علي بن أبي شعبة الحلبي	٦١٢	عبدالله بن علي الحلبي
١٣٥	علي بن إسماعيل بن عمار	١٦٩	إسحاق بن عمار
١٣٦	علي بن بشير	٩٢٧	محمّد بن بشير
١٣٧	علي بن الحسين المغربي	١١٨٣	هارون بن عبدالعزيز
١٣٨	علي بن السّريّ	٩٧	الحسن بن السّريّ
١٣٩	علي بن عبدالمنعم بن هارون الخديجي	٦٩٢	علي بن عبدالله

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١٤٠	علي‌بن عبدالواحد الخمري (**أبو الحسن**)	٣٥٤	حكم بن أيمن
١٤١	علي بن عثمان	١٤١	الحسن بن أبي عثمان
١٤٢	علي بن عطية	٩٣	الحسن بن عطية
١٤٣	علي بن عيسى القمي	١٠١٠	محمّد بن علي
١٤٤	علي بن قادم	١٥٥	الحسين بن علي المصري
١٤٥	علي بن محمّد البرقي	٩٤٧	محمّد البرقي
١٤٦	علي بن محمّد بن علي القلاء(أبو القاسم)	٢٢٩	أحمد القلاء
١٤٧	علي بن المغيرة	١٠٦	الحسن بن علي بن أبي المغيرة
١٤٨	علي بن ميمون (**المعروف بأبي الأكراد**) (٧١٢)	٨٤١	الفضل بن عثمان
١٤٩	علي بن نعيم الصحاف	١٢٠	الحسين بن نعُيم
١٥٠	علي بن هارون	١١٨٣	هارون بن عبدالعزيز
١٥١	عمار الدُهني	١٠٩٦	معاوية بن عمار
١٥٢	عمران الحلبي	٢٤٥	أحمد الحلبي
١٥٣	عمران بن علي بن أبي شعبة	٨٨٥	محمّد بن أبي شعبة
١٥٤	أبو عمران الهلالي	٥٠٦	سفيان بن عُيَيْنَة
١٥٥	عمر بن رباح القَلّاء	٢٢٩	أحمد القَلّاء
١٥٦	عمرو بن ثابت	٢٩٨	ثابت بن هرمز
١٥٧	عمرو بن شمر (٧٦٥)	٣٣٢	جابر الجعفي
١٥٨	عمرو بن مروان	٧٨٠	عمار بن مروان
١٥٩	عمرو بن منهال بن مقلاص (٧٧٦)	١٣٣	الحسن بن عمرو
١٦٠	عمرو بن الياس	٤٤٥ ٢٧٢	رقيم بن الياس الياس بن عمرو البجلي

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١٦١	عوف بن عبدالله	٥١٢	سعيد بن جناح
١٦٢	عيسى الجلودي	٦٤٠	عبدالعزيز بن يحيى الجلودي
١٦٣	غنيمة بنت عبدالرحمن الغامدية الأزدية	٢٧٣	بكر الغامدي الأزدي
١٦٤	الفضل بن جعفر البزاز	٦١٩	عبيد بن الحسن
١٦٥	الفضل بن محمّد الأشعري (٨٤٥)	٤٢	إبراهيم بن محمّد الأشعري
١٦٦	فضيل بن غزوان	٤٧٩	سعيد بن غزوان
١٦٧	الفضيل بن يسار (٨٤٦)	٩٧٣	محمّد بن القاسم
١٦٨	فُقّاعة الخمْري أحمد بن علي بن الحكم	٣٥٤	حكم بن أيمن الحنّاط
١٦٩	القاسم بن بُرَيْد	١٠٨٤	موسى بن بُرَيْد
١٧٠	القاسم بن خازم	١٢٥٨	أبو عصام
١٧١	القاسم بن عمار الذُهني	١٠٩٦	معاوية بن عمار
١٧٢	القاسم بن الفضيل (٨٥٦)	٩٧٣	محمّد بن القاسم
١٧٣	القاسم بن محمّد بن أيوب بن شَمُّون	١٥٧	الحسين بن القاسم
١٧٤	أبو قيراط	٣١٤	جعفر بن محمّد بن جعفر
١٧٥	قيس بن عمار	١٦٩	إسحاق بن عمار
١٧٦	قيس بن قَهْد الأنصاري	٦٥٥	عبد المؤمن بن القاسم
١٧٧	قيس بن موسى الساباطي	٧٧٩	عمار الساباطي
١٧٨	كثير الرقي أبو خالد	٤١٠	داود الرقي
١٧٩	أبو مالك الحضرمي	١٠٥	الحسن بن محمّد
١٨٠	محمّد بن بحر الرُهْني (١٠٤٤)	٨٤٩	فارس بن سليمان
١٨١	محمّد بن جعفر بن موسى بن قولون (مُقْلمة)	٣١٨	جعفر بن محمّد بن جعفر بن قولون

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
١٨٢	محمّد بن جمهور (٩٠١)	١٤٤	الحسن بن محمّد بن جمهور
١٨٣	محمّد بن حذيفة الخزاعي	٣٨٣	حذيفة الخزاعي
١٨٤	محمّد بن الحسين	١٠١	الحسن بن محمّد بن أحمد
١٨٥	محمّد بن الحسين بن خازم	١٢٥٨	أبو عصام
١٨٦	محمّد بن حكيم (٩٥٧)	١١٣٨	مرازم بن حكيم
١٨٧	محمّد الحلبي	٢٤٥	أحمد الحلبي
١٨٨	محمّد بن سعيد بن غزوان (١٠١٧)	٤٧٩	سعيد بن غزوان
١٨٩	محمّد بن سليمان الديلمي	٤٨٢	سليمان بن عبدالله الديلمي
١٩٠	محمّد بن سنان (٨٨٨)	١١٤٠	مَيّاح المدائني
١٩١	محمّد بن سوقة (خال حفص العمري)	٣٤٨	حفص العمري
١٩٢	محمّد بن عبدالله بن زرارة بن أعين	٧٢	الحسن بن علي بن فضال
١٩٣	محمّد بن عبيدالله الجوهري	٢٠٧	أحمد بن محمّد بن عبيدالله
١٩٤	محمد بن عطية الحنّاط (٩٥٢)	٩٣	الحسن بن عطية الحنّاط
١٩٥	محمّد بن علي البرقي	١٨٢	أحمد بن محمّد بن خالد
١٩٦	محمّد بن عمار الدهني	١٠٩٦	معاوية بن عمار
١٩٧	محمّدبن عمروبن عبدالله (٩٠٩)	٥٧٥	عبدالله الزبيري
١٩٨	محمّد بن عمرو بن عثمان	٧٦٦	عمرو بن عثمان
١٩٩	محمّد بن قيس الأسدي (أبو أحمد)	٨٨٠	محمّد بن قيس (أبو نصر)
٢٠٠	محمّدبن قيس الأسدي(مولى بني نصر)		
٢٠١	محمّد بن قيس البجلي		
٢٠٢	محمّد بن محمّد بن علي بن عمرو القلّاء	٢٢٩	أحمد بن محمّد القلّاء

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
٢٠٣	محمّد بن مهاجر الأزدي (أبوخالد)	٤٦	إسماعيل بن أبي خالف محمّد الأزدي
٢٠٤	محمّد بن نسيم	١٠١	الحسن بن محمّد بن أحمد
٢٠٥	محمّد بن نعيم الصحاف	١٢٠	الحسين بن نعيم
٢٠٦	محمّد بن الهيثم العجلي (٩٧٢)	١٥١	الحسن بن أحمد
٢٠٧	مراد بن خارجة	١١٧٦	هارون بن خارجة
٢٠٨	مرازم بن حكيم الساباطي (١١٣٨)	٩٨٦	محمّد بن مرازم
٢٠٩	مسكين بن مهران	٥٢٥	صفوان بن مهران
٢١٠	معاذ بن مسلم بن أبي سارة	٨٨٣	محمّد الروّاسي
٢١١	المُعلّى بن أسد	٢٣٩	أحمد المُعلّى
٢١٢	مُعلّى بن الحسن بن محمّد	٨٩٠	محمّد بن سماعة
٢١٣	معمر بن خثيم	٤٧٤	سعيد بن خثيم
٢١٤	مُغلّس بن يحيى	٩٦٣	محمّد بن يحيى
٢١٥	مفضل بن صالح	٣٣٢	جابر الجُعْفي
٢١٦	مُنَخّل بن جميل	٣٣٢	جابر الجعفي
٢١٧	منصور بن ثابت الثمالي	٢٩٦	(أبوحمزة) ثابت الثمالي
٢١٨	موسى بن عبدالسلام بن نعيم الغامدي	٢٧٣	بكر الأزدي الغامدي
٢١٩	مُيَسّر بن عبدالعزيز النخعي	٩٩٧	محمّد بن مُيسّر
٢٢٠	نوح بن ثابت بن دينار الثمالي	٢٩٦	ثابت بن أبي صفية
٢٢١	نوح بن دَرّاج	٢٥٤	أيّوب بن نوح
٢٢٢	وهب بن عبد ربّه (١١٥٦)	٥٠	إسماعيل بن عبدالخالق بن عبدربّه
٢٢٣	الهلال بن علاء	٨١١	العلاء بن رزين

ت	الاسم	الرقم	الترجمة
٢٢٤	همام بن عبدالرحمن البصري	٦٢	إسماعيل بن همام البصري
٢٢٥	الهيثم التميمي	٩٧٢	محمّد بن الهيثم
٢٢٦	الياس بن عمرو	٤٤٥	رقيم بن الياس
٢٢٧	يحيى بن ابراهيم بن أبي البلاد (١٢٠)	٩١٧	محمّد بن إبراهيم
٢٢٨	يحيى بن جعفر	٣١٤	جعفر بن محمّد بن جعفر
٢٢٩	يحيى بن زكريا النرماشيري (١١٩٣)	٨٤٩	فارس بن سليمان
٢٣٠	يحيى بن طلحة	٥٨٨	عبدالله بن طلحة
٢٣١	يزيد الأشَجّ	٢٧٨	بكر بن أحمد بن إبراهيم
٢٣٢	يزيد بن فرقد	٤١٨	داود بن فرقد
٢٣٣	يعقوب بن عمرو	٧٧٣	عمرو بن الياس
٢٣٤	يعقوب بن الفضل	١٣١	الحسين بن محمّد بن الفضل
٢٣٥	يعقوب بن الياس البجلي	٢٧٢ ٤٤٥	الياس بن عمرو رقيم بن الياس
٢٣٦	يقطين بن موسى البغدادي	٧١٥	علي بن يقطين
٢٣٧	يوسف بن عمار	١٦٩	إسحاق بن عمار
٢٣٨	يوسف بن يعقوب (١٢١٩)	٣٣٢	جابر الجعفي
٢٣٩	يونس بن رباط البَجَلي (١٢١١)	٩٤	الحسن بن رباط
٢٤٠	يونس بن عمار	١٦٩	إسحاق بن عمار

الفهارس الفنّية

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

ش

ص

ط

ع

ن

و

هـ

ي

فهرس الروايات

أ

ص

ف

ك

ل

م

و

هـ

ي

فهرس الكتب

فهرس الكتاب

فهرس الكتاب

سهل بن زياد الآدمي الرازي

زرارة بن أعين

أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار

الفهارس الفنّية